جامعة الدكتور يحي فارس – المدية –

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

النظام المالي في الدولة العثمانية

(من خلال كتاب شوكت باموك التاريخ المالي في الدولة العثمانية من منتصف القرن 9هـ/15م إلى منتصف القرن12هـ/18م) .

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر.

إعداد:

❖ لونيسي عبد الرحيم .

❖ عيش عماد الدين.

إشراف:

أ/ . عبد الرحمان نواصر.

السنة الجامعية: (1439/1438هـ) - (2018/ 2017م) .

جامعة الدكتور يحي فارس – المدية –

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ.

النظام المالي في الدولة العثمانية

(من خلال كتاب شوكت باموك التاريخ المالي في الدولة العثمانية من منتصف القرن 9هـ/15م إلى منتصف القرن12هـ/18م).

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر.

إعداد:

❖ لونيسي عبد الرحيم

❖ عيش عماد الدين

إشراف:

أ/ عبد الرحمان نواصر.

لجنة المناقشة:

أ/ عبد الرحمان نواصر	جامعة المدية	مشرفا ومقررا.
أ/ لطيفة حمصي	جامعة المدية	رئيسا.
أ/ بلخوص دراجي	جامعة المدية	مناقشا.

السنة الجامعية : (1439/1438هـ) - (2018/ 2017م)


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر:

إن الحمد لله له الحمد و الشكر إبتداءا و إنتهاءا .
الشكر العظيم إلى الذين ضحوا بدمائهم وكل ما يملكون من أجل أن تحيا الجزائر حرة مستقلة والذين بفضلهم نعيش اليوم بكرامة وأمن وسلام فرحم الله الشهداء .
والشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف عبد الرحمان نواصر على المساعدات التي قدمها لنا والتوجيه و التأطير الذي حضينا به .
نتقدم بالشكر إلى أساتذة جامعة المدية وإلى كافة طاقم إدارة قسم التاريخ و إطارات جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية التي أعطت لنا فرصة الإلحاق بها.
لكل من قدم لنا العون فنحن له ممتنون و نتقدم بالشكر الجزيل إليـــه.

الإهداء:

إلى نبع الصفاء وفيض الحنان

إلى من تحملت عبء الأيام لأجل أن تغمض عيناي وتنام

أمي الحبيبة الغالية حفظها الله ورعاها.

إلى أبي الغالي بلسم روحي وفرحة أيامي ومنبع إقدامي

يا من دعمني ووواساني في زلاتي وعثراتي ليراني واقفا

أمام منصة النجاح.

إلى من بثوا في روحي الأمل الكبير والتحدي والصمود

أمام الصعاب ، الأعزاء على قلبي أمين إشراق رضا

والكتكوت وسيم.

إلى كل أغصان شجرة عائلتي وكل أصدقائي

إلى سفيان وهشام وحكيم وعبد الله وإلى من تقاسمت

معه شقاء العمل عماد الدين. إلى كل هؤلاء اهدي هذا

العمل.

"عبد الرحيم"

الإهداء

إلى أول نور أضاء عيناي ثم طريقي

إلى من تعبا لراحتي ويعيشان لرؤيتي الأفضل إلى من حملا ني وتحملاني:

إلى بحر الحنان الذي قذف بي إلى هذا الوجود، من أشعلت في شموع الحياة من غذتني حنان وعزيمة أمي الحنون إلى من غرس بذور الإيمان في قلبي ، أنت يا من لا أكفيك حقك عمري كله أبي الغالي

إلى اعز ما املك في الوجود إخوتي : أحمد وإيمان وخديجة

إلى جميع من عرفتهم في حياتي خاصة عيسى ورابح وجمال وبلال وعامر وإلى صديقي الطفولة إبراهيم وعبد الرؤوف.

وإلى الذي كان أخي قبل أن يكون صديقي ...إلى من تقاسمت معه شقاء هذا العمل وأتقاسم معه اليوم فرحتي... عبد الرحيم.

إلى كل هؤلاء اهدي عملي هذا .

" عماد الدين " .

قائمة المختصرات

1/ باللغة العربية:

- **تح** : تحقيق.
- **تر**: ترجمة.
- **تع**: تعريب
- **ج**: جزء.
- **د . ط**: دون تاريخ الطبع.
- **د. ت**: دون تاريخ النشر.
- **ص**: صفحة.
- **ط**: طبعة.
- **مج**: المجلة .
- ع: العدد.

2/ باللغة الأجنبية :

P : page

المقدمة

مقدمة:

تكتسب دراسة النظام المالي أهمية خاصة لاتصالها الوثيق بالتاريخ الاقتصادي لأي بلد، مثلما يرسم ملامح التاريخ السياسي والاجتماعي ومستويات المعيشة والأسعار وكذا العلاقات التجارية بين مختلف الدول في الفترة الحديثة، ونظرا للأهمية التي يكتسبها التاريخ المالي للدولة العثمانية التي عمرت إلى ما يقارب ستة قرون من الزمن، كما تربعت على ثلاث قارات (أسيا وأوربا وشمال إفريقيا)، لذا كان موضوع دراستنا بعنوان "**النظام المالي للدولة العثمانية**" من خلال كتاب التاريخ المالي للدولة العثمانية لشوكت باموك، شملت دراستنا الفترة الممتدة من منتصف القرن 9هـ/15م إلى غاية منتصف القرن 12هـ/18م التي شهدت خلالها الدولة العثمانية مرحلة القوة والاستقرار وظهر جليا خلال هذه الفترة نظامها المالي خاصة مع ظهور النقود الخاصة بها وكذا دور الضرب إضافة إلى تحكمها سياستها المالية الداخلية والخارجية على عكس ما ظهرت عليه مع نهايات القرن 12هـ/18م من الضغوط وتدخلات خارجية وإن الموضوع الذي إخترناه يتعلق بمالية الدولة العثمانية، والذي جاء يزيل الغموض الذي كان يكتنف مالية الدولة العثمانية من خلال دراسة مختلف العملات المتداولة والمؤسسات المالية للإمبراطورية العثمانية، إمتدت من البلقان إلى الأناضول شاملة سوريا ومصر والخليج وشمال إفريقيا، وتعقيدات الإجراءات المالية وتطوراتها ومدى إستجابتها لكل من التطورات الداخلية والخارجية.

الإشكالية.

لدراسة النظام المالي للدولة العثمانية وربطه بمختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، وكذا تأثير هذه الأوضاع على مالية الدولة العثمانية، نطرح الإشكال التالي: بما اتسم النظام المالي للدولة العثمانية في الفترة الممتدة من منتصف القرن 9هـ/15م إلى منتصف القرن 12هـ/18م وما مدى تأثره وتأثيره بالأوضاع العامة ؟

وهذا ما يدفعنا إلى طرح جملة من التساؤلات الفرعية لرفع اللبس عن الإشكالية المطروحة:

* ما العوامل المؤثرة في النظام المالي العثماني؟

* إلى أي مدى وفقت الدولة العثمانية بالتحكم في ميزانيته العامة من خلال مصادر الدخل ونفقاتها؟

*ماهي أبرز دور الضرب ومصادر المعدن للدولة العثمانية؟

*فيما تمثلت أبرز الأزمات التي مرت بها مالية الدولة العثمانية؟

*ماهي أهم أنواع النقود المتداولة في الدولة العثمانية من منتصف القرن 9هـ/15م إلى منتصف القرن 12هـ/18م؟

خطة الدراسة.

للإجابة على هذه التساؤلات والوصول إلى الحقائق التاريخية اعتمدنا على خطة مقسمة إلى مقدمة ومبحث تمهيدي وثلاث مباحث متبوعة بمجموعة من الملاحق المتنوعة وخاتمة، وهي كالأتي:

المبحث التمهيدي : بعنوان "**التعريف بالكاتب والكتاب**" تناولا فيه أهم المحطات التي وردت في هذا لكتاب.

- أما **المبحث الأول**: الذي حمل عنوان **"السياسة المالية العثمانية"** مقسم إلى ثلاث مطالب .

المطلب الأول تحدثنا فيه عن "**العوامل المؤثرة في النظام المالي**"، تمثلت في عدة عوامل داخلية وخارجية أبرزها العامل الاقتصادي والعسكري وكذا الجغرافي التي ساهمت في تحديد معالم مالية الدولة العثمانية.

أما **المطلب الثاني** تطرقنا إلى "**مصادر الدخل**"، تحدثنا فيه عن سياسة الدولة العثمانية في تحصيل مواردها المالية .

وفي **المطلب الثالث** والأخير تحدثنا عن "**مصادر الإنفاق**"، تطرقنا فيه إلى مجالات صرف أموال الخزينة العامة على نفقات رواتب الجند والموظفين والحروب والعديد من المجلات الأخرى كالعمران وقوافل الحج وهبات الحرمين الشريفين.

_ **المبحث الثاني** والذي كان تحت عنوان "**السكة والأزمات المالية**" تناولنا فيه ثلاث مطالب حمل **المطلب الأول** عنوان "**دور الضرب ومصادر المعدن**"، التي توزعت على مركزها ومختلف ولاياتها، أما **المطلب الثاني** فحمل عنوان "**الأزمات المالية وعلاقتها بالنقد**"، تطرقنا من خلال هذا المطلب على أهم الأزمات التي حصلت في الدولة العثمانية وتأثيرها على مالية الدولة.

وفي **المطلب الثالث** تناولنا "**النقود في بعض الولايات العثمانية**"، حمل أهم النقود المتواجدة في هذه الولايات.

_ **المبحث الثالث:** فحمل عنوان "**أنواع النقود العثمانية**"، قسم بدوره إلى ثلاث مطالب جاءت على التوالي، "**النقود الذهبية**"، "**النقود الفضية**"، "**النقود النحاسية**". تطرقنا من خلال هذه المطالب بالحديث عن تاريخ النقود العثمانية وأشكالها وكذا سنوات سكها وقيمتها.

ثم أنهينا هذا البحث بمجموعة من الملاحق المتنوعة من الصور تدعم ما جاء في محتوى البحث.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في عرض رؤية تاريخية شاملة لمالية الدولة العثمانية للفترة الممتدة من منتصف القرن 9هـ/15م إلى غاية منتصف القرن 12هـ/18م من خلال ربطها بالأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية مع تقديم صورة واضحة لتأثير هذه الأوضاع على النظام المالي لدولة تصارع من أجل وجودها واستمرارها.

المنهج المتبع في الدراسة.

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي الوصفي وذلك من خلال وصف المعاملات المالية وكذا التطرق لوصف بعض الأوضاع الاقتصادية، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في بعض الأحيان فيما يخص بعض الأزمات المالية.

أسباب اختيار الموضوع.

لقد اخترنا موضوع النظام المالي للدولة العثمانية نظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها هذا الموضوع إضافة إلى إعتبارات أخرى تتمثل في:

1/. الرغبة الذاتية والميول الشخصي في معالجة ودراسة موضوع النظام المالي للدولة العثمانية.

2/. إرتباطه بالتخصص "التاريخ الحديث والمعاصر" كان السبب الأول لإختيار الموضوع.

3/. الإهتمام بهذا الموضوع أصبح على عاتق الأسرة العلمية من أساتذة ومؤرخين وطلبة من أجل إبراز أهميته العلمية، خاصة مع قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

التعريف المصادر والمراجع المتبعة في هذه الدراسة.

_ التاريخ المالي للدولة العثمانية، تأليف شوكت باموك، تع، عبد اللطيف الحارس، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005م، تناول كتاب التاريخ المالي للدولة العثمانية تاريخ النقود في الإمبراطورية العثمانية بين سنتي 1300هـ و1918م، وهو من بين آخر ما صدر حول التاريخ النقدي والمالي للدولة العثمانية خلال السنوات الأخيرة.

_ من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، تأليف خليل ساحلي أوغلي، إستانبول، 2000م. يضم العديد من المقالات والبحوث كان المؤلف قد أعدها في مؤتمرات علمية شارك فيها، تدور جميعها حول الشؤون الاقتصادية والمالية والإدارية في الولايات العثمانية أثناء الحكم العثماني.

_ الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، أكمل الدين إحسان أوغلي، تر. صالح سعداوي، إستانبول 1999م. يستعرض فيه تاريخ الدولة العثمانية من كل الجوانب، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية، ولقد ساهم العديد من المؤلفين الأتراك في تأليف أقسام الكتاب.

_ تاريخ سلاطين آل عثمان، تأليف يوسف أصاف، تح. بسام عبد الوهاب الجابي، ط3، دار البصائر، سوريا، 1985م، وضع لنا المؤلف تاريخ سلاطين آل عثمان ذاكرا السلبيات والايجابيات .

الصعوبات.

قبل الختام نقول أننا صادفنا في عملنا هذا بعض العراقيل والصعاب التي وقفت أمامنا حاجزا لانجاز هذا العمل وتتمثل على وجه الخصوص بقلة المصادر وكذا تقاعس بعض الإدارات في تقديم بعض الكتب والوثائق المتعلقة بالموضوع، وكذا طول الفترة الزمنية المدروسة والتي امتدت لحوالي ثلاث قرون من الزمن إضافة إلى المساحة الشاسعة التي غطتها الدولة العثمانية، إضافة إلى ضيق الوقت والمدة الزمنية التي أعدت فيها الأطروحة مما أدى الى الإسراع في إنجازها فقد تشتمل على بعض النقائص فان أصبنا فمن الله عز وجل وإن أخطانا فمن أنفسنا ومن الشيطان الرجيم.

المبحث التمهيدي:

التعريف بالكاتب والكتاب.

المبحث التمهيدي: بطاقة قراءة لكتاب شوكت باموك.

التعريف بصاحب الكتاب: الأستاذ شوكت باموك من مواليد 1950م في إستانبول وهو مدير مؤسسة أتاتورك للتاريخ التركي الحديث جامعة بوغازتش (البوسفور)إستانبول تركيا، متحصل على الشهادات التالية: بكالوريا في الاقتصاد (BA) جامعة يال سنة 1972م، ثم ماجيستر في الاقتصاد (MA)، جامعة كاليفورنيا (باركلي)1974م، ومن ثم دكتوراه في الاقتصاد (PHO) جامعة كاليفورنيا (باركلي)1978م، وعمل كأستاذ محاضر منذ عام 1978م حتى الآن في الجامعات والمعاهد التالية: جامعة أنقرة قسم الاقتصاد (1978م-1983م)، وجامعة بنسلفانيا قسم الاقتصاد (1980م-1981م)، وجامعة فيلانوفا قسم الاقتصاد (1983م-1993م)، وجامعة برنستون قسم دراسات الشرق الأدنى (1990م-1991م و1993م-1994م)، ثم جامعة ميتشيغن في آن أربور قسم التاريخ 1997م، وأخيرا جامعة بوغازتشي (البوسفور) مؤسسة أتاتورك للتاريخ الحديث وقسم الاقتصاد (من 1994م إلى يومنا هذا) ومن أهم منشوراته : تاريخ اقتصاديات الشرق الأوسط في القرن العشرين (بالاشتراك مع البروفسور روجر واين من جامعة هارفرد)، دار النشر جامعة هارفرد لندن كمبريدج ماساشوستس 1998م، وكذلك الدولة العثمانية والرأسمالية الأوربية 1820م-1913م، التجارة، الاستثمار، الإنتاج، دار النشر جامعة كمبريدج، كمبريدج ونيويورك 1987م، وكذا التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية، تركيا 1500م-1914م (باللغة التركية)، إستانبول، ط1، 1988م، ط4، 1996م. ونال المؤلف جائزة إتحاد المؤرخين الاقتصاديين الأمريكيين سنة 2002م عن أفضل مقالة نشرت في مجلة التاريخ الاقتصادي خلال عام 2001م-2002م، بعنوان"الأجور الحقيقية ومستويات المعيشة في الدولة العثمانية 1489م-1914م.[1]

التعريف بالمترجم : عبد اللطيف الحارس من مواليد طرابلس بلبنان عام 1952م، عمل كأستاذ محاضر في التاريخ الحديث والمعاصر الجامعة اللبنانية منذ العام 1985م-1986م، رئيس قسم التاريخ

[1]. شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، تر، عبد اللطيف الحارس، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت لبنان، 2005م الغلاف الداخلي للكتاب.

في كلية الآداب 3.حائز على الشهادات التالية: ماجيستر آداب في التاريخ الحديث والمعاصر (MA)كولومبيا 1981م، وماجستير تربية في تدريس التاريخ (MED)كولومبيا 1982م، وشهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر(PHD)جامعة كولومبيا في نيويورك عام 1985م، وكذا له العديد من الكتب المنشورة باللغة الإنجليزية، إضافة إلى مجموعة من المقالات المترجمة الصادرة عن مجلة الإجتهاد 1999م-2000م وبعض الأبحاث التي قدمت في عدة مؤتمرات ثقافية منها بحث بعنوان الألسنة والفكر الاجتماعي المعاصر مؤتمر الألسنة العلوم الإنسانية (6-7 ديسمبر 1995م)كلية الآداب 3 الجامعة اللبنانية.[1]

التعريف بالكتاب

الشكل الخارجي :

عنوان الكتاب : التاريخ المالي للدولة العثمانية، أما العنوان الأصلي للكتاب هو :

A monetry History Of The Ottoman Empire.

نشر هذا الكتاب لأول مرة باللغة الانجليزية عام 2000م ,في دار جامعة كمبريدج المملكة المتحدة ثم نشروكانت ترجمته إلى اللغة التركية قد صدرت سنة 2003م ذلك تحت عنوان :

Osmanli İmparatorlugu'nda Paranın Tarihi.

وترجمه عبد اللطيف الحارس إلى العربية ونشر عن طريق دار المدار الإسلامي 2005م.

الشكل الداخلي.

يتناول الكتاب التاريخ المالي لإمبراطورية واسعة تقع عند تقاطع التجارة العالمية منذ أواخر العصور الوسطى إلى القرن العشرين، وقد توصل هذا الكتاب الموجز والنادر المثال دقة وشمولا، وعبر فصوله الأربعة عشر وملاحقه إلى نتائج عدة مهمة، أولى تلك الاستنتاجات إن استخدام النقود ما كان

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، الغلاف الداخلي للكتاب.

قاصرا على التجارة الخارجية واعتماده في المدن بكثافة، وبعد القرن 16م في الأرياف أيضا وعلى رغم تحريم الربا والفائدة فان شبكات التسليف والاستدانة كانت كثيفة وواسعة منذ القرن 15م، وكذلك الأمر إلى سياسات الدولة.

فبخلاف الانطباع السائد كان على تلك السياسات أن تستجيب لإحتياجات الفئات المتنفذة، وقد قام هناك نوع من التوازن بين الطرفين في القرنيين السابع عشر والثامن عشر ميلادي حين مالت الدولة إلى اللامركزية، وفي الواقع ما كانت الدولة تتدخل في الأسواق إلا في حين الحروب والأزمات،وفي الدراسات حديث كثير من اضطراب العملة نتيجة لتخفيضات وزنها لكن حدث هذا خلال ثلاث فترات فقط في عهد محمد الثاني،[1] من القرن الخامس عشر ميلادي وفي أواخر القرن السادس عشر ميلادي وحتى أربعينيات القرن السابع عشر ميلادي، وفي عهد محمود الثاني،[2] في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، أما الدولة فكانت تجرى تلك التخفيضات من وعي لأسباب مالية وكانت تلقى اعتراض من سائر الفئات وأكثر المعارضات ضراوة من الانكشارية،[3] لأن التخفيض كان يؤشر للقوى الشرائية لمرتباتهم وخاصة بعد أن تداخلوا مع نقابات الحرفيين[4].

ويولي المؤلف اهتماما بارزا للدورات الاقتصادية الطويلة (بعيدة المدى)، ويتفق المؤرخون الاقتصاديون على أن القرن السادس عشر ميلادي كان حقبة توسع اقتصادي وديموغرافي في المناطق

---

[1]. محمد الثاني: ولد في 26 رجب سنة 833هـ / 1429م، وهو سابع سلاطين الدولة العثمانية تولى الحكم سنة 855هـ /1451م وعمره لم يتجاوز العشرون سنة حكم مدة ثلاثون سنة واشتهر بلقب محمد الفاتح لفتحه القسطنطينية سنة 857هـ/ 1453م أنظر: فريد بك المحامي ،تاريخ الدولة العلية ،تحقيق إحسان حقي ،ط1 ، دار النفائس ،بيروت لبنان ،1981م، ص 58.

[2]. محمود الثاني: ابن السلطان عبد الحميد الأول، ولد في 1199هـ / 1785م تولى الحكم وعمره 24 سنة بعد عزل أخيه مصطفى البيرقدار، امتدت فترة حكمه 31 سنة (1808-1839م) اتسم عهده بالهزائم الكبر أمام محمد علي باشا وتراجع نفوذ العثمانيين للبلقان،كما حاول القضاء على نظام الإنكشارية، توفي في 19 ربيع الثاني 1839م ، أنظر : نفسه، ص 398.

[3]. الإنكشارية: بمعنى القوات الجديدة، ، ويقال أن أورخان بن عثمان (727-761هـ) قد اصطحب الفرقة الأولى منهم إلى مسكن هذا الشيخ، وهي عبارة عن فيالق عسكرية تكونت من رعايا الدولة العثمانية الذين تم جمعهم مابين السن الخامسة عشرة والسادسة عشرة من عمرهم من أوروبا وهناك من يرى أنهم من أبناء المسلمين، أنظر :سهيل صابان :المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية ،ط3 ،مكتبة الملك فهد الوطنية ،الرياض 2000م،ص 41.

[4]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص5-6.

الأساسية للإمبراطورية وثمة تطور أخر وهو المتمثل في ثروة الأسعار، إذ يعتبر المؤلف أن القرن السابع عشر ميلادي كان قرن عدم الاستقرار المالي والاقتصادي لكن الاقتصاد تعافى في القرن الثامن عشر، ولذلك لا يمكن الحديث عن انحطاط مطلق في القرنين السابع عشر والثامن عشر ميلادي، ويرى باموك أنه حتى القرن السادس عشر ميلادي،كان للدولة العثمانية نظام مالي موحد، لكن مع التوسع الإمبراطوري الكبير صارت الدولة مثل كيان مسامي منفتح مع تخوم غير ثابتة، وبخاصة عندما نتعاطى مع العمليات المالية، حتى القرن السادس عشر ميلادي كان النظام المالي موحد قائما على السلطان الذهبي والأقجة الفضية، لكن التوسع أدى إلى التنوع في وزن العملة مع استمرار الذهب سيد الموقف وازداد الاختلاف فالنقود الفضية داخل الأقطار المتباعدة، ويلاحظ المؤلف في القرن السابع عشر ضعفت الارتباطات بين المركز والأطراف البعيدة لجهة العملات الفضية ولا وضوح لسبب ذلك، هل كانت سياسة معتمدة من الدولة لإرضاء الناس وعدم إثارة سخطهم، أم للعجز عن الضبط الإداري[1].

يتكون الكتاب من مدخل وأربعة عشر فصلا، منها فصل خاص بالمقدمة، وفصل خاص بالخاتمة،كما يحتوي على خريطة واحدة وثمانية رسوم بيانية وستة عشر جدولا وثلاثة ملاحق وسبع وعشرين لوحة للنقود المعدنية والأوراق المالية العثمانية والأجنبية، إضافة إلى ثبت بالوثائق والمصادر والدراسات المعتمدة في الدراسة، وفهرس للأعلام والمصطلحات والأماكن.

تقديم المؤلف للطبعة العربية: ذكر فيها أن التاريخ المالي العثماني ليس التركيز على الإمبراطورية وإنما يتجاوز ذلك لدراسة العلاقات بين تاريخ شرقي البحر المتوسط وتلك العائدة لأوربا وجنوب غرب أسيا كما ذكر أنه اعتمد في دراسته رؤية تتسع لكامل الإمبراطورية عكس الدراسات السابقة المحدودة العدد، وذكر أن الروابط السياسية والإدارية والاقتصادية بين المركز والأقاليم كانت متباينة تباينا كبيرا على الصعيد المالي حيث كلما ازداد البعد على المركز تتغير الموازين، وقال أن التاريخ المالي للإمبراطورية الواسعة يجب أن يدرس كجزء متكامل مع الاقتصاد العالمي وخاضع لتقلباته وليس كوحدة مغلقة وفي الأخير ذكر آملا أن يقدم كتابه رؤية شاملة وإضاءات هامة للتاريخ المالي لهذا الكيان لفهم

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص6-7.

التساؤلات كما تشرف بطبع وترجمة دار المدار الإسلامي[1]، هذا الكتاب إلى اللغة العربية كونه موروث متقاسم في المنطقة[2].

تقديم المترجم: من ص1- ص4 تطرق فيها إلى أن السمة البارزة للكتابات التاريخية في القرن التاسع عشر ميلادي، ورغم هذه التطورات الحاصلة في الكتابات التاريخية إلا أن الكتابات التاريخية العربية لم تستطع مواكبة هذه التطورات العلمية المعاصرة بما عاد بالسلب في فهمنا لتاريخنا الحديث المعاصر وبالخصوص الكتابات التاريخية المتعلقة بدراسات الدولة العثمانية التي أهملت في معظم القرن العشرين مقابل الإنتشار المستمر للمؤلفات العربية في الدولة العثمانية اعتمادا على وثائق غير منشورة خاصة موارد الأرشيف العثماني ليذكر بعدها أن كتاب شوكت باموك جاء ليضفي على التاريخ بعدا هاما يتعدى الأطر المالية المرسومة للدولة العثمانية من خلال ربطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تطرق لمميزات الكتاب وأهميته وأهم ما جاء فيه[3].

المدخل: لا يشكل مؤلف شوكت باموك محاولة فقط لتقديم خلاصة للدراسات والمعارف المتوافرة حول تاريخ النقود في الإمبراطورية العثمانية من بدايتها إلى الحرب العالمية الأولى، لكنه يسعى بالإضافة إلى ذلك إلى تقديم رؤيا جديدة للنظام النقدي العثماني من خلال وضع هذا النظام في أفق جغرافي وزمني ومؤسساتي طموح جدا، وهذا ما أكد عليه المؤلف في المدخل (ص 5–ص15) الذي خصصه لتسطير الإطار العام للكتاب وبسط أهم القضايا المنهجية والأحكام التي طالت التاريخ العثماني، والتي سيعود لمناقشتها على امتداد صفحات الكتاب، يحدد باموك الإشكالية المركزية في دراسته لتاريخ النقود في الإمبراطورية العثمانية باعتبارها جزءا من إشكالية النقود والإمبراطورية وموقعهما في الاقتصاد العالمي في مطلع عصر الرأسمالية، لكون التفاعل القوي بين التجارة العالمية، وتدفق المعادن الثمينة والنقود يجعل تبني رؤية عالمية أمرا أساسيا لفهم كل من العصور الوسطى وبواكير

---

[1]. دار المدار الإسلامي: تأسست دار الكتاب الجديد المتحدة في بيروت لبنان مع بداية الألفية الثالثة ،أنظر:
http://www.oeabooks.com/home/darinfo.php.

[2]. شوكت باموك، ص iv.

[3]. نفسه، صvii_v.

المرحلة الحديثة، وهذه هي تحديدا المسألة بالنسبة للتاريخ المالي لإمبراطورية مترامية الأطراف تقع على مفترق طرق التجارة العالمية، وتتأثر دائما بتغير أوضاع التجارة، وموازين المدفوعات، وتدفق النقود. وهكذا، فإن التاريخ النقدي يقدم لنا فرصة لتجاوز المقاربات الجزئية التي قام بها العديد من المؤرخين،وكذلك للتركيز على العلاقات بين تاريخ شرقي البحر الأبيض المتوسط وتاريخ كل من أوربا وجنوبي أسيا خلال ستة قرون[1].

الفصل الأول : يتناول الفصل الأول (ص 21–ص54)، الذي يشكل **مقدمة الكتاب**، التجارة والمال والدول في حوض البحر الأبيض المتوسط، ويعرض لمحمل هذه الجوانب قبيل قيام الدولة العثمانية والحاجة المتزايدة للنقود في العالم القديم كشرط من شروط تحقيق التواصل التجاري بين مجتمعاته، ثم يعرض لملامح السياسات الاقتصادية العثمانية ومحاولات الإدارة العثمانية المركزية إقامة نظام نقدي تحتل هي صدارته، والأولويات الاقتصادية للدولة العثمانية المتمثلة في تموين اقتصاد الحواضر بما في ذلك الجيش والقصر وموظفي الدولة، والعائدات المالية للدولة عبر جباية الضرائب وتحقيق الازدهار الاقتصادي، وأخيرا، الحفاظ على النظام القائم من خلال الحفاظ على التوازنات الاجتماعية، وينتهي هذا الفصل بتقديم المؤلف لتصوره الخاص لفترات التاريخ النقدي للإمبراطورية العثمانية[2].

يعتمد التحقيب المتداول حول التاريخ المالي للدولة العثمانية على تواريخ جزئية في الواقع، وهو يتوزع بصفة عامة إلى ثلاث حقب: الحقبة الأولى(1300-1512م)، والحقبة الثانية: 1512-1687، والحقبة الثانية(1687-1924)، تتميز كل حقبة منها بجملة من الخصوصيات والملامح ترتبط من جهة بالتطورات الداخلية للدولة العثمانية، وتتصل من جهة أخرى بالسياسات المعتمدة من طرف المؤسسات العثمانية، ومن طرف المشرفين على تسيير شؤون الولايات التابعة لها، في حين يقترح

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص5_15.

[2]. نفسه، ص 21_49.

شوكت باموك تحقيبا جديدا يعتمد النقود كمرجعية له ويقوم على أساس الارتباطات القائم بين التطورات التي عرفتها النقود العثمانية والتطورات الاقتصادية العالمية بحكم العلاقة الوثيقة بين الجانبين:

– 1300-1477: عملة ثابتة نسبيا تشكل الأقجة الفضية[1]، عنصرها الأساسي لدولة ناشئة عند ملتقى الطرق التجارية للأناضول[2] والبلقان.

– 1477-1585م: نقود ذهبية وفضية ونحاسية خلال فترة الازدهار الاقتصادي والمالي والتجاري والسياسي، توحيد النقود الذهبية، الرمز المطلق للسيادة، ظهور مناطق عملات فضية مختلفة داخل الإمبراطورية، تطوير شبكات القروض المالية بكيفية كثيفة داخل المراكز الحضرية وحولها.

– 1585-1690م: عدم استقرار نقدي ناتج عن صعوبات اقتصادية ومالية وسياسية، تفاقم متأثرا بحركات المعادن النفيسة داخليا، إختفاء الأقجة وتزايد تداول النقود الأجنبية ونسخها المنتقصة القيمة في الأسواق العثمانية.

– 1690-1844م: إصدار وحدة فضية جديدة، تقوية الروابط المالية بين المركز والأطراف، الاستقرار النسبي للقرش الجديد،[3] حتى سنة 1780، تلته أزمات مالية خطيرة وتخفيض سريع للنقد.

– 1844-1918م: التكامل مع الأسواق العالمية بعد الثورة الصناعية، نظام نقدي جديد ثنائي المعدن قائم على القرش الفضي والليرة الذهبية، التخلي عن التخفيض النقدي كوسيلة للحصول على عائدات مالية وازدياد الدين الخارجي، الاعتماد على قاعدة الذهب العرجاء عام 1880م، تطوير المصارف التجارية[4].

---

[1]. الأقجة: ضربت لأول مرة سنة 729هـ/1327م في عهد السلطان أورخان، وكانت تستخدم في الأواسط الشعبية للدلالة على الدراهم او النقود بشكل عام، أنظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي، المرجع السابق، ص20.

[2]. الأناضول: هو الجزء الأسيوي من تركيا وهو يشكل حاليا 97 بالمائة من مساحة تركيا ويستعمل هذا الاسم أحيانا مرادف لأسيا الصغرى، أنظر: يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان، تح، عبد الوهاب بسام، ط3، دار البصائر، سوريا، 198،ج2

[3]. القرش الجديد: الاسم الذي أطلق على المسكوكات الأجنبية المستعملة أو المتداولة في الدولة العثمانية بوجه عام فان كانت ذهبا أطلق عليها القرش الأحمر وان كانت الكلمة مجردة من الإضافة قصدت بها السكة الفضية، أنظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي، المرجع السابق، ص178.

[4]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص52_54.

الفصل الثاني: أما الفصل الثاني (ص 55–ص88) **التجارة والمال من مصادرهما** فوقف فيه المؤلف على العلاقات القائمة بين التجارة والمعاملات المالية ورواج النقود خلال القرون الأولى من تاريخ الدولة العثمانية، وعلى الظرفيات التي تحكمت في تداول النقود في كل من الإمبراطورية البيزنطية ومنطقتي البلقان والأناضول، قبل أن يتطرق لحيثيات إصدار النقود العثمانية الأولى وما ارتبط بذلك من دور لضرب السكة ومناجم الفضة.

وبعد التأكيد على أن العثمانيين، كما هو الحال بالنسبة لبقية الإمارات التركمانية في الأناضول، لم يقوموا بإصدار نقود بأسماء حكامهم ما داموا مستمرين في إعلان ولائهم للسيادة الإلخانية (المغولية) ، والإشارة إلى أن أول نقد أصدره العثمانيون يعود إلى أورخان باي سنة 1326[1]، تساءل المؤلف حول أسباب عدم اعتماد الكتابات التاريخية العثمانية لهذا التاريخ كبداية لقيام الدولة العثمانية، كما هي العادة في التقاليد الإسلامية، واعتمادها لسنة 1299م كتاريخ لذلك، ليؤكد ما أشارت إليه دراسات سابقة في الموضوع حول كون هذا التاريخ الأخير يتوافق وحصول العثمانيين على استقلالهم عن السلطان السلجوقي في قونية، لكن من المحتمل أنهم اضطروا إلى قبول السيادة الإلخانية من جديد ليكون اعتماد سنة 1299م كتاريخ لقيام الدولة رغبة في التأكيد على الارتباط بالسلاجقة[2]، ذوي الأصول التركية بدل الارتباط بالإلخانيين ذوي الأصول المغولية[3].

ومن خلال استعراضه للنقود المتداولة خلال هذه القرون الأولى من تاريخ الدولة العثمانية، سواء بالوقوف عند أحجامها وأوزانها، أو بمقارنتها مع النقود البيزنطية، يخلص المؤلف إلى نتيجتين:

---

[1]. أورخان: ولد في مدينة سكود عاصمة إمارة والده سنة 687هـ /1281م تولى السلطة وعمره 43 سنة (726هـ /1326م) بعد وفات والده ويعتبر المؤسس الثاني للدولة العثمانية اتخذ لنفسه لقب السلطان وبذلك يعتبر أول العثمانيين الذي لقب بهذا اللقب،أنظر : أوزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر محمود عدنان سلمان، ،ط1، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول تركيا،1988م، ج 1، ص93.

[2]. السلاجقة: (الدولة السلجوقيَّة أو دولة بني سلجوق أو دولة السَّلاجقة العظام) يُطلَق عليها الاسم الأخير لتمييزها عن دول السَّلاجقة اللاَّحقة التي ظهرت بعد تفكُّكها وانهيارها) هي واحدة من الدول الكبرى في تاريخ الإسلام وإقليم وسط آسيا، لعبت دوراً كبيراً في تاريخ الدولة العباسية والحروب الصليبية والصِّراع الإسلامي البيزنطي .تأسَّست الدولة على يد سلالة السَّلاجقة، وهي سلالة تركيَّة تنحدر من قبيلة قنق التي تنتمي بدورها إلى مجموعة أتراك الأوغوز، أنظر: صدر الدين الحسيني، تح، محمد إقبال ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1984م، ص2-3.

[3]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص55_65.

– تظهر العلاقة بين نقوذ الإلخانيين والإمارات التركية استمرارية النفوذ المغولي في الأناضول واستمرار آثاره في الممارسات العثمانية في الإدارة وفي مجالات أخرى، وهذا أمر يتعارض مع ما يرد في روايات المؤرخين العثمانيين وفي معظم الكتابات التاريخية المعاصرة.

– يؤكد استمرار هيمنة النقود الإلخانية وثبات الوحدات النقدية عبر الأناضول على فعالية الطرق التجارية الممتدة على المحور الشرقي الغربي في الأناضول، وعلى أهميتها بالنسبة للعثمانيين الأوائل، كما بالنسبة للإمارات التركية الأخرى، فمباشرة بعد تحقيق الاستقلال عن الإلخانيين أقدم العثمانيون على الاستيلاء على مدينة بورصة المتحكمة من جهة الغرب في تجارة الحرير في الأناضول[1].

وفيما يتعلق بدور ضرب النقود وإدارتها، فبالموازاة مع توسعهم في البلقان وفي وسط الأناضول خلال القرن الخامس عشر اتبع العثمانيون النموذج السلجوقي والإلخاني، فأسسوا عددا كبيرا من دور الضرب في المراكز التجارية الهامة القريبة من المناجم الأساسية، الأمر الذي يبرز مدى اهتمام العثمانيين بالمعادن النفيسة وبتوفير النقود على المستويات المحلية في وقت كان من الصعب فيه، من الناحية التقنية والإدارية، جمع السبائك في مراكز محددة ثم إعادة توزيعها على المقاطعات، وإذا كانت دور الضرب تسير بإحكام من طرف السلطة المركزية من خلال أنظمة مراقبة متعددة، فإن تقنيات ضرب النقود العثمانية، أكانت ذهبية أو فضية أو نحاسية، ظلت بسيطة إلى حدود نهاية القرن السابع عشر، كما أولى العثمانيون حرصا كبيرا على زيادة إنتاج المعادن النفيسة لتلبية الحاجيات المتزايدة للأسواق العثمانية من الأقجة من خلال العمل على زيادة إنتاج مناجم الفضة على الخصوص التي كان أغلبها يقع في القسم الشرقي من الأناضول وفي شرق أوربا (في كل من مقدونيا وصربيا والبوسنة)، وهذا ما يفسر في نظر المؤلف تلك الحملات التي قادها العثمانيون في اتجاه هذه المناطق والتي كانت من بين أهدافها الأساسية السيطرة على مناجم المعادن النفيسة وتأمين احتكار السلطة المركزية لمنتجاتها، ولإبراز أهمية هذه المناجم يورد المؤلف نموذج منجم سيدركابسى،[2] في مقدونيا الذي أصبح خلال النصف الأول من القرن السادس عشر أهم مناجم إنتاج الفضة، فقد كان يشغل حولي

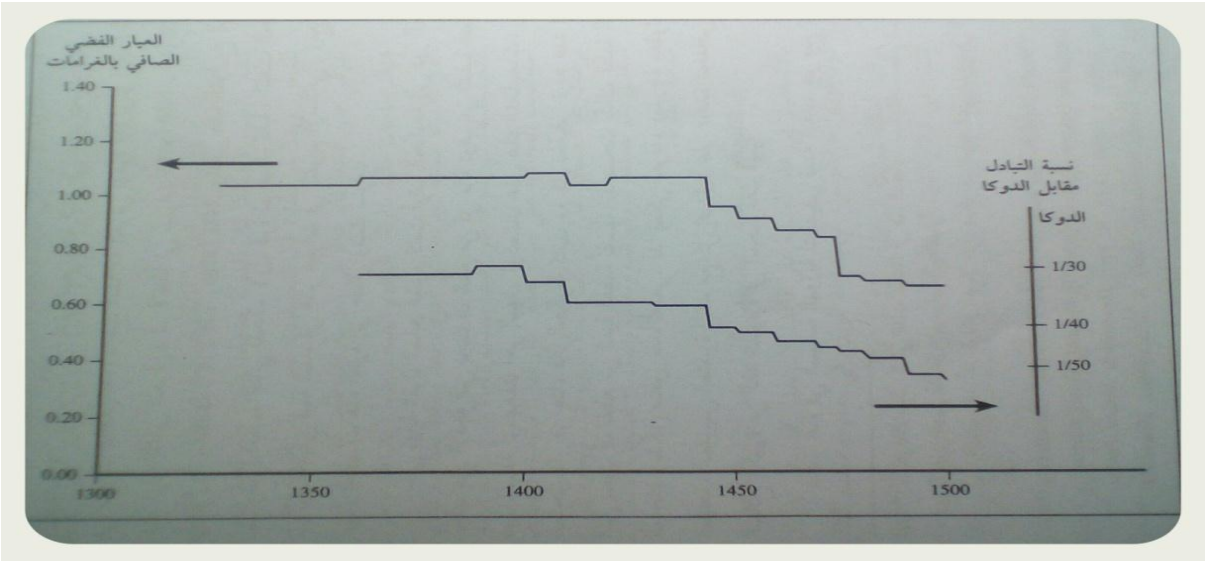
---

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص66.

[2]. نفسه، ص87_84.

6000 عامل منجمي وينتج ما لا يقل عن 6 أطنان في السنة، في وقت يقدر فيه مجموع الإنتاج السنوي للفضة في منطقة البلقان بما يناهز 26 أو 27 طنا في السنة، وختم المؤلف هذا الفصل بالحديث عن النقود النحاسية التي تدعى مانغير،[1] أو منقور والتي تم سكها من أجل الاستخدام في المعاملات اليومية الصغيرة في حين ظلت الأقجة الفضية الوحدة الحسابية الأساسية.

الفصل الثالث : (ص89-ص118) عنوان **سياسة التدخل وتخفيض قيمة النقد**، وخصصه المؤلف لدراسة إشكاليتي تدخل الدولة في المسائل المالية واعتمادها لسياسة تخفيض العملة على عهد السلطان محمد الفاتح (1451-1481)، فقد شكلت فترة حكم هذا الأخير عهدا خاصا في التاريخ المالي العثماني سواء فيما يتعلق بالسياسة الاستثنائية للدولة في المجال النقدي وبالندرة الدورية للمعادن النفيسة في مجموع الشرق الأدنى، ويؤكد المؤلف منذ البداية على أن تخفيض قيمة العملة كما يبرز في الرسم البياني لمحتوى الفضة الخالص ونسبة تبادل الأقجة 1326_1500م.[2]



كما أشار إلى أن السلطان محمد الثاني كان المخطط الفعلي لإدارة عثمانية مركزية مطلقة من خلال سلسلة القوانين التي سنها في هذا الباب، وأكد على أن منطق تدخل السلطة المركزية في

[1]. مانغير: صك نحاسي بقيمة ربع ايجة، وقد قيل انه ضرب أول مرة في عهد السلطان أورخان، إلا أن الأكثر قبولا من لدن المتخصصين هو ضربه في عهد مراد الأول، أنظر: سهيل صابان، العجم الموسوعي، الرجع السابق، ص199.

[2]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص103.

القضايا الاقتصادية وفي إدارة الخزينة ازداد في التوسع ليطال مجموع المجال المالي خلال هذه الفترة بواسطة القوانين الخاصة بتنظيم عمليات ضرب النقود وضبط إنتاج مناجم الذهب والفضة.

وثم حاول المؤلف في نهاية الفصل تقديم تفسير سياسي و اقتصادي للتخفيضات النقدية العثمانية، حيث أكد على أن عملية تخفيض العملة طالت آثارها كل فئات المجتمع العثماني التي كان لكل منها موقف خاص من التخفيض، وأن أكثر الفئات المتضررة من سياسة التخفيض هي الفئات التي كانت تتلقى رواتب ثابتة بالأقجة، وفي مقدمة هذه الفئات عناصر الإنكشارية، وخلص المؤلف إلى أن معارضة الانكشارية والمجموعات الأخرى لسياسة التخفيض هي التي ساهمت في الواقع على المدى البعيد، في استقرار الأقجة بحجة أن وزنها وعيارها الفضي بقي بدون تغيير كبير بعد وفاة محمد الفاتح سنة 1481 وإلى حدود سنة 158.[1]

الفصل الرابع: واهتم الفصل الرابع (ص 119–ص149) بـ **ظهور النظام المالي العثماني** حيث وقف المؤلف مطولا عند السلطاني العثماني باعتباره نقدا عالميا يمثل إحدى وسائل تعزيز السيادة على الطرق التجارية العالمية، فخلال مائة وخمسين سنة من عمر الإمبراطورية العثمانية كانت الأقجة الفضية مسايرة لأهدافها الاقتصادية ووسيلة أساسية للتبادل وللأداء في المعاملات المالية المحلية، إلا أن توسع المجالات العثمانية وتوسع معاملاتها الاقتصادية فرض على الدولة إصدار عملة يكون معترف بها في شرق البحر الأبيض المتوسط، مما اضطر العثمانيين إلى التحول إلى العملة الذهبية، وهو ذات التوجه الذي كانت تسير عليه مختلف الدول الأوروبية، كما اضطرت مصر المملوكية تبنيه حين أصدرت عملة ذهبية تحمل اسم الأشرفي[2] سنة 1425م، على نفس معايير دوكا البندقية[3]، لتسهيل معاملاتها مع التجار الإيطاليين أساسا

---

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص90_118.

[2]. الأشرفي: نوع من النقود الفضية المستخدمة في عهد قيونلي كان يساوي خمسين أقجة عثمانية، وقيل النقود المستخدمة في مصر المضروبة في عام 923هـ، أنظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي، المرجع السابق، ص31.

[3]. دوكا البندقية: الاسم الذي أطلقه المؤرخون العثمانيون على فلورنسا، وقيل هو النقد الذهبي المضروب في البندقية قديما، وهي محرفة لكلمة دوكاتو الايطالية ducato، أنظر: نفسه، ص115.

أصدر العثمانيون أول قطعة نقدية ذهبية في إستانبول سنة 1477م تحمل اسم السلطاني أو حسني سلطانيه[1]، وكانت تحاكي مقاييس دوكا البندقية، وينم تبني العثمانيين لمعايير هذه الأخيرة رغم أن البندقية كانت من أشد أعدائهم، عن إدراكهم بكون مقاييس الدوكا أصبحت مقاييس عالمية معترف بها في التجارة العالمية في البحر الأبيض المتوسط وما وراءه، وأن أي نقد آخر بمقاييس مغايرة لن يتمكن من الاستمرارية، لكن وكما هو الحال في الدول المعاصرة كانت المجالات العثمانية تعرف انتشار تداول مجموعة من النقود الأجنبية، التي أضحت تشكل جزءا من المنظومة النقدية العثمانية،مثل: دوكا البندقية الذهبية، والأشرفي المصري الذهبي، والأنغوروسية الهنغارية الذهبية، وثمان ريالات الإسبانية الفضية، والدينار الأسدي الهولندي الفضي[2].

_ جدول يوضح تبادل النقود الأخرى بالنسبة الأقجة 1477_1582م[3].

السنوات	دوكا البندقية (ذهب)	الأشرفي المصري (ذهب)	الأنغوروسية الهنغارية (ذهب)	ثمانية ريالات الأسباني (فضة)	الدينار الأسدي الهولندي (فضة)
1479	46_45	43_42	43_42	/	/
1491	52	50	50	/	/
1512	55	55_50	53	40	35
1540	60	/	55	/	/
1550	60	/	57	/	/
1566	60	/	57	/	/
1582	60 (رسمي) 70 (السوق)	/	57 (رسمي)	50_40	45_40

أما بخصوص زيادة استخدام المال في المجالات العثمانية، يؤكد المؤلف على أن الأبحاث المعاصرة أظهرت أن سكان المدن وبعض فئات سكان البوادي كانوا يشكلون مع نهاية القرن الخامس عشر

[1]. السلطاني: المصطلح الذي استخدم للذهب العثماني المضروب في مصر وطرابلس وتونس والجزائر نسبة الى السلطان ولم يطلق على المسكوكات العثمانية المضروبة في الأناضول أو الروملي، أنظر: نفسه، ص135.

[2]. الدينار الأسدي الهولندي: نقد هولندي كانت عليه صورة الأسد وكانت تسمى أرسلاني وتساوي 120 أقجة وقد بدا تداوله في الدولة العثمانية بعد القرن 14هـ/17م، أنظر:سهيل صابان، المعجم الموسوعي، المرجع السابق، ص30.

[3]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص128.

جزءا من الاقتصاد النقدي، بل إن القرن السادس عشر شهد زيادة ملموسة في استخدام النقود بسبب النمو السكاني، وتطور شبكات التسليف، وقوانين المقاطعات التي صدرت بين أواسط القرن الخامس عشر وأواسط القرن السادس عشر. وختم المؤلف هذا الفصل بالتأكيد على أن "تنامي الكثافة السكانية في للدولة خلال نهاية القرن الخامس عشر بدايات القرن السادس عشر أدى إلى زيادة كثافة عمليات التبادل، ليس فقط في المناطق الحضرية وإنما أيضا بمشاركة شرائح واسعة من السكان الريفيين وبينما اجتذبت التطورات في غربي البحر الأبيض المتوسط انتباه عدد كبير من المؤرخين، فإن الآثار الاجتماعية والثقافية وكذلك الاقتصادية لهذا التوجه تنتظر بدورها أن تدرس بشكل كاف في وضع شرق البحر الأبيض المتوسط".[1]

الفصل الخامس: يتطرق الفصل الخامس (ص151-ص169) لـ **التسليف والتمويل** وعرض فيه المؤلف في البداية الافتراض القائل بأن تحريم الفائدة في الإسلام قد حال دون تطور عمليات التسليف، مؤكدا أن عددا من العلماء المسلمين قدموا عدة طرق تسمح بتحاشي تحريم الربا، وأن مجموعة من الفتاوى الدينية المتسامحة القائمة أساسا على شرعية ثنائية الجهاد كانت متداولة ومعمولا بها في المجالات العثمانية، وإذا كانت هذه الفتاوى لم تحظ بتأييد واسع من قبل العلماء فلم يتم على الأقل الإعلان عن بطلانها، ولم يكن بالتالي ثمة مانع يحول دون اعتماد الفائدة في القروض المستخدمة في العمليات التجارية، وبعد الإشارة إلى أن المؤسسات العثمانية للتسليف والتمويل قد حافظت على خطها الإسلامي وبقيت في معظمها خارج تأثير التطورات التي شهدتها أوروبا حتى نهاية القرن السابع عشر، استعرض المؤلف جملة من الأمثلة اعتمادا على عدد من الأبحاث المنجزة حول هذا الموضوع، مثل أبحاث رونالد جنينغر حول مجموعة من المراكز الحضرية في منطقة الأناضول (قيسارية وكرمان وأماسيا وطرابزون) خلال القرن السادس عشر اعتمادا على سجلات المحاكم، وتبين هذه الأبحاث كيف أن استخدام القروض كان منتشرا بين كل شرائح المجتمعات الحضرية والريفية،[2] وأن الفائدة كانت تتراوح بين 10 و20 في المائة، وتطبق بما ينسجم مع كل من الشريعة الإسلامية والقوانين

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص149.

[2]. نفسه، ص 151_161.

العثمانية بموافقة المحاكم والعلماء، ودراسة حاييم جربر حول مدينة بورصه اعتمادا على نفس السجلات خلال القرن السابع عشر، والتي تفيد بأن القروض المتداولة في هذه المدينة كانت أكبر حجما وأكثر كثافة بسبب حجم المدينة نفسها، وتوسع تجارتها على الخصوص بسبب موقعها على طرق التجارة العالمية، فقد كانت مدينة بورصة معروفة بتجارة الحرير والصناعة[1].

ووقف المؤلف من جهة أخرى عند مصدر آخر من مصادر القروض في منطقة الأناضول على الخصوص، ويتعلق الأمر بما يعرف بأوقاف النقود، وهي مؤسسات تم إنشاؤها بهدف تشغيل الثروات النقدية واستخدام عائداتها لتحقيق مشاريع خاصة، وتبرز الدراسة التي قام بها مراد تشي زاكتشا حول مدينة بورصة، بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، أن أوقاف النقود كانت في الغالب تمنح قروضا بمبالغ صغيرة لأرباب الأسر أو لصغار التجار والحرفيين بفوائد تتراوح بين 11 و13 في المائة، أي أقل من نسبة الفوائد المطبقة في غيرها من القروض، وتشير نفس الدراسة إلى أن 9 في المائة من سكان مدينة بورصة خلال القرن الثامن عشر كانوا يلجئون إلى هذا النوع من القروض.[2]

وفي آخر هذا الفصل، تطرق المؤلف إلى التحول التدريجي للدولة العثمانية نفسها إلى أحد أكبر المستفيدين من القروض انطلاقا من أواخر القرن السادس عشر، وأبرز كيف أن الدولة وجدت نفسها في حاجة متزايدة لموارد مالية إضافية، خارج الموارد الاعتيادية بسبب تزايد المصاعب المالية، فاضطرت إلى اللجوء إلى الاستدانة القصيرة الأجل من كبار الإداريين بمن فيهم الوزراء وحتى السلطان نفسه، خاصة خلال فترات الأزمات المالية والحروب، ويفسر شوكت باموك هذا التحول بفقدان نظام التيمار[3]، لأهميته على الصعيدين العسكري والمالي بسبب المتغيرات التكنولوجية والحاجة إلى الإحتفاظ بأعداد كبيرة من الجند بكيفية دائمة في مركز الإمبراطورية، وهذا ما اضطر الدولة إلى الاعتماد المتزايد

---

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص164.

[2]. Murat Çizakça, "Cash Waqfs of Bursa, 1555-1823", Journal of the Economic and Social History of the Orient 1995, pp. 313-354.

[3]. التيمار: هي أرض تمنح لشخص أو أكثر مشتركا بشروط خاصة مقابل وظيفة معينة وتقل وارداتها السنوية عن 20 ألف أقجة وكان يسمى في الفترة التي سبقت الحكم العثماني بنظام الإقطاع، أنظر :سهيل صابان: المعجم الموسوعي، المرجع السابق ص76.

على نظام الالتزام[1]، الذي يخول لها الحق في الحصول بكيفية قبلية على حقوق استغلال المجالات التابعة لها، إلا أن التراجع المستمر للموارد المالية للدولة دفع بالسلطة المركزية إلى زيادة مدة عقود الالتزام من سنة إلى ثلاث سنوات، ثم من ثلاث إلى خمس سنوات وأحيانا لمدد أطول، ويختم شوكت باموك هذا الفصل بالقول بأن السلطة المركزية فقدت بسبب ضعفها خلال القرن السابع عشر القدرة على السيطرة على الكثير من عقود الالتزام، فبقيت هذه العقود خلال الفترات اللاحقة بنفس القيمة الثابتة، وفق ما تبرزه السجلات الرسمية حول الموضوع، كما ظلت تستغل من طرف نفس الملتزمين الذين ينتمي عدد كبير منهم للإدارة العثمانية نفسها، وهذا ما يرجح أن هؤلاء كانوا يتخذون التدابير الضرورية للاستفادة من تلك العقود من خلال بيعها في الغالب لملتزمين فرعيين بعد المزادات الأولية الرسمية[2].

الفصل السادس: خصص المؤلف الفصل السادس (ص171-212) المعنون بـ **المال والدولة** للحديث عن المناطق المالية داخل الإمبراطورية العثمانية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد كانت الأراضي العثمانية في البلقان والأناضول تسير على نظام نقدي موحد باعتماد السلطانية الذهبية والأقجة الفضية، لكن هذا الوضع لم يكن قابلا للاستمرارية على إثر توسع المجالات الخاضعة للدولة، فعمدت الإدارة العثمانية المركزية إلى إتباع مقاربة ثنائية للمال والنقود حيث وحدت النقود الذهبية بشكل يتفق مع المقاييس العالمية، وسمحت بانتشار النقود الفضية المختلفة بقدر ما يتفق مع الحاجيات المحلية لكل ولاية، ويستجيب في نفس الوقت لخصوصيات العلاقات التجارية المنتشرة فيها، كما حرص العثمانيون على أن تكون النقود الذهبية النقود الوحيدة المتداولة والمسكوكة في مختلف أرجاء الإمبراطورية لسببين اثنين: السبب الأول ذو بعد رمزي ويتعلق بالسيادة على مجموع المجالات العثمانية من البلقان إلى مصر والمغرب، في حين يستجيب السبب الثاني لضروريات اقتصادية، فقد كانت السلطانية الذهبية النقد الوحيد القادر على مسايرة الهيمنة المالية لدوكا البندقية على الصعيد

[1]. نظام الالتزام: هو تقديم مصادر الدخل الحكومي للمتعهدين مقابل مبالغ مالية مقطوعة، بحيث يدفعها المتعهد (الملتزم) مقدما للدولة، ثم يحصلها مع أضعاف مضاعفة من المجتمع بالاستناد إلى قوات حكومية، أنظر: نفسه، ص35.

[2]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص165_169.

العالمي،[1] وضمان استمرارية مشاركة الدولة العثمانية في التجارة العالمية، ووقف المؤلف في هذا الفصل كذلك على تطور النقود الذهبية والفضية والنحاسية، وكذا تطور بعض الممارسات المالية في مناطق مختلفة من الإمبراطورية، من البلقان إلى سوريا ومصر والعراق واليمن والمغرب، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، كما أكد على أن تناوله لهذه المناطق كشف لأول مرة على منطق النظام النقدي العثماني وعلى شكله في كل أنحاء الإمبراطورية.

.**الفصل السابع**: أما الفصل السابع (ص 213-ص243) حول **مراجعة ثانية لثورة الأسعار في الشرق الأدنى** فيعتبر في نظري الفصل المركزي في هذا الكتاب، ويتميز بنفس طويل في المقارنة والتحليل، فاعتمادا على بحثه المتواصل في قضايا النقود في التاريخ العثماني وعلى المادة التي تمكن من جمعها ودراستها خلال سنوات، حاول شوكت باموك المشاركة في النقاش الدائر بين المهتمين حول إشكالية ثورة الأسعار في القرن السادس عشر لكتابات التاريخية حول الاقتصاد العالمي، استعرض شوكت باموك في البداية جملة من التفسيرات المتضاربة حول أسباب ارتفاع الأسعار من خلال الأبحاث التي قام بها كل من إيرل هاملتون الذي اعتمد بالأساس على الوثائق الإسبانية وأرجع أسباب ارتفاع الأسعار إلى وصول المعادن النفيسة من العالم الجديد، ودنيس فلين الذي حاول إعادة صياغة النظرية الكمية لتفسير الظاهرة باعتماد إطار نظري يعرف بالمقاربة المالية لميزان المدفوعات،[2] وميشال مورينو الذي أكد من خلال أبحاثه المعتمدة على ما نشرته صحف البلاد المنخفضة حول وصول المعادن النفيسة إلى أوروبا، على أن مقادير المعادن الواصلة إلى هذه الأخيرة استمرت في التزايد خلال القرن السابع عشر، أي حتى بعد ما بدأت الأسعار في الانخفاض، ثم انتقل المؤلف بعد ذلك لمناقشة حصيلة الأبحاث حول ارتفاع الأسعار بالنسبة للتاريخ النقدي العثماني، ولمساهمة المؤرخ التركي عمر لطفي برقان في هذا الباب ومحاولته إدراج التاريخ النقدي العثماني ضمن التاريخ النقدي العالمي، وبعد تفنيده لمختلف الحجج التي استند إليها برقان في دراسته لارتفاع الأسعار في الإمبراطورية العثمانية،

[1]. أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تع، صالح سعداوي، د.ط، إستانبول، 1999م، ج1، ص661.

[2]. Dennis Flynn, "A New Perspective in the Spanish Price Revolution: the Monetary Approach to the Balance of Payments", Explorations in Economic History, 1978, pp. 388-406.

وبشكل خاص ما يتعلق بمالية الدولة والمؤسسات الزراعية والصناعة، خلص شوكت باموك إلى القول بأن "من الأسباب التي لفتت الانتباه لثورة الأسعار في أوروبا كان الادعاء المتسرع لكل من هاملتون وأتباعه بأن إعادة توزيع الدخل في أيدي المجموعات الجديدة وارتفاع الأسعار قد مهدا الطريق لقيام الرأسمالية، ومما يثير الاهتمام أن عمر لطفي برقان وبشكل مماثل، فسر ارتفاع الأسعار كمنعطف هام وسبب رئيسي للانحطاط العثماني في نهاية القرن السادس عشر، إلا أن استعادة أحداث الماضي تبرز بأن ادعاءات كل من هاملتون وبرقان، ومحاولة تصوير ثورة الأسعار كحدث رئيسي وحيد تبدو مضخمة، لقد واجه النظام العثماني بدون شك صعوبات اقتصادية ومالية حادة في نهاية القرن السادس عشر، إلا أن هذه الصعوبات تعود إلى أسباب أخرى أكثر من التضخم الفضي بحد ذاته..."[1].

الفصل الثامن: (ص 245-ص274) **خفض وزن العملة والانحطاط،** يتناول بالدراسة جانبين إثنين: الانخفاض الذي عرفت النقود العثمانية انطلاقا من سنة 1585-1586م، ومسألة اختفاء الأقجة من التداول في الأسواق العثمانية وما ترتب عن ذلك من أزمات وعدم استقرار مالي خلال القرن السابع عشر، فالمؤرخون الاقتصاديون يتفقون على أن الاقتصاد العثماني والمالية العثمانية دخلا انطلاقا من أواخر القرن السادس عشر في فترة من الركود والأزمات بعد عقود طويلة اتسمت بكثير من الاستقرار والتوسع الاقتصادي والمالي، مما اضطرها لتخفيض قيمة الأقجة التي دخلت في مرحلة طويلة من عدم الاستقرار استمرت إلى أواسط القرن السابع عشر تقريبا، والسؤال الذي أثاره المؤلف في هذا الفصل يتعلق بمدى صحة هذا الحكم، أي هل شكل التخفيض الذي عرفته النقود العثمانية في أواخر القرن السادس عشر بالفعل نقطة تحول حاسم في مسار الاقتصاد والنقود العثمانية؟ يتفق شوكت باموك مع هذا الطرح من الوجهة التاريخية لكنه يؤكد بالمقابل على أن أسباب تخفيض العملة والنتائج التي ترتبت عنها على الخصوص هي التي تفسر سلسلة الانتكاسات التي عرفتها النقود العثمانية أواخر القرن السادس عشر وعلى امتداد القرن الموالي.[2]

---

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص243.

[2]. نفسه، ص245_263.

لقد تميزت بدايات القرن السادس عشر بتوسع المجالات العثمانية في المشرق العربي وشرق أوربا، كما عرف هذا القرن إلى ما بُعيد السبعينيات منه نموا ديموغرافيا وتوسعا اقتصاديا موازاة مع استقرار مالي واضح بفضل ما حققته خزينة الدولة من عائدات بفضل عشرات الحملات، ولكن في ذات الوقت، كانت تلك النجاحات تختزل في طياتها أسباب الأزمة. فقد أفضت الحروب الطويلة التي خاضها العثمانيون خلال النصف الثاني من القرن إلى استنزاف الاحتياطي المالي الضخم للخزينة، كما أن المتغيرات التقنية أثبتت تخلف فرق السباهية[1]، المرفوعة من أراضي التيمار والتي كانت تشكل العمود الفقري للجيش العثماني وعدم فعاليتها في المواجهات الجديدة مع النمسا، مما دفع بالسلطة المركزية إلى الرفع من أعداد الإنكشارية التي انتقلت، بين أواسط القرن ونهايته، من 13.000 إلى 38.000، وتحمل الخزينة للتكاليف الإضافية المترتبة عن ذلك[2].

كان من نتائج هذه التطورات أن ارتفعت وثير الصعوبات المالية، وضَعُفَ الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي دفع بالإدارة المركزية سنة 1585م إلى تخفيض قيمة الأقجة بنسبة لم تشهدها الدولة العثمانية من قبل، فقد خفض المحتوى الفضي للأقجة بنسبة 44 في المائة، كما انتقل سعر صرفها في مقابل الدوكا والسلطاني من 60 إلى 120 أقجة، إلا أن تخفيض العملة لم يحل دون استمرار الأزمات وعدم الاستقرار المالي الذي استطال إلى أربعينيات القرن السابع عشر، وتمثلت مظاهره في ثورات الإنكشارية الرافضين لتخفيض العملة، وفي اختفاء الأقجة التدريجي من الأسواق العثمانية بسبب انخفاض وزنها ومحتواها من الفضة الذي انتقل من 0.7 غرام سنة 1580م إلى 0.3 غرام سنة 1640م، وبسبب تقلص كميات الفضة الموجهة لدور الضرب التي انخفض عددها هي الأخرى بكيفية حادة بين سنتي 1574 و1687م، ويُرجع المؤلف بعض أسباب هذه الوضعية إلى العيوب التقنية لنظام ضرب النقود حتى أن الأقجة لم تعد سوى وحدة حسابية، في حين أن النقود الأوروبية

[1]. السباهية: كلمة تركية مأخوذة عن الفارسية وتعني فارس أي الذين كانوا يمنحون إقطاعات من الأراضي تسمى تيمار أو زعامة أو خاص، يحصلون عشورها ورسومها لهم مقابل إشتراكهم بالمعارك، وتقديمهم لعدد من الجنود، وكلما إتسع دخل الإقطاع الممنوح لجندي السباهي، كلما كان مكلفا بتقديم عدد أكبر من العساكر المذكورة في المعارك، وقد كان السباهي فارسا نموذجيا للعصر الوسيط يستعمل الأسلحة التقليدية وحسب إحدى التقديرات أنه في عهد السلطان الأول القانوني بلغ عددهم أربعين ألف فارس أنظر: الشناوي عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، د.ط، القاهرة، 1980م، ج1،ص130.

[2]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص265_274.

الذهبية والفضية خاصة هي التي أصبحت في الواقع وسيلة المبادلات المالية من البلقان وإستانبول إلى الأناضول وسوريا[1].

الفصل التاسع: أما الفصل التاسع (ص 275–ص291) فيحمل عنوان في **غياب عملة وطنية** وهو في الواقع تتمة لما تناوله المؤلف في الفصل السابق، وقد عالج فيه ثلاثة جوانب: انتشار النقود المغشوشة في المجالات العثمانية، وعجز السلطة المركزية عن معالجة المصاعب المالية والنقدية التي شملت مجموع القرن السابع عشر تقريبا، وأخيرا عودة النقود النحاسية[2].

بالنسبة للجانبين الأولين، يبدو من عرض الفصل السابق، أن الأمر يرتبط من جهة بانعكاسات تخفيض العملة وعدم قدرة الأقجة على الاستجابة للحد الأدنى من الاستقرار الضروري للمعاملات المالية الداخلية والخارجية، ويرتبط الأمر من جهة أخرى بالأرباح المهمة التي كان يجنيها التجار الأوروبيون من خلال إدخال العملات المغشوشة إلى المناطق العثمانية. فقد قدرت مقادير ما عبر الجمارك العثمانية بكيفية رسمية من هذه العملات، بين سنتي 1656 و1669م، ما يزيد عن 180 مليون قطعة، أي ما يعادل ستة ملايين دوكا بندقية، إضافة إلى الكميات التي كان يتم تهريبها إلى داخل الأراضي العثمانية من خلال رشوة مسؤولي الجمارك، وفي ظل وضعية مماثلة لم يكن في وسع المسؤولين العثمانيين سوى العمل على الحد من انعكاساتها ليس إلا، وبالنسبة للنقود النحاسية يشير شوكت باموك إلى أن هذه الأخيرة كانت شبه منعدمة في أواسط القرن السابع عشر، لكن بسبب الأزمة المالية لسنتي 1690-1691م فقد أقدمت الإدارة العثمانية، خلال فترة لا تتجاور اثنين وثلاثين شهرا، على إصدار حولي 600 مليون قطعة من المانجير النحاسي بقيمة اعتبارية تعادل أقجة واحدة لكل منها، بل إن النتائج الإيجابية التي حققها هذا الإصدار بالنسبة لخزينة الدولة دفع بهذه الأخيرة إلى إضافة مباني جديدة في دار السكة بإستانبول للرفع من قدرتها الإنتاجية من 300-400 ألف قطعة إلى 600 ألف قطعة في اليوم، وإذا كانت هذه النقود النحاسية الجديدة قد قبلت على نطاق واسع وحققت للخزينة مداخل مهمة، فإن العائق الأساسي الذي واجهها يتمثل في قلة مادة

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص260_261.

[2]. نفسه، ص275_279.

النحاس، وفي غزو الأسواق العثمانية مرة أخرى بالنقود المغشوشة الواردة من أوروبا، لقد حاول السلطان الجديد أحمد الثاني[1]، عند وصوله إلى الحكم سنة 1691، إيقاف التداول بالمانجير النحاسي، كما تم التفكير في إصدار جديد لنفس النقد إلا أن هذه التجربة لن تستمر طويلا، فسرعان ما تم التخلي نهائيا عن إنتاج النقود النحاسية وتذويب ما تبقى منها في مخازن الدولة.

ويلاحظ المؤلف في آخر هذا الفصل أنه بالنظر إلى التطورات المالية العامة للدولة العثمانية ليس هناك اختلاف كبير بين أواسط القرن السابع عشر ونهايته، سوى في كون المستفيد في المرحلة الأولى هم التجار الأوروبيون ودور الضرب الأوروبية، والمستفيد في نهاية القرن هي الدولة العثمانية نفسها، ويؤكد المؤلف أنه بدون عائدات مرحلة المانجير النحاسي هذه ما كان في وسع الدولة العثمانية الإقدام على سك عملة جديدة ممثلة في القرش العثماني الفضي[2].

الفصل العاشر: الفصل العاشر(ص 293–ص313) **القرش العثماني الجديد** ويتناول ظهور وحدة مالية عثمانية جديدة في إستانبول والبلقان والأناضول خلال القرن الثامن عشر الذي شهد، بخلاف الفترة السابقة، توسعا تجاريا واقتصاديا واكبه استقرار مالي تميز على الخصوص بارتفاع مخزون الفضة، مما ساعد على إصدار نقد جديد وعودة الروح إلى دور الضرب في الأقاليم الأساسية من الإمبراطورية، البلقان والأناضول، وكذلك في كل من سوريا والعراق، بعد ظهور نقد فضي كبير سنة 1690 يحاكي النقد البولندي الذي كان يستورد بكميات كبيرة من طرف التجار الهولنديين، وسك نقد أكبر منه سنة 1703، شهدت عشرينيات هذا القرن ظهور سلسلة كاملة من النقود الفضية العثمانية من القرش إلى البارة[3] إلى الأقجة الصغيرة، ورافق كل ذلك توسع اقتصادي واستقرار مالي مستفيدا من فترة السلام الطويلة التي شهدتها الدولة العثمانية بين سنتي 1747 و1768 على الخصوص، كما

---

[1]. أحمد الثاني: ابن إبراهيم الأول المولود في 6ذي الحجة1052هـ /25فيفري 1643 يعتبر الخليفة العثماني 23 تولى الحكم بعد ابن أخيه مصطفى الثاني عام (1106هـ /1695م) لمدة أربعة أعوام حتى وفاته، أنظر: فريد بك المحامي، المرجع السابق ، ص 312-313.

[2]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص279_291.

[3]. البارة: الاسم العام للنقد أو الفلوس والدراهم، وهو في الأصل نقد معدني مضروب في عهد السلطان مراد الرابع كان أكثر بقليل من خمسة قراريط، أنظر: سهيل صابان، العجم الموسوعي، المرجع السابق، ص51.

تمكنت خزينة الدولة من الاستفادة من فائض الميزانية بفضل اعتماد ميزانيات متوازنة، حتى أن القرش الجديد أصبح عند منتصف القرن الوحدة الحسابية الأساسية ووسيلة الأداء الرئيسية في مختلف المعاملات المالية، فيما يتعلق بالنقود الذهبية، وبعد توقف إصدارها، في أواخر القرن السابع عشر، عادت دور الضرب لسكها، بفضل عودة الذهب إلى مصر ومناطق أخرى، بل تم سك نقود ذهبية جديدة تعرف بالطغرلى وزنجيرلى وفندق وزر محبوب[1]، وكانت هذه النقود في أغلبها قريبة من عيار دوكا البندقية، لكن الثلث الأخير من هذا القرن سيعرف حربين كبيرتين: الأولى ضد روسيا بين سنتي 1768 و1774م، والثانية ضد كل من روسيا والنمسا بين سنتي 1787 و1792م، وإلى جانب الانعكاسات السياسية للحرب مع روسيا اضطرت الدولة العثمانية إلى دفع تعويضات حرب تناهز سبعة ملايين ونصف أقجة، أي ما يعادل 62.500 قرشا ، واضطرار الدولة العثمانية إلى التخفيض من وزن القرش مما أفقده ما يناهز ثلث محتواه من الفضة، ومن بين مظاهر هذه الأزمة أن سليم الثالث،[2] لم يجد في خزينة الدولة ما يقدمه لعناصر الانكشارية بمناسبة توليته جريا على عادة السلاطين العثمانيين عند اعتلائهم للعرش، ومع نهاية الحرب وإلى غاية عزل سليم الثالث سنة 1807، شهدت النقود العثمانية وبشكل خاص القرش الفضي، نوعا من الاستقرار على مستوى محتواه من الفضة وعلى مستوى سعر صرفه مقابل دوكا البندقية، لكن الدولة العثمانية عرفت على امتداد ما تبقى من القرن التاسع عشر تحولات كبرى كانت من بين معالمها البارزة ازدياد الضغوطات الاقتصادية الأوروبية على المجالات العثمانية، كما أضحت اقتصاديات هذه الأخير تتجه نحو الارتباط المتزايد مع اقتصاديات أوروبا الثورة الصناعية، وما ترتب عن ذلك من انعكاسات على استقرار النقود العثمانية[3] .

---

[1]. زر المحبوب: الاسم الذي أطلق على النقد الذهبي المحتوي على الطغراء والمسكوك في عهد السلطان مصطفى الثاني كان رائجا عام 1202هـ/1787م يساوي ثلاث قروش ونصف، أنظر: نفسه، ص130.

[2]. سليم الثالث: ابن السلطان مصطفى الثالث المولود سنة 1175هـ /1762م تولى السلطة بعد وفات عمه عبد الحميد الأول 1203هـ ،كان من أصحاب الهمة العالية والمصلحين في عصره عزل سنة1808م من طرف مفتي الدولة العثمانية ليحكم بعده مصطفى الرابع، أنظر :يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ص643.

[3]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص 293_313.

الفصل الحادي عشر: يتناول الفصل الحادي عشر (ص 315–ص339) **مسألة الارتباطات مع الأطراف** حيث حاول المؤلف القيام برصد للنقود التي كانت رائجة في بعض الولايات العثمانية وهي ولايات مصر وتونس والجزائر وطرابلس والقرم خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن الموالي، وقد توسع المؤلف في الحديث عن مصر مثلما فعل في الفصل السادس (المال والدولة) لوفرة المادة حول هذه الولاية، فأبرز التقارب في المحتوى الفضي لكل من البارة والقرش والتقارب في الصرف كذلك، كما سجل تداول الريال الإسباني كأهم النقود الأجنبية المتداولة في مصر خلال هذه الفترة، وتفرد مصر باستمرارية تداول النقود النحاسية بخلاف ما كان يعرفه مركز الإمبراطورية، وأن النقود المسكوكة في مصر ظلت تحمل اسم السلطان العثماني إلى غاية الحرب العالمية الأولى، أما بالنسبة لتونس فقد وقف المؤلف عند سك الريال الفضي، واستعادة الروابط النقدية مع المركز بفضل حمل هذه النقود لاسم السلطان العثماني، وسجل في المقابل خسارة الريال التونسي لـ 60 في المائة من محتواه الفضي بين سنتي 1725 و1760، والاختلافات القائمة بين المركز وهذه الولاية على مستوى النقود الذهبية والنحاسية، وانتشار تداول الريال الاسباني[1]، وبخصوص الجزائر وطرابلس فقد شبه الأولى بتونس من حيث سك النقود الفضية، كما أكد على التشابه المطرد للنقود المسكوكة بها مع تلك التي كانت متداولة في إستانبول وفي أماكن أخرى من الإمبراطورية، وحرص على الإشارة إلى تعدد النقود الأجنبية المتداولة في الجزائر من نقود إسبانية وفرنسية وإيطالية وبرتغالية ومغربية. أما طرابلس ، فقد شهدت سك نقود مختلفة خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، في حين تأثرت نقودها خلال النصف الثاني بالقرش المسكوك في إستانبول، وإن كان من غير الواضح أن وزن هذه النقود ومحتواها الفضي كان يساير نقود إستانبول، كما سجل تراجع قرش طرابلس بسبب الصعوبات المالية لسلطات الولاية كنتيجة لتراجع القرصنة إثر الضغوط التي كانت تمارسها الدول الأوروبية، أما بالنسبة للقرم، فبعدما شهدت أقجة القرم تراجعا بالمقارنة مع أقجة إستانبول خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، أقدم خاناتها بعد سنة 1774م على سك قرش فضي جديد يقل وزنه عن قرش إستانبول بـ40 في المائة ومحتواه الفضي بـ55 في المائة، مع التأكيد على عدم وجود روابط رسمية بين النقدين. وختم

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص315_331.

المؤلف هذا الفصل بالتأكيد على أن" القرن الثامن عشر كان فترة تحسن وتقوية للروابط بين المركز والأطراف، فقد حدث تفاعل متنام أيضا بين العملات الفضية لكل من مصر، وطرابلس، وتونس، والقرم، والجزائر وتلك التي تعود لإستانبول، خلال هذه الفترة كانت أقوى هذه الروابط مع القاهرة وطرابلس، وأضعفها مع تونس، والقرم، والجزائر، هذه الصورة المعتمدة على النقد والتعاملات المالية تشكل مفارقة هامة لأن القرن الثامن عشر ينظر إليه بشكل عام، من قبل المؤرخين على أنه فترة تزايد اللامركزية في الإمبراطورية".[1]

الفصل الثاني عشر: يركز الفصل الثاني عشر (ص 341-367) على التخفيض الكبير لوزن العملة الذي ميز القرن التاسع عشر، وبعد الوقوف على إشكالية تنامي الدين الداخلي للدولة العثمانية الناتج عن تراكم الأزمات المالية والنقدية منذ أواخر القرن الثامن عشر، أزمات لم تنفع في حلها مختلف الإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل توسيع قاعدة الاستدانة الداخلية، ولا المحاولات الفاشلة للاقتراض من الدول الأجنبية في أواخر القرن الثامن عشر (من فرنسا وإسبانيا وهولندا والمغرب)، لذلك وجدت الدولة نفسها مرة أخرى مضطرة إلى إجراء تخفيض كبير لوزن العملة علها تتمكن من الرفع من واردات الخزينة، حدث هذا التخفيض على عهد السلطان محمود الثاني، وهم مرحلتين اثنتين: مرحلة أولى بين سنتي 1808 و1822، وارتبطت بالصعوبات المالية التي أفرزتها الحروب مع روسيا وإيران والثورة اليونانية، ومرحلة ثانية خلال وبعد الحرب مع روسيا (1828-1829)، بسبب نفقات الحرب وتعويضاتها التي بلغت 400 مليون قرش. ومن الانعكاسات السلبية لعمليات التخفيض هذه يمكن الإشارة إلى الانخفاض الفعلي لعائدات الدولة، وتزايد عدم ثقة الناس بالعملة، وانتشار عمليات التزوير، وتقلص قدرات الدولة على الاستدانة الداخلية[2].

موازاة مع هذه التطورات وأمام الحاجة المتزايدة للدولة للأموال، أصبح للمصرفيين المحليين دور أساسي في تغطية الحاجيات المالية للدولة في أواخر القرن الثامن عشر، بل أصبح هؤلاء المصرفيون خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر من كبار الرأسماليين يطلق عليهم لقب مصرفيو غلطة بسبب

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص338.

[2]. نفسه، ص 341_348.

استقرارهم في هذه المنطقة القريبة من إستانبول، ومن بين العائلات التي برزت في هذا الإطار عائلة دوزأوغلو الأرمينية التي كان لها دور أساسي في إدارة دور الضرب العثمانية إلى حدود العشرينيات من القرن التاسع عشر، وبعد بضع سنوات أصبح أحد أعضاء هذه العائلة مستشارا أساسيا للسلطان محمود الثاني في القضايا المالية، إلا أن ارتفاع حاجياتها المالية دفع الدولة العثمانية إلى التوجه مباشرة إلى الأسواق المالية الأوروبية، الأمر الذي أفقد هؤلاء المصرفيين وظيفة الممول الأساسي لخزينة الدولة لصالح المؤسسات المالية الأوروبية التي أخذت في فتح فروع محلية لها، مثل المصرف العثماني الإمبراطوري الذي تأسس في إستانبول سنة 1863 برأسمال بريطاني فرنسي، مما فسح المجال أمام المصارف الأوروبية لتوسيع عملياتها المالية في الأسواق العثمانية[1].

الفصل الثالث عشر: وتناول الفصل الثالث عشر (ص 369–ص401) **من الثنائية المعدنية إلى قاعدة الذهب العرجاء** في الفترة الممتدة من أواسط القرن التاسع عشر إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، وعالج فيه المؤلف مسألة اندماج الاقتصاد العثماني في الاقتصاد العالمي، ومسألة الانتقال من الثنائية المعدنية إلى العملة الورقية، وانعكاسات ذلك على الاستقرار النقدي العثماني، فالمصارف التي أنشئت أساسا لإقراض الدولة[2].

كما وقف المؤلف عند الاقتراض الخارجي للدولة العثمانية الذي ما فتئ يرتفع انطلاقا من سنة 1854م بسبب إقدام الخزينة العثمانية على بيع سندات طويلة المدى ذات فائدة عالية في الأسواق المالية الأوروبية، مما شجع الإقبال على اقتنائها، وكانت من بين الانعكاسات السلبية لهذه السندات أن عرفت الدولة العثمانية أزمة مالية جديدة سنة 1873م أعلنت على إثرها سنتين بعد ذلك، عن التوقف التام عن تسديد القروض الخارجية البالغة 200 مليون جنيه إسترليني، وتناول المؤلف في هذا الفصل كذلك ظاهرة المصارف التجارية التي أخذت في الانتشار في مختلف جهات الإمبراطورية، والتي كان أغلبها برؤوس أموال أوروبية، مثل المصرف العثماني الإمبراطوري الذي كان مصرفا فرنسيا بريطانيا، وإن كانت حصة الفرنسيين في رأس ماله أكثر من 80 في المائة سنة 1880م، والذي

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص349_ 366.

[2]. نفسه، ص 369_380.

توسعت أنشطته لتشمل التجارة والاستثمار عبر إنشاء شبكة تتكون من ثمانين فرعا، إضافة إلى تأسيس الدولة العثمانية نفسها لمصارف تابعة لها، مثل المصرف الزراعي سنة 1888م لتقديم القروض للمزارعين بفائدة أقل من المقرضين التقليديين، وقد فاقت فروع هذا المصرف 400 فرع، مما جعله أكبر مؤسسة مالية في الإمبراطورية[1].

وفي ختام هذا الفصل تم الحديث عن تمويل الحرب العالمية الأولى من خلال إصدار الدولة سنة 1915م لعملة ورقية ذات قيمة موازية للنقود الفضية والذهبية، وإصدار قانون توحيد النقود سنة 1916م يضع حدا لتداول النقود الصادرة قبل سنة 1844م، إلا أن أية من هاتين المبادرتين قلص من أزمات الخزينة العثمانية، فسرعان ما اضطرت الدولة إلى الالتجاء إلى إصدار قوائم وعدت بإعادة شرائها بالذهب بعد انتهاء الحرب، وسرعان ما فقدت هذه القوائم لقيمتها بالموازاة مع ارتفاع مؤشرات كلفة المعيشة بثمانية عشر مرة بين 1914م و1918م[2].

الفصل الرابع عشر: أما الفصل الرابع عشر (ص403-ص412) فقد خصصه المؤلف لـ **الإستنتاجات** التي خلص إليها من خلال دراسته للنقود العثمانية على امتداد ستة قرون، وتهم هذه الخلاصات خمسة مستويات:

استخدام النقود والاعتمادات المالية من حيث توسع تداول النقود لتطال البوادي بعدما كان الاعتقاد سائدا بارتباط الأمر بالمدن فحسب، ومن حيث انتشار عمليات التسليف في عدد كبير من المناطق خاصة في المناطق الساحلية الأكثر انخراطا في الأعمال التجارية.

سياسات الدولة التي كانت تعكس في الغالب مصالح الفئات الاجتماعية المهيمنة، كما تعكس وعي السلطات المركزية بحدود سلطتها[3].

---

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص380_398.

[2]. نفسه، ص398_401.

[3]. نفسه، ص403_405.

تخفيضات وزن العملة التي حدثت خلال ثلاث فترات اتسمت بانخفاض الأقجة، ثم القرش بكيفية أسرع من أي فترة أخرى، عهد محمد الثاني في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، وفترة عدم الاستقرار النقدي والمالي بين ثمانينيات القرن السادس عشر وأربعينيات القرن السابع عشر، وعهد محمود الثاني في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، وأن أسباب ودوافع هذه التخفيضات كانت متعددة.

الدورات الاقتصادية الطويلة المدى التي كشفت عن كون آثار ثورة الأسعار في أواخر القرن السادس عشر لم تكن بالقدر الكبير كما كان يعتقد سابقا، والتي مكنت من استبدال صورة انحطاط الدولة العثمانية بعد القرن السادس عشر بقابلية الدولة والمجتمع العثمانيين على إعادة التنظيم، وإذا كان القرن السابع عشر فترة عدم استقرار وتدهور نقدي، فإن القرن الثامن عشر كان فترة معافاة للنظام المالي العثماني وتقوية الروابط بين المركز والأطراف[1].

كشف اعتماد مجموع مناطق الإمبراطورية كإطار لدراسة النقود العثمانية عن طبيعة الارتباطات النقدية بين المركز والأطراف، وعن ضعف هذه الارتباطات مع كل من مصر وطرابلس الغرب وتونس والجزائر خلال القرن السابع عشر، وازدياد هذه الروابط قوة خلال القرن الثامن عشر مع كل من مصر وطرابلس الغرب على الخصوص، "وهكذا فإن هذه الصورة الكبيرة للإمبراطورية الواسعة في التاريخ المالي، المعتمدة في هذا الكتاب، قد قدمت لنا رؤى أساسية لمسائل هامة أخرى، أبرزها ما يتعلق بتاريخ المؤسسات العثمانية وتطورها، ومفهوم الإمبراطورية بحد ذاته، وطبيعة هذا الكيان، وكيف نظر إليه العثمانيون أنفسهم".[2]

وفي نهاية الدراسة أدرج المؤلف ثلاثة ملاحق: يقدم الملحق الأول بعض القوانين الخاصة بتداول النقود وسكها، وبدور الضرب في بعض مناطق الإمبراطورية، في حين أفرد الملحق الثاني لتلخيص المنهجية والنتائج الأولية لدراسة قيد الإنجاز حول الأسعار في إستانبول وفي مدن أخرى بين نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن العشرين، أما الملحق الثالث فيتعلق بملاحظة للمؤلف حول الأوضاع

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص406_412.

[2]. نفسه، ص412.

الاقتصادية والنقدية الأساسية في الإمبراطورية العثمانية، وأخيرا سلسلة من اللوحات تمثل النقود المعدنية العثمانية والأجنبية التي كانت متداولة في الإمبراطورية، إضافة إلى بعض النقود الورقية العثمانية العائدة إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[1].

أهمية الكتاب :

يأتي كتاب شوكت باموك ،التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ليضفي على التاريخ بعداً هاماً يتعدى الأطر المالية المرسومة، من خلال ربطها بالأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، فيقدم صورة واضحة لتأثير هذه الأوضاع على الشروط المالية ،وتأثير المالية على الطموحات والحاجات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية لدولة تصارع من أجل الحفاظ على وجودها.

نستقرئ من خلال صفحات هذا الكتاب، أثر العوامل الخارجية في إعاقة نمو وتطور الدولة العثمانية، وما أدت إليه هذه العوامل من انهيار اقتصادي ترك بصماته على كافة لكفاحها المستمر أثره الفعال في تغيير مسار التطورات المالية والاقتصادية في حقبات معينة من تاريخها.

فتاريخ الدولة العثمانية لم يكن كما صورته الكتابات التاريخية لغاية فترة قريبة في مرحلة انحطاط مستمر بعد القرن السادس عشر، هذا المثال تم استبداله الآن بآخر يركز بشكل أعمق على قابلية الدولة والمجتمع العثماني على إعادة التنظيم والتكيف مع الظروف المتغيرة، وهكذا وكما يؤكد باموك فإن وقائع التاريخ المالي تبين أن فرضية الانحطاط المستمر لا يمكن الدفاع عنها ،وأن القرن الثامن عشر كان فترة معافاة للنظام المالي العثماني، ترافقت مع توسع اقتصادي واستقرار مالي.

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص459_461.

ويمتاز الكتاب بعرضه المبسط للتاريخ المالي العالمي. فإلى جانب تعاطيه بالتاريخ العثماني ،يعرض في ربطه لهذا التاريخ بالتطورات المالية العالمية ،صورة واضحة للمسار المالي العالمي منذ أوائل العصور الوسطى وحتى بدايات القرن العشرين، ويذهب في فصوله الأولى إلى أبعد من ذلك ،فيقدم لنا صورة واضحة عن دور النقد وتطور العلاقات المالية منذ انطلاقتها الأولى.

كما يتناول هذا الكتاب مسائل تتعلق بالثنائية المعدنية ،وقاعدة الذهب "العرجاء"، ومسائل الاقتراض الخارجي وتأثيراته على بنية الدولة وإمكانياتها، ودوره في تحطيم إمكانية الارتقاء والإنماء،إضافة إلى وقوع الدولة "فريسة" سهلة لأطماع الدولة الدائنة ومخططاتها، وإلى اليوم ما زلنا نجد أن معظم الدول النامية لم تستوعب دروس الماضي عن دور التعددية النقدية في احتياطاتها المالية حفاظاً على مقدراتها الاقتصادية، كما وتبقى تجربة الاستدانة الخارجية للعثمانيين التي يعرضها علينا الكاتب ،تجربة منورة يحتاجها الجميع بدون استثناء، واعتمد شوكت باموك على عدد هائل من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموضوع ،إذ تشتمل قائمة البيبليوغرافيا المثبتة في آخر الكتاب على ما يناهز 500 مادة من بينها 130 لباحثين أتراك.

النقد والتقييم :

من خلال معالجتنا لكتاب التاريخ المالي للدولة العثمانية لمؤلفه شوكت باموك لاحظنا مايلي:

مشروع شوكت باموك هو دراسة النقود في مجموع مناطق الإمبراطورية ،مما يعني أنه يتناول الموضوع بالنسبة لكل من ولايات شرق أوروبا والأناضول والولايات العربية من الجزائر إلى مصر والحجاز واليمن والشام والعراق. لكن عندما نبحث عن مدى حضور هذه الولايات في عمل شوكت باموك وكيفية تعامله معها من الناحية النقدية، نجده من جهة، يميز بين مجموعتين كبيرتين : الولايات المركزية، ويقصد بها ولايات شرق أوروبا والأناضول، ثم الولايات الأخرى وتتشكل مما تبقى من

ولايات، ويميز من جهة أخرى، داخل هذه المجموعة الأخيرة، المناطق التي يسميها بالأطراف، ويقصد بها ولايات الجزائر وتونس وطرابلس ومصر وخانية القرم.

عندما انتهينا من قراءة هذا الكتاب تساءلنا حول ما إذا كنا أمام دراسة تاريخية اقتصادية،أم أمام دراسة اقتصادية تاريخية. بصيغة أخرى ،هل نحن بصدد دراسة تعتمد منهج التاريخ كوسيلة للتحليل، أم أمام دراسة اقتصادية تستلهم أحداث الماضي فحسب من أجل دراسة قضايا اقتصادية. إن تكوين شوكت باموك هو تكوين اقتصادي في الأصل .

المبحث الأول :

❖ السياسة المالية العثمانية

1- المطلب الأول : العوامل المؤثرة في النظام المالي

2- المطلب الثاني : مصادر الدخل

3- المطلب الثالث : وجوه الإنفاق

المبحث الأول: السياسة المالية للدولة العثمانية.

المطلب الأول: عوامل التأثير في النظام المالي .

لتحديد معالم السياسة المالية للدولة العثمانية وأبرز مميزات نظامها المالي، يجب الحديث أولا التطرق إلى العوامل المؤثرة في الأوضاع المالية، تنقسم هذه العوامل إلى عدة مجالات ،تدخل ضمن الأولى منها الأحوال الصحية والظروف المعاشية وأنظمة الحكم المختلفة ويمكن تقسيمها إلى مايلي:

1_ العوامل الداخلية

أ_ العامل الجغرافي: لقد تمكن العثمانيون من تأسيس دولة توسعت غربا إلى أواسط أوروبا وامتدت حدودها شرقا إلى إيران وبحر قزوين وجنوبا إلى المحيط الهندي في أسيا والى الصحراء في شمال إفريقيا باستثناء المغرب الأقصى، عاش على أراضيها أقوام مختلفة أكثرهم من النصارى في أملاكهم في القارة الأوروبية، والغالبية العظمى من المسلمين في أملاكهم في القارتين الأسيوية والإفريقية، تمتعوا بحرية السيادة والدين واللغة، إضافة إلى احتفاظهم بعاداتهم وتقاليدهم ،كما سمحت لتلك الدول باستخدام نقودهم الخاصة إلى جانب النقود العثمانية، إضافة للنقود الأجنبية التي كانت شائعة حينها كالشاهي الإيراني القرش الإسباني والنمساوي والنقود المجرية والبولندية، هذه العوامل كانت حائل دون توحيد النقد في الدولة العثمانية ،إلا أنه لم ين عامل في إعاقة التجارة الداخلية والخارجية للدولة العثمانية.[1]

كما ساهم الموقع الجغرافي للإمبراطورية على طريق التجارة العالمية بين أسيا وأوربا أيضا في عدم الاستقرار المالي، فمنذ إكتشاف مناجم الفضة الأساسية في القرن الثاني عشر الميلادي في كل من هنغاريا والبلقان اتجهت أوروبا إلى زيادة مستورداتها من أسيا مثل التوابل والحرير والمنسوجات والسلع الأخرى التي فاقت ما كانت تصدره إلى الشرق وكان الفرق بدفع على شكل مسكوكات ،إن وصول كميات كبيرة من الذهب والفضة من الأمريكيتين لم يكن دافعا لهاته التحركات ولكنه زاد حجمها

[1]. خليل ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، بحوث ووثائق وقوانين، منظمة المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ارسيكا)، إستانبول، 2000م، ص 181 – 183 – 184.

بالتأكيد وبعد سيطرة العثمانيين على طرق التجارة الرئيسية شرق البحر المتوسط في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي رحبوا بقدوم المسكوكات من الغرب.[1]

ب_العامل الاقتصادي: ومن بين العوامل التي أثرت على النظام المالي والتي أشار إليها شوكت باموك في كتابه " أشار خليل ساحلي أوغلو إلى عامل أخر كان له تأثير في توقيت الأزمات المالية وربما على عمليات تخفيض وزن العملة وهو الفرق السنوي بين النظام الشمسي والنظام القمري، لقد رأى أن جباية الضرائب للخزينة الإمبراطورية من الزراعة والمصادر الأخرى.

كانت تعتمد على النظام السنوي الشمسي بينما كانت نفقات الخزينة من الجهة الأخرى، وأهمها رواتب الجنود تتم كل ربع سنة، اعتمادا على التقويم القمري الإسلامي والذي يقل أحد عشر يوما من السنة الشمسية، وكنتيجة لذلك فانه على الخزينة ولدورة واحدة كل 34 عاما أن تدفع مرتين، بينما تجبى ضرائبها الزراعية مرة واحدة فقط خلال فترة اثني عشر شهرا، ويبين ساحلي اوغلو أن المصاعب المالية قد ازدادت خلال هذه السنوات".[2]

وكذلك عامل إختلال نظام التيمار فمن المعروف أن العثمانيين اعتمدوا بشكل كبير على هذا النظام الذي حقق لهم مصدرا ماليا وعسكرا مهما والفترة طويلة غير أنه حتى أواخر القرن العاشر هجري والسادس عشر هجري بعض التجاوزات في منح التيمار وذلك في عهد سليمان القانوني حيث عمل هذا السلطان على منح بعض أراضي التيمار لـ 300 من الخيالة الذين اختارهم ليكونوا حرسا خاصا به وقد أعطيت لهم الأراضي على سبيل الالتزام وتغير هذه الطريقة إحدى الطرق التي تحقق للدولة سرعة كبيرة في جباية أكبر قدر من إيرادات الأراضي،[3] غير أن النظام كان مجحفا بحق الرعايا بشكل كبير ولذلك صرفت الدولة النظر عنه.[4]

---

[1]. شوكت باموك ، المرجع السابق، ص 250.

[2]. نفسه، ص 261.

[3]. روبير مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية، تر، بشير السباعي، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م، ج1 ص389.

[4]. أكمل الدين إحسان أوغلي ، المرجع السابق، ص280.

وبينما كان الدخل السنوي للخزينة في عام 1534م يصل إلى 5 ملايين دوقية ذهبية فقد قدرة بنصف القيمة في عام 1591م منذ أن أصبحت معظم الضرائب تجمع بالعملة الفضية، وقد أدى هذا إلى الانخفاض في القيمة، إلى تزايد العملة المزورة والتهريب وارتفاع الفائدة على القروض والمزيد من الاستغلال.[1]

لقد كان تحول الكثير من أراضي الدولة إلى نظام الإلتزام ثم تحولها بعد عام 998هـ/1590م إلى أملاك خاصة تحت لمن بأيديهم هذه الالتزامات من أهم نتائج اختلال نظام التيمار حيث أدى ذلك إلى أحداث الخلل بالحالة الاقتصادية للدولة وزيادة نفوذ الأعيان في الولايات ولما تضاعفت إعداد الجنود من ذوي المرتبات ومطالبتهم بالحصول على الامتيازات الانكشارية المالية ازدادت أعباء الخزينة المثقلة، ومن ناحية أخرى فقد كان لإغراق الأسواق العثمانية بالفضة التي جلبت من العالم الجديد في التسعينات من القرن السادس عشر أي 988هـ/1580م اثر عظيم في الإرتفاع المفاجئ للأسعار ومن ثم في معانات فئات رجال الدولة من أصحاب الدخول الثابتة وفي مقدمتهم الجند القابو قولي من ضغوطات مالية كبيرة.[2]

وصول كميات كبيرة من النقود المغشوشة أدى في النهاية إلى إغراق الأسواق العثمانية مما عاد بنتائج سيئة على الاقتصاد وعلى التجارة الأوروبية، وتركزت الروايات الأوروبية على أنه بينما كان التجار الذين يحملون نقودا مغشوشة مستعدين لدفع أسعار غالية مقابل البضائع العثمانية فان التجار الآخرين لم يكن بإمكانهم المنافسة في عمليات التصدير العثمانية.[3]

جـ_ العامل العسكري: تعتبر الغنائم التي كانت الدولة العثمانية تكسبها في حروبها مصدرا مهما من المصادر الاقتصادية الكبرى منذ نشأتها ويمكن أن تدخل الجزية أو الضرائب التي يتلقاها العثمانيون

---

[1]. خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر، محمد الارناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، لبنان 2002م، ص81.

[2]. السيد محمود سيد محمد ، تاريخ الدولة العثمانية (النشأة، الإزدهار)، وفق المصادر العثمانية الحديثة المعاصرة والدراسات التركية الحديثة، ط1، مكتبة الآداب جامعة الإسكندرية، القاهرة، 2007م، ص372.

[3]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص283.

من الدولة التابعة لهم في أوربا ضمن الغنائم فقد كانت هذه الدولة تعقد المعاهدات مع الدولة العثمانية لرغبتها في التعايش بسلام ولذلك فهي مضطرة لدفع مبالغ سنوية تقررها لدولة العثمانية وهذه الأموال تعد عاملا مهما الزيادة وإرادات الدولة وظلت كذلك حتى القسم الأكبر من هذه الموارد يذهب إلى الجيش سواء كان رواتب الجند أو تسليحهم وإمداداتهم ومكافئاتهم ولما كانت الحروب التي خاصتها الدولة مكللة بالنجاح فإن نفقات الجيش لم تكن تمثل مشكلة كبيرة وكان الاقتدار المالي أحد عوامل تفوق الجيش العثماني، غير أنه بعد عهد القانوني حدث تغيير كبير أدى إلى نقص في خزينة الدولة وذلك طبقا لاعتبارات كثيرة منها سجية الحكام وأوضاع الإنكشارية وحروب الدولة العثمانية مع الدولة الصفوية والدول الأوروبية،[1] وقد أدت هذه الحملات الحربية إلى تزايد الأزمات المالية مما اضطر الدولة العثمانية إلى التوجه إلى الإستدانة قصيرة الأجل من كبار الإداريين بما فيهم الوزراء وحتى السلطان نفسه، ووصلت تلك المبالغ إلى ملايين الأقجات لغرض دفع رواتب الجند لتجنب تمردهم.[2]

وكذلك الدولة العثمانية منذ نهاية القرن العاشر هجري والسادس عشر ميلادي دخلت مرحلة التوقف فلم تعد الفتوحات مع مطلع القرن الحادي عشر هجري والسابع عشر ميلادي بذلك النشاط المسبق ولما كانت الغنائم الحربية تغطي جميع أوجه النقص الاقتصادي وتعمل على التخفيف مع المشاكل المالية فمن الطبيعي أن يؤدي توقف هذه الغنائم المترتبة على توقف عمليات الفتح إلى ظهور هذه المشاكل في أوضح أشكالها، إن رواتب الجند والتي يجب على الدولة إن تدفعها لهم كل ثلاثة أشهر وتأتي في مقدمة النفقات الأساسية لخزينة الدولة ومنذ بداية القرن الحادي عشر هجري والسابع عشر ميلادي أصبحت هذه النفقات تزيد عن نصف الميزانية العامة للدولة وفي بعض الأحيان كانت تصل إلى ثلثي الميزانية ،ونظرا لهذه الظروف التي بدأت الدولة المرور بها فقد أصبح

[1]. علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، د. ط، منشورات طرابلس العلمية، د.ت، ص190.

[2]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص121.

تأثير مرتبات الجند من أولى المشكلات التي تسببت للدولة أزمة طاحنة وذلك لأنها تفتح الطريق إلى تمردهم وعصيانهم.[1]

ويمكننا الإشارة إلى الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية في القرن الحادي عشر هجري والسابع عشر ميلادي للدلالة على مدى ما استنفذته هذه الحروب من الطاقات المالية للدولة فقد أدت الحروب التي خاضتها الدولة ضد النمسا وكذلك الحروب التي خاضتها ضد الصفويين إلى إفقاد التوازن الاقتصادي والمالي وتأتي الحرب التي خاضتها الدولة العثمانية لفتح جزيرة كريت من 1055هـ-1080هـ/1645م-1669م كأوضح نموذج في هذا الشأن فالفساد الإداري والتعامل بالرشوة بين المسؤولين والفساد الإداري وتدخل نساء القصر وتأخر أعطيات الجند ثم الحصار الذي فرضه البنادقة على الدردنيل وانتشار القحط والغلاء في العاصمة كل هذه الأمور أدت إلى نقص واردات الخزينة التي لم يكن بها ما يسد الحاجة.[2]

2_ العوامل الخارجية

أ_ النهضة الأوروبية: بينما كانت الدولة العثمانية تعيش فترة مخاض عميقة الأثر واسعة الامتداد أواخر القرن العاشر هجري /السادس عشر ميلادي وخلال القرن الحادي عشر هجري /السابع عشر ميلادي راحت نتائج اليقظة الأوربية تتراكم وتتمخض عن تحد عظيم يهدد وجود الدولة العثمانية العالمي فقد تزامن إنتشار روح الابتكار في العديد من الأقطار الأوربية مع الرغبة في توظيف ما نتج عن هذه الابتكارات من ثورة صناعية لمواجهة العالم الإسلامي ومحاولة الالتفاف حوله عبر البحار الشرقية إذ كان العثمانيون قد استطاعوا مواجهة أولى تلك المحاولات التي تتمثل في سعي البرتغاليين لقطع طريق التجارة الشرقية خلال النصف الأول من القرن العاشر هجري والسادس عشر ميلادي إلا أنه على إثر سيطرة الهولنديين والإنجليز على المحيط الهندي عام 998هـ/1590م وقطعهم لطريق تجارة الهند تماما عن منطقة الشرق الإسلامي بدأت تجارة البهارات تأتي إلى الأراضي العثمانية عن

[1]. سمية بنت محمد حمود، حركة الفتح العثماني في القرن 11هـ/17م، دراسة تاريخية وحضارية، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2006م، ص219 – 220.

[2]. نفسه، ص221 – 222.

طريق أوربا فكان لهذا التطور أثر سلبي عظيم في تعرض الخزينة العامة لدولة لضربة قوية في دخلها من الجمارك التي كانت تفرضها على هذه التجارة عند مرورها عبر الأراضي والموانئ العثمانية،[1] والحقيقة أن هذه التحولات التقنية الاقتصادية والمالية الغربية قد استفادت كثيرا من الوضع المتميز الذي احتله رعيا الدول من غير المسلمين ومن المعاهدات التي كانت تعطي للتجار الأجانب حقوقا تجارية متميزة في طوال الأرض العثمانية وعرضها، حيث راحت تسلب من الدولة نفوذها على حركتها المالية والاقتصادية الداخلية فضلا عن الخارجية منها.[2]

المطلب الثاني: مصادر دخل الخزينة العثمانية.

1/ الأراضي السلطانية:

كان للسلاطين العثمانيين مصادر دخل عديدة تصب كلها في الخزينة الداخلية واهم تلك الواردات كانت تأتي من الأراضي السلطانية وهي الأراضي التي كانت ملكا للسلطان، وقد منح قسم منها كتيمارات،[3] ومن الحدائق السلطانية وريع الغابات، ثم من إرسالية مصر، فعلى سبيل المثال قدمت مصر عام 939هـ/1532م مقدار 13866 دوكا ذهبية لسد حاجات البلاد من سكر وتوابل وأدوية، إضافة إلى 12053 دوكا ذهبية للمجوهرات والأقمشة، كما كانت ترسل المراد كمؤن سنوية للحكومة العثمانية، وبهذا وفرت مقدار ثلث مصادر الدخل للدولة العثمانية،[4] وقد اضطلع بالإشراف على هذه الأراضي موظفين ذو رواتب وإما ملتزمون أو مقاطعجية.[5]

---

[1]. السيد محمود سيد محمد ، المرجع السابق، ص380.

[2]. نفسه، ص381.

[3]. محمد أحمد اليعقوب، ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، منشورات البنك الأهلي الأردني، ط1، عمان، الأردن، 1999، ج1، ص 103-104.

[4]. خليل إينالجيك ، المرجع السابق، ص199.

[5]. o.l. barkan : cintributions a l histoire economique et sociale de l empire ottoman, edit ,percters,1983 ,p37-41.

كما كان يأتي مبلغ 50 ألف أقجة يقدم شهريا من الديوان الهمايوني، والفائض من أوقاف الحرمين الشريفين، وفائض دور الضرب، ومداخل جمارك بغداد، وضرائب الافلاق والبغدان.[1]

الأراضي الزراعية الخاصة بالسلطان أو بأفراد أسرته، والتي كانت تشمل على مزارع تشغل مزارع أراضي واسعة، كانت عائداتها تعود للسلطان وأحيانا لخزينة الدولة، فعلى سبيل المثال أن عائدات دمشق في عام 985هـ/1551م، بلغت أكثر من ثلاثة أرباع مليون أقجة[2].

2/ إقطاعات الجيش.

تميزت الدولة العثمانية منذ نشأتها بطابعها العسكري البحث، وكان سر إهتمامها بالجيش هو الرغبة في التوسع إن كان ذلك في الأقاليم المسيحية أو في غيرها، وفي بادئ الأمر لم يكن العثمانيين مهتمين تشكيل جماعة متخصصة بالقتال، باعتماد الأمراء الأوائل على التشكيلات العشائرية في تحقيق انتصاراتهم، ثم أصبحت هناك فرق من الفرسان في عهد عثمان الأول سرعان ما يعودون إلى بيوتهم حال إنتهاء الحرب، كما كان عثمان يرسل من ينادي في القرى لمن يرغب في القتال، فيهرع إليه الكثير طمعا في أجر الدنيا والآخرة.

ثم نشأت فرقة مشاة في عهد أورخان وكانت تلك الفرقة تستلم الأجور وتسكن في ثكنات خاصة بها، ولم يدم الأمر طويلا فقد اتخذت هذه القوات طابعا إقطاعيا، بمنح أفرادها إقطاعات من الأراضي مقابل خدمتهم، وكان الهدف من وراء ذلك هو تامين الأرزاق للجند يدل من تخصيص رواتب لهم، كما ساعد هذا النظام على تهيئة أعداد كبيرة من الجند في حركات التوسع العثمانية[3].

لقد اعتمدت الدولة العثمانية على تطبيق قواعد معينة خلال فتوحاتهم، وكانت عمليات إحصاء السكان ومسح الأراضي في البلاد المفتوحة من أولى تلك القواعد، إذ يتم تقسيم الأراضي إلى

---

[1]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص115.

[2]. محمد عدنان البخيت ومحمد يونس مرزوق ، بحوث في تاريخ بلاد الشام في العصر العثماني، د.ط، الجامعة الأردنية، الأردن، 1992، ص3.

[3]. أحمد إبراهيم خليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916م، د.ط، جامعة الموصل، الموصل، 1983، ص 72-73.

مقاطعات مختلفة فمنها الكبيرة تمنح للقواد والأمراء والصغيرة تمنح للجنود والمحاربين، وذلك بعد منح عدد من المقاطعات الكبيرة للسلطان ويتم تسجيل كل ذلك في سجلات الدفتردار[1].

إن إقطاع الأراضي لم يكن يعني تمليكها، بل إعطاء صاحبها حق جباية العشور والرسوم والضرائب، وتبقى بأيدي زراعيها على أن يدفعوا ما عليها من ضرائب إلى صاحب التيمار، إن عملية جباية الضرائب لم يكن بالأمر اليسير، لذا لجأت الدولة إلى بيع مصادر الدخل المهمة إلى جامعي الضرائب لأنها لم تكن تمتلك الوسائل الكفيلة التي تساعد على جمع تلك الضرائب العينية وتحويلها إلى نقود جاهزة القبض، مما أدى إلى خسارة الدولة لبعض من دخلها ولا سيما الأموال التي تحتاجها لدفع رواتب الانكشارية، ولهذا السبب فقد اتبعت الدولة طرقا ووسائل تبدو مستجدة لغرض توفير المال اللازم لتغطية مستحقات ورواتب منتسبي الجيش العثماني أو جزء منه على الأقل، وملخص إحدى تلك الطرق المستجدة هو تخصيص مستحقات الدولة من الضرائب التي كانت تستحيل من الموارد الزراعية إلى القوات العسكرية (السباهية) ، التي صار لها الحق في جمع هذه الضرائب على نحو مباشر لتوزع بين أفرادها عوضا عن الرواتب أو الأرزاق النظامية المعتادة، وعليه كانت الدولة العثمانية لا تمنح الرواتب لمعظم كوادرها من الوزراء والموظفين وأمراء الولايات وبهذا النظام امتلكت الدولة جيشا متكونا من عشرات الألوف من الفرسان دون أن تتحمل نفقاتهم[2].

لقد كان الفرسان السباهية يقيمون في القرية أو في ذات المنطقة الزراعية التي فيها مصدر دخلهم إذ كانوا يقومون بجمع العشور التي تفرض على المحاصيل التي تدفع عينا، ومن ثم يعملون على تحويل هذه الضريبة إلى نقود، وبذلك يمكن القول أن السباهي أصبح يقوم مقام جامع الضرائب[3]، وبهذا الشكل صار السباهية يحصلون على رزقهم من اقطاعات تمنحها لهم الدولة عرفت باسم التيمار، وقوات السباهية فكانت على مراتب أعلاها الزعيم منح إقطاع الزعامة وعلى أن يكون الدخل بين

---

[1]. أحمد إبراهيم خليل، المرجع السابق، ص74.

[2]. محمد الأرناؤوط وهند أبو الشعر، الدولة العثمانية بدايات ونهايات، أوراق الندوة العلمية في جامعة آل البيت 1999، منشورات جامعة آل البيت، 2001، ص110.

[3]. عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص167.

200-100 ألف أقجة أو يزيد وأن يقدم للدولة رجل واحد لكل 5000 أقجة، ثم إقطاع التيمار الذي يكون دخله للدولة من 2000-3000 أقجة في السنة الواحدة، وأن يقدم للجيش عدد من الفرسان يتراوح بين 2-4 أو عدد من البحارة لخدمة الأسطول[1]، وكان إقطاع تيمار على نوعين : تيمار يتذكره و تيمار يدون، تذكرة والمقصود تيمار التذكرة هو ما يمنح بموجب براءة من السلطان وان يكون دخله بين 6000-19999 أقجة، أما مادون هذا الدخل فهو تيمار بدون تذكرة ويمنح ضمن صلاحيات الوالي، وقد سبب هذا النوع من المنح مشاكل للحاصلين عليها، ففي بعض الأحيان يعطي نفس التيمار لأكثر من شخص[2].

كما كان هناك تيمار خاص بأمير اللواء وهو إقطاع يمنح لكبار الجند (السباهية) كحكام الألوية والنواحي وكبار القادة والموظفين ولم يكن خاضعا لتفتيش الدفتردار بين المكلفين بمراقبة الإقطاعات، فقد ذكر أن في الشام وحدها كانت هناك بقية اقطاعات من هذا النوع وهي (القدس الشريف، وعزة، وصفدة، ونابلس، وعجلون، ولجون)، وقد وجد أن واردات الخواص والزعامات في بلاد الشام لعام 1018هـ/1609م كانت: خاص أمير أمراء الشام مليون أقجة، ولخواص سناجق القدس الشريف 250480 أقجة، ولغزة 508330 أقجة، ولصفد 373800 أقجة، ولنابلس 296400 أقجة، ولعلجون 261000 أقجة، وللجون 200000 أقجة، أما الزعامات فكانت : لدفترخان الشام 140330 أقجة، ولدفتر التيمار 74000 أقجة، وكتخدا[3] الدفتر 130000 أقجة.[4]

لقد كان لعسكر السباهية دور وأثر بارز في الحياة الاقتصادية، إذ اجتمعت في أيدي هؤلاء كميات كبيرة من النقود استطاعوا بواسطتها من فرض نفوذهم في الحياة الاقتصادية بشكل مباشر، فعلى سبيل المثال أنه في عام 955هـ/1548م كان المبلغ الواجب دفعه للدولة من محصول لواء دمشق

---

[1]. كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر، نبيه أمين ومنير البعلبكي، ط11، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 1988، ص459.

[2]. نوفان رجاء الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر ميلاديين، د.ط، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981، ص56.

[3]. كتخدا: مسؤول في إدارة الولاية عن تفتيش دفاتر التيمارات، أنظر: خليل إينالجيك، المرجع السابق، ص336.

[4]. محمد عدنان البخيت و محمد يونس مرزوق، المرجع السابق، ص4-5.

بكامله هو 13.663.396 أقجة، وكانت حصة الموظفين من أمير لواء ودفتردار وزعماء السباهية مبلغ قدره 594.827.63 أقجة مما يدل على إمتلاكهم للقدرة المالية المؤثرة، لكن في نهاية القرن العاشر للهجري/ السادس عشر الميلادي، ومع التغيرات في التكنولوجيا العسكرية المتطورة كاستخدام الأسلحة النارية، والحاجة للاحتفاظ بجيوش دائمة في العاصمة، بدأت الدولة العثمانية تستغني تدريجيا عن السباهية، وتزيد من اعتمادها على الإنكشارية، ومما زاد في إضمحلال نظام التيمار الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن العاشر للهجري/ السادس عشر ميلادي، والتي تمثلت بتحول طرق التجارة المارة عبر أراضيها، ولجوء التجار الأوروبيون إلى الإبحار والدوران حول إفريقيا بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، مما أفقد الدولة العثمانية الكثير من أسواقها وبالتالي فقدان مصدر هام من مصادر الخزينة، إضافة إلى تدفق الفضة من العالم الجديد التي أدت إلى زيادة التضخم المالي وإلى إرتفاع الأسعار، كما عانى الناس من ذلك لاسيما وأنهم يتعاملون بالأقجة التي بدأت تفقد قيمتها إضافة إلى فشل الدولة في إصلاحها[1].

ومن المعلوم أن الدولة العثمانية وعلى مر العصور لم تطبق في ولايتها تنظيما إداريا ثابتا، بل كانت تلجا إلى إحداث تغيرات بين فترة وأخرى حسبما يتطلبه نظامها السياسي والإداري، وبما أن الدولة كانت تخوض حروبا ومعارك مستمرة، فهي بحاجة دائمة إلى موارد مالية لإدامة إنجازاتها العسكرية، وبالتالي بدأ نظام التيمار يفقد حيويته وأصابه الإنحلال، ولم يعد يأتي للدولة قدر ما كان يأتي به خلال القرنيين التاسع والعاشر الهجريين/ الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين،[2] لهذا تم استبدال نظام التيمار بنظام (الالتزام) ، أي صار على الملتزم أن يؤدي الوظيفة التي كان السباهية يؤدونها وأصبح جمع الضرائب عينيا بالكامل بحيث يكفل للخزينة مبالغ محددة ويؤمن موردا ثابتا

[1]. نوفان رجاء الحمود، المرجع السابق، ص60-61.

[2]. فاضل مهدي بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني،ط1، درا المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2003، ص181.

وعاجلا للدولة، وكان الملتزم يعفى من تأدية الخدمة العسكرية، إلا أنه يتعين عليه دفع ضريبة بدل عنها.[1]

وكان نظام الالتزام يشمل جوانب عدة (ملتزم دور الضرب، ملتزم جمرك موانئ وملتزم جمرك الطرق البرية)، وبمعنى أخر أن كل ما يمكنه أن يعود بالمال للدولة العثمانية أعطى النظام ضرورة تحويل مبالغ كبيرة من كل مقاطعة إلى العاصمة، كما بدأت في هذه الفترة استخدام نظام (السفانج والكمبيالات)(الشكل1) ،[2] لتحويل تلك المبالغ عن طريق السفاتج بدلا من نقلها كنقود للعاصمة[3]. إذ كانت المعاملات الضخمة تستدعي وسائل للدفع، مأمونة من الضياع خفيفة الحمل بعيدة عن متناول اللصوص، وقد استفادت الدولة العثمانية من نظام الالتزام لأنه جنبها الإحتكاك المباشر بالأهالي، وهو أمر كان يتماشى مع فلسفة الدولة في الحكم التي تمنع التدخل في شؤون حياة الأهالي إلا عند الضرورة القصوى، ولكن مساوئ هذا النظام انعكست على الفلاحين مما أرهقهم ماديا وجسديا[4].

وكان نظام الالتزام يسري في الأصل لمدة سنة واحدة، ولكنه على المدى الطويل صارت الدولة أكثر حاجة للمال لذا لجأت لزيادة مدة عقود الالتزام من ثلاث سنوات إلى خمسة سنوات وأحيانا لمدة طويلة من ذلك قد تصل إلى 12 سنة[5]، ويقوم الملتزم الذي رسا عليه الالتزام بسداد قدره من قيمة الالتزام مقدما، ثم تقديم كفيل يكفله عن سداد هذا المبلغ المتبقي، فإذا جمع الملتزم حاصلات المقاطعة وسدد للدولة كما التزم به يكون الجزء المتبقي بعد ذلك هو مكسبه أما من يعجز عن سداد

---

[1]. خالد محمد صافي، حاكم الجليل، في القرن الثامن عشر ظاهر العمر الزيداني (1689م-1775م)، ط1، المركز القومي للإرشاد والتوثيق، غزة، فلسطين، 2005، ص182.

[2]. السفتجة: هي أداة للمعاملات المستندة إلى الائتمان ويقصد بها أن يعطى رجل مالا لأخر وللأخذ مال في بلد المعطي، فيوفيه إياه، أي إنها وسيلة وجدت لتجنب مخاطر المواصلات، أنظر: عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع هجري مركز الدراسات الوحدة العربية، د.ط، بيروت، 1995، ص197.

[3]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص167.

[4]. كان الملتزم يحقق أرباحا عرفت بالربح الفائض بين ما يجمعه وما يدفعه للدولة كما كان يحصل أيضا على أرض الوسية داخل منطقة الالتزام وهي معفية من الضرائب، أنظر: ميمونة حمزة المنصور، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، عمان، 2008، ص62.

[5]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص167.

ما التزم به فعلى الدولة العثمانية أن تضع يدها على أمواله وان لم تقف أمواله بذلك عندها يوضع في السجن[1].

وكانت حاجة الدولة متزايدة والضرائب ثابتة ولا يمكن زيادة الضرائب إلا في حال وفاة الملتزم ليطرح التزامه للمزاد من جديد[2]، وكانت الدولة تلجا إلى فسخ الالتزام إذا وجدت من يدفع أكثر لتلك المقاطعة، كما كان من حق الملتزم الواحد أن يلتزم بأكثر من مقاطعة في آن واحد، ويمكن أيضا لأكثر من شخص أن يتعهدوا بالتزام إحدى المقاطعات مشاركة فيما بينهم وكان تسديد أقساط الالتزام في النوروز (اذار)[3]. رافق نظام الالتزام نوع من التلاعب والاستغلال، إذ استغل الولاة وكبار الموظفين مناصبهم للإثراء[4].

صدرت أوامر الدولة العثمانية في عام 1104هـ/1685-1686م إلى الأمراء في الولايات التابعة لها بان تباع مقاطعات الالتزام للأشخاص طيلة حياتهم، وعرف هذا النظام المالكانة وهو شكل من أشكال الالتزام، يتميز باستمراره طيلة الحياة بدلا من تحديده بفترة معينة، ولقد اعتمدته الدولة العثمانية لتجنيب الفلاحين ظلم الملتزم الذي كان يعمل على إبتزاز أكبر مقدار ممكن من أموالهم قبل عزله أخر السنة، مما يفقد الدولة لاحقا جانبا من أموال الملتزم بسبب تململ الفلاح وتنقله وعدم استقراره، أما في نظام المالكانة فلم يعد صاحبها مهددا بالعزل وبالتالي لم يعد مضطرا للإسراع في إبتزاز مال الفلاحين الذين ارتاحوا نسبيا بعد أن أصبحت المالكانة إقطاعا خاص الملتزم واحد تحت تصرفه الدائم وتنتقل بعد وفاته إلى ورثته الشرعيين ولا يؤخذ منه إلا بالمصادرة أو بتنازله عنها[5]، وفي حال وفاة ملتزم المالكانة يعرض ما يملكه للمزايدة العلنية[6]، وقد جرى تطبيق هذا النظام في شرقي

---

[1]. أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص651.

[2]. ميمونة حمزة المنصور، المرجع السابق، ص63.

[3]. أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص652.

[4]. موفق المرجة، صحوة الرجل المريض، ط8، بيروت، 1996، ص44.

[5]. نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام، تح، ميشال أبو فاضل وجان نخول، لبنان، 1990، ص153.

[6]. خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص182.

الأناضول وجنوبه الشرقي وفي سورية، وتم تطبيقه كسياسة مالية في عهد السلطان مصطفي الثاني[1] عام 1111هـ/1699م، وكانت تباع المقاطعات لمن يقدم أغلى الأسعار، ومن الملاحظ أن تلك الأسعار التي كانت تبدأ بها المزادات قد تصل إلى عشرة أضعاف الربح الذي يمكن أن يحصل عليه الملتزم، وبذلك ضمنت الدولة العثمانية القدر الأكبر من المبالغ لتسيير أمورها المالية.

لكن نتيجة ضعف الحكومة المركزية العثمانية خلال القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، فقدت السيطرة على العديد من عقود الالتزام وبقيت تلك العقود مع ملتزميها وبنفس قيمتها السابقة،[2] الأمر الذي جلب إلى الدولة العثمانية مشاكل كبرى، فأهل القصر وأرباب المناصب العالية في الدولة استحوذوا على أراضي الالتزام وبطرق مختلفة من الغش حيث أدمجت معها أملاك شاسعة من أملاك الوقف وظلت خارجة عن أنظار الدولة،[3] وأصبحت معظم التزامات أراضي الدولة بحلول القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، تشغل مدى الحياة، كما إندفع بعض الملتزمين إلى الاستقلال التام بقطاعاتهم وبذلك غدت الدولة العثمانية أشبه بإمارات أكثر منها دولة.[4]

3/ الضرائب.

أ/ ضريبة العشر: لقد كانت إدارة المناطق المفتوحة لدى العثمانيين تنتقل إلى الدولة، وبتحول جل أراضيها تقريبا إلى ملكية الدولة، ويصبح الفلاحون مستأجرين دائمين لأراضي الدولة، على أن يقدموا كل عام قدرا من محصول الأراضي للدولة يعرف بالعشر، الذي كان يجبى عينا من المزارعين، أي جزء

---

[1]. مصطفى الثاني: ولد مصفى الثاني ابن محمد الرابع عام 1074هـ/1663م وتنازل على الحكم لأخيه احمد الثالث بن محمد الرابع عام 1115هـ/1703م ،أنظر :يوسف آصاف ،المرجع السابق ،ص 122.

[2]. شوكت باموك ، المرجع السابق، ص169.

[3]. وليد صبحي العريض ،تاريخ الدولة العثمانية، التاريخ السياسية والإداري ودراسات تاريخية ،ط1 ،دار الفكر ،عمان ،2012 ،ص 109.

[4]. محمود علي عامر ، تاريخ الامبراطورية العثمانية–دراسات تاريخية وإجتماعية، ط1، دار الصفدي، دمشق، 2004، ص72.

من الإنتاج الزراعي، وقد تباين معدلاته حسب الأقاليم، فقد كان السبع أو الثمن من الإنتاج بشكل عام، ويصل أحيانا إلى الثلث كالذي كان في سوريا وفلسطين.[1]

بإضافة إلى رسم المزرعة، الذي كان يجبى سنويا نقدا في موسم القانون العثماني العديد من الرسوم التي كان المواطنون يدفعونها عينا إلى الدفع النقدي المباشر.

مما تجدر الإشارة إليه أن القوانين الخاصة بدول الغرب (أوروبا) التي كانت تابعة للدولة العثمانية قد اختلفت كما كانت على في المناطق العربية، فعلى سيل المثال: قانون البوسنة والهرسك لعام 946هـ/1539م ينص على أن الفلاح الذي يخرج أرضه لزراعة أرض في قرية أخرى غيرها قد يقع عليه عشر أي عشر لصاحب الأرض وعشر ثاني للسباهي الذي يتبعه.[2]

ب/ الخراج . الأراضي الخراجية: هي الأراضي التي تركت في أيدي الأهالي من غير المسلمين بعد فتح أو التي ألحقت ببلاد الإسلام بعد عقد الصلح مع الأهالي غير المسلمين وتعد من قبيل الأراضي الميرية المملوكة للدولة، وعليه كانت معظم أراضي الدولة العثمانية ميرية وتشكلت ضرائب الأراضي الخراجية على أساس نظام الضرائب العثماني، فالضرائب التي يتم أخذها من الأراضي الميرية تحت أسماء كثيرة هي في الأصل خراج.[3]

ولقد كان من نتائج سقوط الدولة المملوكية هو إكتساب الدولة العثمانية بلادا جديدة كبلاد الشام ومصر، وشبه الجزيرة العربية والحجاز وكان لهذه المناطق دور فاعل في تطور الوضع الاقتصادي والمالي للدولة العثمانية من خلال ما كانت تحصله من أموال كبيرة من هذه الأراضي الواسعة النطاق.[4]

---

[1]. روبير مانتران، المرجع السابق، ص320.

[2]. نفسه، ص320.

[3]. أحمد أق كوندوز، التشريع الضريبي عن العثمانيين، تر، فاضل بيات، عمان، 2004، ص37-40.

[4]. فاضل مهدي بيات، المرجع السابق، ص82.

ج/ الحاصلات الزراعية.

تستحصل حصة الدولة من الحاصلات الزراعية لكل قرية، وقد اختلفت مقاديرها من نوع إلى أخر، فقد كانت واردات والي الشام العام 957هـ/1551م من محصول الحنطة 442306 أقجة، في حيث بلغت وارداته من العشيرة 2472276 أقجة في العام نفسه وأما الواردات من المحاصيل الصيفية مثل (الفول والعدس والذرة)، فقد بلغت 43415 أقجة،[1] وفي عام 979هـ/ 1571م نجد أن مقدار واردات الدولة العثمانية من الحنطة في نواحي شمال لبنان قد بلغت 255250 أقجة.[2]

كما كانت هناك رسوم محصلة على زراعة القطن، ومن الأشجار المثمرة مثل الزيتون الروماني، الزيتون الإسلامي، أشجار الكروم، والتين وسائر الفواكه.[3]

د/ الثروة الحيوانية: كانت الدولة تتقاضى رسما على ما يعرف برسم ماعز ورسم خل وجاموسية، ففي بلاد الشام كانت الأغنام والماعز تعد بالقطعان ويؤخذ على كل راسين أقجة واحدة، وعلى كل رأس من البقر والجواميس 6 أقجات، وعن كل خلية النحل أقجة واحدة،[4] وقد بلغ مجموع مستحصل هذه الرسوم لعام 958هـ/ 1551م 25329 أقجة.[5]

هـ/ الجزية: هي ضريبة نقدية سنوية تجبى بالذهب يؤديها الذكور لإحصاء من أهل الذمة من النصارى واليهود وغيرهم من غير المسلمين وتقع على من تتراوح أعمارهم بين 14-57 سنة، وذلك في حالة بقائهم على أديانهم وعند عدم اشتراكهم بالحروب، مقابل أن تتكلف الدولة بحمايتهم، وكان مقدار الجزية واحدا في كل الولايات العثمانية.[6]

و/ رسوم الرعية: وتتمثل في رسم المزرعة، ورسم تعطيل المزرعة ورسم الأرض.

---

[1]. محمد عدنان البخيت ومرزوق محمد يونس، المرجع السابق، ص3.

[2]. عصام كمال خليفة، شمال لبنان في القرن السادس عشر جوانب من الحضارة المادية، بيروت، 1999، ص28.

[3]. محمد عدنان البخيت ومرزوق محمد يونس ، المرجع السابق، ص3.

[4]. عصام كمال خليفة، المرجع السابق، ص145.

[5]. محمد عدنان البخيت ومرزوق محمد يونس، المرجع السابق، ص4.

[6]. أحمد أق كوندوز ، المرجع السابق، ص36.

1/ رسم المزرعة: أو الجفتلك، عدد قانون نامة السلطان سليمان القانوني فرض رسم الجفتلك أي رسم مزرعة أو حقل، هي ضريبة تفرض على الأرض التي تزرع وتعطي ناتجا، وتكون ضريبتها متدرجة حسب نوعية الأرض، فالخصبة تدفع أقجة واحدة عن الدونمين، ومتوسطة الخصوبة أقجة على كل ثلاث دونمات، وقليلة الخصوبة أقجة واحدة كل خمس دومنات.[1]

2/ رسم تعطيل المزرعة (جفت يوزان رسمي)، وتؤخذ من الذين يعطلون الحقل ولا يستغلون الأرض ويشتغلون بأمور أخرى، ومقدار الرسم يحدد على أساس مساحة الأرض التي عطلها الفلاح.[2]

3/ رسم الأرض (رسم دونم)، وهو يؤخذ من الفلاحين الذين يرغبون بزراعة أكثر مما في أيديهم، أو فلاحين ليسوا مسجلين أصلا في قوائم صاحب التيمار، وكان مقدار هذا الرسم أقجة واحدة عن كل دونمين من الأراضي الأكثر جودة، وعن كل ثلاث دونمات متوسطة الجودة، وعن 4-5 دونما عن الأراضي قليلة العطاء.[3]

ز/ الرسوم والضرائب الأخرى: في عهد السلطان الأول سليمان القانوني،[4] ثم إصدار فرمان يبقى فيه على بعض الضرائب المحصلة في بلاد الشام ويلغي بعضها الأخر، أما الضرائب التي أبقى على بعضها فهي :

1.رسم العروس: يدفع عند عقد النكاح بكر أو ثيب، وقد بلغ 6 أقجات عن الباكر أما الثيب أو المطلقة فكان بين 30-40 أقجة.

---

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص190.

[2]. أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص643.

[3]. أحمد أق كوندوز، المرجع السابق، ص50.

[4]. سليمان القانوني: ولد سليمان القانوني بن سليم الأول عام 900هـ/1494م وهو عاشر السلاطين آل عثمان توفي عام 974هـ/1566م عن عمر 74 عام ودام حكمه 48 سنة، أنظر: فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص107.

2.ضريبة باج بازار: وهي ضرائب تجبى في سوق الدواب، وتبلغ 10 أقجات عن كل جمل عند بيعه، و4 أقجات عن كل حصان أو بغل، و اقجتين عن كل حمار أو ثور، و أقجة واحدة عن كل ثلاث رؤوس من الغنم او الماعز.[1]

3.رسوم عن بيع الأمتعة ومرورها: كما كان هناك رسم قبان، إذ فرض هذا الرسم على العديد من المواد ومقدار رسم المجبي، وكانت المواد المفروض عليها رسم قبان في ولاية الشام هي (حمل السيرج نصف أقجة، علبة اللبن الرائب نصف أقجة، وعلى كل من حمل دبس، خل، ليمون، ملح ثلاث أقجات).[2]

سـ/ ضريبة العوارض: أما العوارض فهي ضرائب عارضة كانت تلجا إليها الدولة عند الضيق أو العجز عن تسديد نفقات عارضة، كنفقات حرب جديدة مثلا، وكان هذا النوع من الضرائب بغرض على أناس معينين في حين يستثنى آخرون، كالأئمة والخطباء والسادة والأشراف، وقد تكون نقدية أو عينية أو بشكل خدمة بدنية[3]، كنوع من الضرائب العرفية التي تجمع في البداية لمواجهة حاجة الدولة أيام الحرب فقط ثم صارت تجمع من أجل توزيع العلوفات وغيرها للتخفيف عن خزينة الدولة أيام الأزمات.[4]

ع/ رسوم الحج: لقد كانت الدولة العثمانية تفرض رسوما على الحجاج النصارى واليهود القادمين لزيارة القدس الشريف وقد تفاوتت مبالغ تلك الرسوم وكان الغرض الأساس من وراء فرضها هو لتوفير الحماس للحجاج على الطرق الرئيسية المؤيدة للقدس وكانت تؤخذ تلك الرسوم في أول الأمر8 أقجات عن كل نصراني و6 أقجات عن كل يهودي ثم صارت 8 أقجات من كل منهما أي بالتساوي وقد خصص جزء من هذه الرسوم إلى الخاص السلطاني.[5]

---

[1]. محمد أحمد اليعقوب، المرجع السابق، ص139.

[2]. محمد الأرناؤوط وهند أبو الأشعر، المرجع السابق، ص102.

[3]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص26.

[4] نفسه، ص646.

[5]. محمد أحمد اليعقوب، المرجع السابق، ص134.

ف/ نظام السليانة: في ولايات مصر وبغداد والبصرة واليمن والحبشة والإحساء، اتبع نظام الرواتب (سليانة)، حيث كان يرسل السلطان العثماني وحدات من الانكشارية وحاكم خاص ودفتردار إلى كل ولاية من هذه الولايات، وكان يكفي السلطان أن يحصل من تلك الولايات على إيرادات ضريبته، بعد خصم النفقات الإدارية والعسكرية المحلية، وكانت ولاية الحجاز معفاة من التكاليف الميرية، وكانت الهدايا المختلفة والمبالغ النقدية ترسل إليها سنويا من فريضة الدولة تحت اسم (الصرة)[1].

ص/ الجمارك: هو الرسم الذي يحصل من السلع والبضائع عند عبورها الحدود، ففي عصر ما قبل الصناعة كانت تجبى عن البضائع عند عبورها من منطقة على أخرى، كان هناك نوعان من الجمارك:

1_ جمارك داخلية: وهي تلك التي تؤخذ في الموانئ والطرق التجارية داخل الدولة العثمانية (جمارك سواحل، وجمارك برية).

2_ جمارك خارجية: وهي من نوع من الضرائب ظهر بسبب الإمتيازات التجارية التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأجنبية وأساسها تخفيض نسبة الجمرك من 5% إلى 3%، وقد استمرت هذه الرسوم داخل الدولة العثمانية حتى بداية القرن العشرين،[2] لكن في نهاية القرن 14هـ/ 18م بظهور الدولة العثمانية في غرب الأناضول، أصبحت بورصة المركز السياسي والتجاري للسلطة العثمانية وأكبر سوق تجاري للتبادل بين الشرق والغرب، بعد سقوط المراكز التجارية القديمة في غرب الأناضول كبالاتيا وأفسوس في يد العثمانيين، وبتوسيع الحدود حتى أوزنجان، والسيطرت على مباني أنطاليا وألانيا ثم تغيير شبكة الطرق التجارية،[3] وبما أن إيران كانت غنية بالحرير، لذا صارت القوافل الإيرانية المحملة بالحرير تصل إلى الموانئ العثمانية ومنها إلى بورصة، بفضلها تمت بورصة وازدهرت وتحولت إلى سوق عالمي للحرير، وازدهار تجارته في أوروبا مطلع القرن التاسع للهجري/ الخامس عشر للميلادي، أصبح

[1] خليل إينالجيك، المرجع السابق، ص168-169.

[2]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص694.

[3]. خليل إينالجيك، المرجع السابق، ص192.

الحرير العنصر الأساسي للمبادلات التجارية، وبذلك حققت هذه التجارة واردات مال جمركية كبيرة للدولة العثمانية من دخول الحرير.[1]

وخلال القرن 10هـ/ 16م، وعبر الخليج العربي والبحر الأحمر، بقيت التوابل الواصلة إلى دمشق في عام 990هـ/ 1582م إلى 7250 ألف دوكا ذهبية أي أربعة أضعاف ما كان عليه في عام 893هـ/ 1487م،[2] كما بقيت البضائع الهندية كالتوابل والأدوية والأقمشة الحريرية والقطنية تصل عبر ميناء البصرة خلال القرن نفسه، إن أهم البضائع التي كانت تصدر من أسيا الصغرى إلى سوريا ومصر خلال القرنين 9و10هـ/ 15و16م، تتضمن الحديد والسجاد والجلود والشمع والقطران وخشب البناء التي تعد سواحل البحر الأسود في إقليمي إزميت وجونيوك المصدرين الرئيسين للخشب إضافة إلى غابات طوروس العظيمة،[3]أما من سورية ومصر فقد كانت تصدر التوابل والكتان المصري والرز والسكر والصابون السوري، وتصل تلك البضائع عبر الطرق البحرية التي تربط الموانئ السورية والمصرية بأنطاليا وألانيا وإستانبول، وقد بلغت واردات الجمارك في أنطاليا والموانئ الأخرى المرتبطة بها إلى 7000 ألاف دوكا ذهبية في السنة.[4]

بقي ميناء طرابلس الشام يلعب دورا مهما في تاريخ التجارة العثمانية وقد شكل جزءا من وارداتها خلال القرنيين 10و11هـ/ 16و17م، حيث كانت تفرض ضرائب على السفن إذ كانت تدفع 614 أقجة على السفن الكبيرة، و200 أقجة للمتوسطة و25 أقجة للصغيرة، فما كان عام 979هـ/ 1571م حتى أصبحت مرافئ اللاذقية وبانياس وطرطوس وجبلية تابعة لميناء طرابلس، أما ميناء بيروت فكان حاصل جمرك مينائها مبلغ 170 ألف أقجة سنويا وحاصل ميزان حريرها 8 ألاف أقجة، إضافة

---

[1]. خليل إينالجيك، المرجع السابق، ص194.

[2]. نفسه، ص197.

[3]. روبير مانتران، المرجع السابق، ص323.

[4]. خليل إينالجيك، المرجع السابق، ص198.

إلى الطرق البرية فكانت تجبى في غزة وخان يونس وخان شرود ويبلغ حاصله 100 ألف أقجة، أما جمرك التوابل الذي يجبى من قوافل الحج فكان يصل إلى 50 ألف أقجة. [1]

لكن خلال العقد التاسع من القرن 10هـ/ 16م انخفضت إيرادات الجمارك وظهرت تجارة الفضة والذهب بعد تطور التجارة مع أمريكيا وتدفق الفضة الأمريكية إلى أراضي الدولة العثمانية فكان التجار الفرنسيون يدفعون عملات رديئة مقابل مواد جيدة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض واردات الدولة وزيادة نفقاتها كمصاريف القصر ونفقات ورواتب الجيش التي أصبحت كلها على ميزانية الدولة، بعد أن إنخرم نظام التيمار وكل ذلك جعل ميزانية الدولة في عجز مستمر، فكانت هذه الفترة أكثر فترات التاريخ العثماني تأرجحا وفسادا وإنحطاطا. [2]

حـ/ تجارة العبيد: في منتصف القرن 10هـ/ 16م ، كانت الدولة العثمانية تحصل على 100 ألف دوكا ذهبية، عن تجارة العبيد الذين كان التتار بأسرهم في حملاتهم على المناطق الروسية والبولونية وكانوا ينقلون بواسطة ميناء كافا، حيث كانوا يبادلون مع الأقمشة التي يجلبها تجار الأناضول إلى القرم، وكان أغلب هؤلاء العبيد يجلبون إلى إستانبول وكانت الضريبة على كل عبد أربع دوكات ذهبية. [3]

ط/ غنائم الحرب: هي أرباح متفرقة تأتي في أوقات غير منتظرة تستولي عليها الدولة من أموال أعدائها أو الأموال المهربة زمن الحرب. [4]

لقد تنوعت وتعددت مصادر دخل خزينة الدولة العثمانية، ويمكننا القول أن تلك المصادر كانت شبه ثابتة وقابلة للتطور، إذ تم توظيفها بشكلها الصحيح من اجل دولة ثابتة الاقتصاد ولا تتاثر بالأزمات.

---

[1]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص7.

[2]. وليد صبحي العريض، المرجع السابق، ص111.

[3]. فليت كات، التجارة بين أوربا والبلدان الإسلامية في ضل الدولة العثمانية، تر، أيمن الأزمنازي، ط1، الرياض، 2004، ص90.

[4]. فارس الخوري، موجز في علم المالية، د.ط، مطبعة الحكومة، دمشق، 1924، ص153.

ي/ واردات متفرقة: هناك موارد قد وضعت تحت عنوان أموال متفرقة وهي موارد فرضتها الحالة الإستثنائية التي تمر بها الدولة عندما تقصر وارداتها عن تلبية حاجياتها الضرورية، مثل إعلان أو قيام حرب أو فتنة كبيرة، وقد تمثلت في ضرائب تجبى في ظرف طارئ أو عارض ورسوم الخمس التي تحصل عن الأسرى وأموال المخالفات (التركات) والأموال المتأتية من بيع الحيوانات ودواب الحكومة والأقمشة الزائدة عن الحاجة وغيرها في القصر.[1] .

المطلب الثالث: وجوه الإنفاق.

إن المقصود بالنفقات هو ما تقوم الدولة بصرفه في المراكز فقط ومفرداتها الأساسية هي المبالغ التي يتسلمها السلطان ونفقات السراي ،والترسانة العسكرية من عمليات صنع الأسلحة وصب المدافع إضافة إلى الإنعامات والإحسانات والنفقات الموجهة إلى سفراء الدول الأجنبية[2].

1/ العمران والفنون:

لقد قام السلاطين بتشييد مجمعات ضخمة توزعت في البلاد العربية مثل بلاد الشام ومصر والعراق، دامت سنوات طويلة من الزمن وكلفة الخزينة أموال طائلة عرفت بأوقاف السلاطين،[3] كما شهد عهد محمد الفاتح نمو في العمران وازدهار الفنون فقد أنشأ أقدم المدارس والزوايا والمساجد والمستشفيات،[4] في بعض المدن مثل إستانبول وبورصة وأدرنة والكثير من بلدان الدولة العثمانية إذ يمكن القول بالغة الأرقام أنها بلغت 300 مسجدا منها 85 مسجد من ذات القباب، و57 مدرسة، و59 حماما، والكثير من القصور والقلاع والحصون والجسور ولأسوار،[5]ومن أول أعماله المعمارية في

[1]. أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص628-629.

[2]. نفسه، ص629.

[3]. نفسه، ص287.

[4]. عبد القادر ده ده أوغلو، السلاطين العثمانيين، تعر، محمد جان، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1999، ص46.

[5]. أوقطاري أصلان آبا، فنون الترك وعمائرهم، تر، أحمد محمد عش، ط1، إستانبول، 1987، ص185.

عام 857هـ/1453م هو تحويل كنيسة أيا صوفيا،[1] إلى مسجد و بناء أول مئذنة لهذا المسجد في الركن الجنوبي الشرقي، و كذلك تشييده للمسجد الذي يحمل اسمه في إستانبول (مسجد المحمدية)، الذي استغرق بناؤه 8 أعوام 868هـ-876هـ/1463م-1471م،[2] كما ينسب إلى الفاتح تشييد القصر العظيم (طوب قابو)، أي قصر المدفع الذي ضل مقرا لسلاطين آل عثمان من سنة 877هـ/1472م إلى سنة 1270هـ/1853م[3]، كما بنى السلطان بايزيد الثاني[4] المسجد العظيم الذي يحمل اسمه في إستانبول عام 912هـ/1506م و بنى لنفسه مجمعه المعماري الأول في أماسية و كان يشتمل على مسجد و مدرسة عام 891هـ/1486م إضافة إلى مجمع معماري آخر بمدينة أدرنة اشتمل على مسجد و دار و مستشفى و مدرسة و حمام و مطبخ و مخزن للمسيرة (المؤن)، وقد اعتبر هذا المجمع أضخم مؤسسة دينية اجتماعية أقيمت في القرن 9هـ/15م إذ ضم أكثر من 100 قبة.[5]

إضافة إلى ذلك اهتم السلطان سليمان القانوني بالعمارة المدنية حيث جمل إستانبول بالمساجد الرائعة فقد أم بتشييده في إستانبول عام 929هـ/1522م تخليدا لذكرى ولده سليم الأول[6]، عرف مسجد السليمية على أنه أروع ما خلفه هذا السلطان من عمائر في إستانبول هو مسجده العظيم

---

[1]. أيا صوفيا: كان اسم لكنيسة سانتا صوفيا وتعني باليونانية الحكمة المقدسة، تقوم على بقعة كانت تشغلها كنيستان الأولى بناها قسطنطين الثاني 360م واحترقت سنة 404م والثانية بناها ثيودوس سنة 415م أما المبنى الحالي فقد بنى أصله يوستنيان 532م-537م وبعد الفتح العثماني أصبحت مسجدا، بعد أن أضاف لها المهندس سنان باشا مآذنها الأربعة، أنظر: يوسف آصاف المعجم الموسوعي، المرجع السابق، ص17.

[2]. عبد العزيز مرزوق، الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص34.

[3]. نفسه، ص34-37.

[4]. بايزيد الثاني: ولد بايزيد ابن محمد الثاني سنة 851هـ/1447م وتنازل عن عرش السلطنة لابنه سليم الأول عام 918هـ/1512م وتوفي بعد عشرين يوم عن عمر 67 سنة ومدة حكمه دامت 32 عام ، أنظر : فريد بك المحامي، المرجع السابق ،ص 72.

[5]. أوقطاري آصلان آبا، المرجع السابق، ص169.

[6]. سليم الأول: ولد في عام 875هـ/1469م وتوفي في عام 926هـ/1520م عن عمر يناهز 51سنة ودام حكمه حوالي 9 سنوات، سنوات، أنظر: فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص78.

الذي وضع تصميمه المهندس سنان باشا عام 1550/957 (مسجد السليمانية)الذي استمد وحيه من مسجد أيا صوفيا و الحق به أيضا ضريح السلطان سليمان و زوجته و ضريح المهذب سنان.[1]

كما بنى السلطان سليمان الأول التكية[2] السليمانية بدمشق و التي استغرق بناؤها 5 أعوام و زار القدس وأمر بترميم أسوارها بعد أن وجدها مهدمة و عرضة لهجمات البدو و قد رممت الأسوار بالحجارة مختلفة الأشكال و في عام 964هـ/1542م أعاد ترميم قبة الصخرة بالقاشاني،[3]كما أنشاء تكية خاصكي سلطان[4] في بيت المقدس عام 959هـ/1551م وأوقفت هذه التكية لأعمال الخير عام 964هـ/1556م وكانت تأوي الفقراء والدراويش والمسافرين و قد أوقفت خاصكي سلطان أوقاف كثيرة على هذه التكية في غزة و القدس ونابلس وطرابلس وتتضمن قرى و مزارع و خانات ودكاكين وطواحين وحمامات واعتبرت هذه الوقفة من أهم الأعمال الخيرية في فلسطين كلها،[5] وتم في في عهد السلطان القانوني أيضا تجديد عمارة المسجد النبوي عام 935هـ/1528م و أرسل منبرا من الرخام لمكة 956هـ /1549م وهو من تحف الدنيا مكتوب عليه (إنه من سليمان و أنه بسم الله الرحمان الرحيم)وبعث مثله للمدينة المنورة،[6] وأمر المعماري سنان بوضع عتبات على أبواب البيت المعظم والتي كانت تبلغ 39 بابا للحفاظ على البيت و صحنه من مياه الأمطار و السيول و ذلك عام 959هـ/1551م، إضافة إلى تجديد مئذنة باب السلام وباب علي في العام نفسه،[7] وتجديد

---

[1]. أوقطاري آصلان آبا، المرجع نفسه، ص195-196.

[2]. التكية: تعني الرباط الذي يقيم فيه الدراويش والصوفية ويأكلون فيه مجانا، أنظر: أحمد العلمي، خاصكي سلطان، ط1، مؤسسة الأسوار، عكا، 2001، ص 14و18.

[3]. نفسه، ص 36.

[4]. هي زوج السلطان سليمان القانوني وكان اسمها روكسلانة، أنظر: نفسه، ص9.

[5]. أحمد العلمي، المرجع السابق، ص13.

[6]. أحمد بن زيني دحلان، الدولة العثمانية من كتاب الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية، إستانبول، 1986، ص 14-17.

[7]. سهيل صابان، مكة المكرمة والمدينة المنورة- بحوث ودراسات من واقع الأرشيف العثماني والمصادر التركية، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 2005، ص 201.

مئذنتي المسجد الحرام عام 960هـ/1552م وسميتا بالسليمانية، و بنى أربع مدارس للمذاهب الأربعة[1].

كما قام السلطان سليم الثاني،[2] بإعادة بناء المسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة وشيد به محرابا عرف بالمحراب السليماني،[3]وفي العام 979هـ/1571م أمر بإنشاء سبيل ماء أجري إليه الماء من بئر بعيدة، ليشرب ويتوضأ بها الحجاج والمعتمرون وعين مصاريف ذلك من ريع أوقاف له بمصر.[4]

وأما في عهد السلطان مراد الثالث قد جمع في العمارة بين التحويل والتشييد، إذ حول كنيسة العذراء للمسيحيين الأرثوذكس في القسطنطينية إلى مسجد الفتحية عام 982هـ/1574م، وأما التشييد فقد تجلى في مسجد أزاب كابي الذي خططه وشيده المهندس سنان عام 985هـ/1577م، ومما يلفت النظر في هذا المسجد هي مأذنته الوحيدة التي تجلى فيه الطراز العثماني للمآذن بأروع الصور،[5]ومما يذكر أيضا أن السلطان مراد الثالث في أواخر شهر ذي القعدة عام 1001هـ/1592م كان قد صرف مبلغ 813 دينارا ذهبيا من الذهب العثماني على المقامية الإبراهيمية، ومبلغ 513 دينارا ذهبيا سلطانيا على تجديد المسجد الحرام وبئر زمزم والمنبر.[6]

لقد عرف السلطان أحمد الأول بحبه لبناء المساجد وفعل الخيرات، فقد ترك وراءه في إستانبول مسجدا عرف بالجامع الأزرق، وكان يضم ستة مآذن وقبة أكبر وأعلى من قبة مسجد أيا صوفيا،[7]

---

[1]. أحمد بن زيني دحلان، المرجع السابق، ص 176.

[2]. سليم الثاني: ولد سليم الثاني ابن سليمان الأول سنة 930هـ/1533م وهو ابن روكسلانة الروسية تولى الحكم بعد أبيه ودامت فترة حكمه 8 سنوات وخمس أشهر توفي سنة 982هـ/1574م عن عمر ناهز 52 سنة ،أنظر: محمد سهيل طقوش ،تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة ،ط 2 ،دار النفائس ،لبنان ،2008 ،ص 239.

[3]. موفق المرجة، المرجع السابق، ص81.

[4]. عزة بنت عبد الرحيم شاهين، خدمات الحج في الحجاز خلال العهد العثماني، ط1، دار القاهرة، القاهرة، ص309.

[5]. عبد العزيز مرزوق، المرجع السابق، ص47-48.

[6]. عزة بنت عبد الرحيم شاهين، المرجع السابق، ص 118.

[7]. عبد العزيز مرزوق، المرجع السابق، ص 50.

وقد دام العمل فيه من عام 1018هـ/1606م إلى 1027هـ/1617م وصرف عليه أمولا كثيرة وجلب إليه من البلاد تحفا جليلة، وضم ضريح السلطان أحمد الأول ومدرسة ودار ومستشفى وسوق.[1]

في حين عرف السلطان إبراهيم الأول،[2] بانهماكه في الملذات والاهتمام بالبذخ والإسراف حتى ذكر أنه أمر بصنع قارب صغير يجري في الماء بالمجاديف أو الشراع مرصع بحجارة الألماس،[3] وفي زمن السلطان أحمد الثالث،[4] فقد وجه إهتمام الدولة العثمانية نحو العلاقات الدبلوماسية مع الغرب والانفتاح على أساليب التقنية الغربية، ففي عام 1133هـ/1720م تم إرسال وفدا فنيا إلى فرنسا، للإطلاع على تخطيطات القصور والحدائق الفرنسية، والذي توافق مع ميول السلطان في إقامة حدائق في المناطق المطلة على ضفاف البوسفور،[5] كما نشطت في عهده حركة بناء مؤسسات اجتماعية ودينية كالمدارس والمساجد والأسبلة وزخرفتها بطرق فيها تجديد مقتبس من العمارة الأوربية.[6]

أما في عهد السلطان محمود الأول[7] فقد تجلى طراز المساجد العثمانية للقرن الثاني عشر هجري والثامن عشر ميلادي وتحديدا في مسجد شيده وزيره حكيم أوغلي علي باشا إذ نجد القبة فيه قد حملت على ستة أنصاف قباب ومئذنة رشيقة القوام وجدران مغطاة من الداخل بترميد خزفي جميل،[8] وأسس أيضا في عام 1162هـ/1748م مسجد نور عثمانية وانتهى بناؤه زمن السلطان عثمان الثالث

---

[1]. أوقطاري آصلان آبا، المرجع السابق، ص 207-208.

[2]. إبراهيم الأول: ولد إبراهيم الأول ابن أحمد الأول 1024هـ/1615م تآمرت عليه الجنود الانكشارية وانضم اليهم بعض العلماء والمفتين علاوة على السباهية فقرروا عزله ومن ثم قتله خنقا سنة 1058هـ/1648م، أنظر: فريد بك لمحامي، المرجع السابق ص128. 129.

[3]. يوسف آصاف، المرجع السابق، ص107.

[4]. أحمد الثالث: ولد أحمد الثالث بن محمد الرابع عام 1084هـ/1693م جلس على كرسي الحكم وعمره 41 سنة تنازل على الحكم لابن أخيه محمود الأول عام 1143هـ/1730م وتوفي عام 1149هـ/1736م ،أنظر: نفسه، 123. 126.

[5]. أوقطاري آصلان آبا، المرجع السابق، ص210.

[6]. روبير مانتران، المرجع السابق، ص416.

[7]. محمود الأول: ولد محمود الأول ابن السلطان مصطفى الثاني في عام 1108هـ/1696م جلس على كرسي الحكم وهو في عمر 31 سنة ودام حكمه 24 سنة توفي عام 1168هـ/1754م ،أنظر : يوسف آصاف، المرجع السابق، ص127.

[8]. عبد العزيز مرزوق، المرجع السابق، ص 56.

1169هـ/1755م وكان بناء هذا المسجد بتأثيرات فنية جديدة مأخوذة من الفن العماري الأوربي،[1] كما تم بناء قصور ومكتبات ذات المنفعة العامة بالأخص مراكز توزيع المياه التي تسمح بتغذية العديد من الأسبلة كما أنشئ أكثر من ستين سبيلا،[2] وشيد في عصره خان[3] في مدينة إستانبول.[4]

2/ الحرمين الشريفين وقوافل الحج.

أ. هدايا الحرمين الشريفين .

كان السلطان بايزيد الثاني يحب أهل الحرمين الشريفين وكثير الإحسان إليهم ورتب لهم الصرة الرومية[5] وهي مجموعة من الأموال ترسل إلى الحرمين الشريفين في كل عام، ويبعث إلى فقراء الحرمين مبلغ 14 ألف دينار ذهبي يعطى نصفها لفقراء المدينة والنصف الآخر إلى فقراء مكة، إذا علمنا أن النقد الذهبي الواحد كان يعادل 59 أقجة خلال تلك الفترة،[6] وبعد سيطرة العثمانيين على مصر، أصبحت الحجاز في أيديهم تلقائيا حيث لم تكن الحجاز قبل ذلك مرتبطة بدولة معينة أو سلطة معينة، إنما كانت مرتبطة بمصر مباشرة بصرف النظر عن الحكومة أو الدولة القائمة فيها، وذلك لأن الحجاز كانت بلاد فقيرة وتعتمد في معيشتها على الأوقاف المصرية المحبوسة على فقراء مكة والمدينة وعلى الحرمين الشريفين، كما أن قافلة الحج المصرية كانت من أهم القوافل التي يهتم بها سكان

---

[1]. أوقطاري آصلان آبا، المرجع السابق، ص 210.

[2]. روبير مانتران، المرجع السابق، ص 425.

[3]. الخان: اسم أطلق في العمارة الإسلامية على بناء أشبه ما يكون بالفندق في عصرنا الحاضر ولا يختلف عنه في شيء سوى احتوائه على أمكنة لدواب المسافرين، وقد كان يتكون من طابقين غرف الطابق الأول خصص بعضها لحفظ ما يحمله التجار من بضاعة في حين يفتح البعض الآخر على الطريق تعرض فيه سلع للبيع والمبادلة والطابق العلوي من الخان كان مخصص لنزول المسافرين، أنظر: عبد العزيز مرزوق، المرجع السابق، ص 56.

[4]. نفسه، ص 56.

[5]. الصرة الرومية: في بداية العصر العثماني كانت ترسل من مصر بلغت في القرن 10هـ/16م 160 كيس وفي القرن 11هـ/17م 169 كيس والقرن 12هـ/18م 196 كيس وأما القرن 13هـ/19م وصلت إلى 628 كيس، أنظر: محمد علي فهيم بيومي، دور مصر في الحياة العلمية في الحجاز إبان العصر العثماني 923هـ-1220هـ/1517م-1805م، د.ط، دار القاهرة، القاهرة، 2006 ص 80.

[6]. نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تح، جبرائيل سليمان جبور، ط2، منشورات دار الأوقاف الجديدة بيروت، 1979، ج1، ص 122.

الحجاز، ولذا فمن الطبيعي أن تتبع الحجاز للعثمانيين بعد سقوط دولة المماليك، وكما أن السلطان سليم الأول كان حريصا على الحجاز لأهميتها الدينية بالنسبة للعالم الإسلامي، وكان نظام الحكم المحلي في الحجاز يقوم على الشرافة أي يتولى الحكم أشراف مكة الذين ينتسبون إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فأقر السلطان سليم الأول نظام الشرافة،[1] وقد خصص للشريف الذي يتولى إمارة مكة راتبا من خزينة مصر كما أرسل لأهالي الحرمين 200 ألف من النقود الذهبية، مع كمية كبيرة من الهدايا واعتبرت الحجاز منذ عام 923هـ/1517م بأنها منضوية تحت الحكم العثماني ولم يتم تعيين أي مسؤول إداري عثماني إلى جانب الشريف إلا بعد عام 944هـ/1537م حيث عيين قاضيا على الحجاز والذي لم يقلل من شأن الأشراف،[2] لقد باتت المدينتان المقدستان مكة المكرمة والمدينة المنورة، تعتمدان في حمايتهما على السلطان العثماني وصارت القرارات السياسية الهامة مثل تنصيب وعزل أشراف مكة يتم اتخاذها في إستانبول وكان الرجال الرسميون المقيمون في العاصمة العثمانية هم من يقررون احتياجات المدينتين في مختلف الجوانب إن كانت عمرانية أو اقتصادية.[3]

كما كان يتم إرسال بردة مرصعة من اللؤلؤ والألماس ورسالة من السلطان مع الصرة السلطانية إلى الحرمين الشريفين،[4] إضافة إلى إصدار سليم الأول أواخر عهده بإعفاء الحجاز من الضرائب وأقر لها بثلث ما كان يجبى من ضرائب مصر، كما أوقف خراج اليونان للحرمين الشريفين، ولم يكن اهتمامه متوقف على الأماكن المقدسة فحسب، بل تعداه إلى المواطنين فتم إعفاء سكان الحجاز من التجنيد،[5] وأقام السلطان سليم الأول بتجديد الكعبة المشرفة في مكة وأرسل أفضل المهندسين والخبراء والخبراء في البناء، الذين أعادوا بناء الحرم واستخدموا الأعمدة الرخامية لتقوية جدران المسجد الحرام،[6]

---

[1]. عبد الرحيم عبد الرحمان، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، د.ط، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1980، ص20-21.

[2]. محمد الأرناؤوط وهند أبو الشعر، المرجع السابق، ص133-135.

[3]. عزة بنت عبد الرحيم شاهين، المرجع السابق، ص 146.

[4]. محمد الأرناؤوط وهند أبو الشعر، المرجع السابق، ص136.

[5]. عزة بنت عبد الرحيم شاهين، المرجع السابق، ص55.

الحرام،[1] كما أقر الصدقة لفقراء مكة ووصلت بالفعل إلى جدة في العام التالي لحكمه لها، مراكب قادمة من السويس تحمل 7000 إردب[2] من القمح، ووزعت كلها على فقراء مكة وقد زاد عليها السلطان سليمان القانوني 3000 إردب، كما زادها مراد الثالث 5000 أخرى لتصبح كافية لتوفير الخبز لأهل مكة جميعا.[3]

لقد كان السلطان سليم الثاني كثير الصدقات ينفق على فقراء الحرمين الشريفين ويرسل إليهم في موسم كل عام 1000 دينارا ذهبيا، إضافة إلى نفقات أخرى على سبيل الصدقات وذلك في القدس الشريف والشام وحلب وفي ديار مصر بالجامع الأزهر وغيرها من الممالك الشريفة التابعة لدولة العثمانية.[4]

كما أمر السلطان مراد الثالث،[5] بـ دشيشة لفقراء المدينة المنورة ووقف عليها أوقاف كثيرة وأمر بعمارة بعمارة سبيل باب الصفا ليشرب منه الناس وذلك عام 995هـ/1586م وصرف عليها مبلغ 20 ألف دينار وبنى مجموعة من البيوت وجعلها أوقاف يصرف من ريعها على السبيل.[6]

وفي عام 1024هـ/1615م أرسل شبابيك من الفضة المحلات بالذهب للحجرة الشريفة وفصا من الماس قيمته 80 ألف دينار ليكون فوق الكوكب الدري وأن يرسل إليه الشبابيك القديمة في مدفنه الذي أنشأه بالقسطنطينية لأجل التبرك من مصدره الشريف، كما أرسل أعمدة من الفولاذ مطلية

---

[1]. موفق المرجة، المرجع السابق، ص81.

[2]. الإردب: كان يحسب الإردب بـ 6.69 كيلوغرام من القمح أو 56 كيلوغرام من الشعير على التوالي، أنظر: هنتس فالتر المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، تر، كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، 1970، ص58.

[3]. عزة بنت عبد الرحيم شاهين، المرجع السابق، ص56.

[4]. محمد بن أبي السرور الصديقي، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، تح.تق، ليلى الصباغ، ط1، دار البشائر، دمشق، 1995 ص202.

[5]. مراد الثالث: ولد مراد الثالث بن سليم الثاني عام 953هـ/1546م وتوفي 1003هـ/1596م وله من العمر 50 سنة وكانت مدة حكمه 21 سنة تقريبا، أنظر: فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص113 . 117.

[6]. عبد القادر العيدروسي بن شيخ بن عبد الله، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، تح، أحمد حالو، محمود الأرناؤوط، أكرم اليوشي، ط1، دار صادر، لبنان، 2001، ص564.

بالذهب، طوقت به الكعبة الشريفة من جهاتها الأربعة بعد حصول ميلان في بعض أحجارها وبذلك حفظت الأحجار من السقوط.[1]

ومنذ عهد السلطان أحمد الأول،[2] أصبح عمل كسوة الكعبة والروضة المطهرة في إستانبول عادة تتبع بعد جلوس كل سلطان جديد على العرش، وكان ينقش على الكسوة المرسلة اسم السلطان الذي أرسلها وكانت تصنع من الحرير وبذلك صارت ترسل ستائر الكعبة من إستانبول بعد ما كانت ترسل من مصر.[3]

أما السلطان مراد الرابع،[4] فقد أمر لأهل الحرمين الشريفين بإرسال غلاة أوقاف مصر إليهم وفي عام 1039هـ/1629م أمر بإعادة بناء الكعبة بعد أن تهدمت الكعبة بسبب سيل عظيم حصل بمكة.[5]

ب . قوافل الحج:

كان أبرز المهام أمام الدولة العثمانية هو تقديم كافة الإمكانيات الإدارية والمالية خلال موسم الحج، إذ كان هناك سبعة قوافل للحج،[6] وتنطلق تلك القوافل من كل أنحاء العالم الإسلامي سنويا باتجاه مكة والمدينة، لتأدية فريضة الحج فكان لابد من توفير كافة المستلزمات لتسهيل وصول هذه الوفود والقوافل وتأمينها في الذهاب والعودة، وتوفير احتياجاتهم الأمنية والغذائية والمياه والجمال والبغال والخيول اللازمة لحمل الحجيج وأمتعتهم،[7] وقد رتب السلطان سليم الأول الصرة التي ترسل

---

[1]. محمد بن أبي السرور الصديقي، المرجع السابق، ص288.

[2]- أحمد الأول: ولد أحمد الأول بن محمد الثالث في 998هـ/1590م تولى السلطة ولم يتجاوز عمره 14سنة توفي عام 1026هـ /1617م وله من العمر 28 عام ومدة حكمه دامت 14 سنة أوصى بالسلطة لأخيه مصطفى الأول، أنظر: محمود شاكر، الخلفاء العثمانيون ،ط 1 ،المكتب الإسلامي ،الأردن ،2003 ،ص178.

[3]. عبد القادر ده ده أوغلو، المرجع السابق، ص60.

[4]. مراد الرابع: ولد مراد الرابع بن أحمد الأول عام 1018هـ/1609م وتوفي 1049هـ/1640م وعمره 31 سنة وحكم 16 عام تقريبا، تقريبا، أنظر: محمود شاكر ،المرجع السابق ،ص187 . 190.

[5]. المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، د.ط، دار صادر، بيروت، دت، ج1، ص390.

[6]. القوافل السبعة هي قافلة الحج المصري، قافلة الحج الشامي، قافلة الحج اليمني، قافلة الحج التي تخرج من عمان، قافلة الإحساء أو نجد، قافلة البصرة، قافلة بغداد، أنظر: عزة بنت عبد الرحيم شاهين، المرجع السابق، ص146.

[7]. نفسه، ص146.

كل سنة لتنفق على علماء وفقراء مكة والمدينة، إضافة إلى ما كان يدفع لشيوخ القبائل لقاء عدم اعتدائهم على قافلة الحج في الذهاب والإياب، عن طريق تأجير الجمال والخيام وجلب المياه وما يتبع ذلك من خدمات، ولذا وجب اعتبار الصرة ليست مجرد مدفوعات للخدمات فقط، بل كوسيلة لحماية الحجاج من هجمات البدو.[1]

لقد كانت من الأولويات الأساسية للدولة العثمانية بعد فتحهم بلاد الشام حماية قافلة الحج، فقد أصدر السلطان القانوني أمرا ببناء سلسلة من القلاع على طول طريق الحج، وأمر بإقامة حامية عسكرية في كل قلعة لتوفير الحماية والخدمات الكافية لقوافل الحجاج،[2] وعلاوة على ذلك قام بمضاعفة الصدقات على أهل الحرمين الشريفين لذا فقد اشترى أرضا بمصر وجعل من محصولها 3000 إردب من الحبوب تضاف لأهل الحرمين، واشترى أيضا سبع قرى في مصر وأوقف ريعها على كسوة الكعبة المشرفة،[3] وبلغت حينئذ 365157 أقجة ثم ازدادت تلك الإيرادات فيما بعد إلى أربعة أو خمسة أضعاف.[4]

وأضاف سليمان القانوني من خزائنه الخاصة مبلغا كبيرا عرف بصدقات الجوالي[5] التي خصصت للعلماء و الصلحاء و المتقاعدين من الكبار والفقراء بالحجاز،[6] وأمر كذلك السلطان القانوني بصنع

---

[1]. نوفل نعمة الله نوفل، المرجع السابق، ص146.

[2]. نوفان رجاء الحمود، المرجع السابق، ص101.

[3]. كان أول من أوقف قرى على كسوة الكعبة هو السلطان إسماعيل بن الملك الناصر بن القلاوون 743هـ-746هـ/1342م-1345م الذي أوقف قريتي بيسوس وسردوس بمصر وظلت موقوفة إلى زمن العثمانيين، أنظر: عزة بنت عبد الرحيم شاهين، المرجع السابق، ص230.

[4]. إسماعيل حقي جارشلي، أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني،تر ،خليل علي مراد،منشورات مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة، العراق، 1985، ص95.

[5]. الجوالي: وهي جمع جالية ومعناها ما يؤخذ من أهل الذمة من الجزية المقررة على رقابهم في كل عام في مقابل استمرارهم في بلاد الإسلام تحت الذمة وعدم جلائهم عنها وكانت تفرض على البالغين من الذكور فعلى المتزوج دفع 3 قروش ونصف وعلى الأعزب 3 قروش وكان يعفى منها الخورى والرجل العاجز والولد القاصر عن البلوغ، أنظر: أحمد بن علي القلقشندي، ت 821، صبح الأعشى في طاعة الإنشا، ط1، دار الكتاب العلمية، بيروت، 1987، ج3، ص530.

[6]. عزة بنت عبد الرحيم شاهين، المرجع السابق، ص146.

مراكب لحمل قمح الصدقة والدشيشة،[1] من مصر إلى جدة و ينبع لتوزع على الفقراء هناك كما كان يتصدق على فقراء الحرمين الشريفين بألف دينار ذهب توزع في موسم الحج و أوقف كثيرة متفرقة في ممالك الإسلام و جعل وظائف للمدرسين والطلبة ورتب لهم أوقافا تتولى الإنفاق عليهم،[2] أما نظام الرفادة[3] للحرمين الشريفين فقد استمر في العصر العثماني على ما كان عليه من قبل بل زادت مقاديرها بشكل ملحوظ، ويوضع ذلك في ما قام به السلطان أحمد الأول الذي عمل سحابة بطريق الحج المصري، يحمل بها ماء للفقراء والمساكين وأرباب، وظائفهما زيادة في رواتبهم في كل سنة تقدر بـ 12 كيسا تحمل إليهم بصحبة أمير الحج المصري، كما خصص من النقود المسماة الصرة 146 كيسا من ريع الأوقاف المختلفة التي أوقفت على غلال الحرمين الشريفين.[4]

ج. دور مصر في نفقات الحجاز

بعدما صارت الحجاز تحت التبعية العثمانية وتحت إدارة مصر مع الإبقاء على الوضع السياسي بيد الأشراف، لهذا كانت مصر تتحمل أعباء مالية كبيرة ترسل إلى الأماكن المقدسة بمكة والمدينة منها دفع رواتب الأشراف التي تزيد عن مليون بارة إضافة إلى كميات كبيرة من الحبوب (قمح، حنطة)،[5] ففي عام 939هـ/1532م على أرسلت مصر 40 ألف دوكا ذهبية كهدية إلى مكة والمدينة،[6] بالرغم من ازدياد النفقات على الدولة العثمانية إلا أن مصر بقيت المصدر الرئيسي لتمويل الحج بالمال والمؤن فقد قدرت الإعانات المرسلة من مصر إلى مكة والمدينة عام 1596م-1597م بحوالي 892903 بارة

---

[1]. الدشيشة: أصل الكلمة جشيشة وهي القمح المشوي المرضوض وتطلق أيضا على الطعام المصنوع منه وقد عممت على مطابخ الفقراء حيث كانت تطبخ وتوزع عليهم وكانت تسمى في دمشق بالهريسة إذ تصنع من القمح واللحم، أنظر: محمد بن أبي السرور الصديقي، المرجع السابق، ص122.

[2]. أحمد بن زيني دحلان، المرجع السابق، ص176.

[3]. الرفادة: هي الرفد، العطاء والصلة، وأرفده أعانه، وترافدو أي أعان بعضهم بعضا، ورفادة شيئ كانت قريش تترافد به في الجاهلية فيخرج كل شخص مالا بقدر طاقته فيجمعون مالا كثيرا أيام الموسم فلا يزالون يطعمون الناس حتى تنقضي أيام موسم الحج وكان أول من قام برفادة هاشم بن عبد مناف، أنظر: عزة بنت عبد الرحيم شاهين، المرجع السابق، ص221.

[4]. المحبي، المرجع السابق، ص390.

[5]. محمد علي فهيم بيومي، المرجع السابق، ص62.

[6]. خليل إينالجيك، المرجع السابق، ص199.

أو 59722 من النقود الذهبية فضلا عن مبالغ الصرة المخصصة إلى البدو والتي يذهب جزءا منها إلى ولاية الحجاز[1]،وبالرغم من الظروف المالية الصعبة الذي كانت تمر بها الدولة العثمانية خلال ثمانينيات القرن العاشر هجري والسادس عشر ميلادي، وبعده فضلا عن الزيادات الملحوظة في القيمة المئوية للنفقات المتعلقة بالحج والحجاز إلا أنها لم تتوقف عن تمويل الأماكن المقدسة بكل ما تحتاجه.[2]

إلا أن النفقات المصرية الذاهبة للحجاز لم تكن ثابتة فكثيرا ما كانت تزيد عن المعتاد ففي عام 1021هـ-1022هـ/1612م-1613م ازدادت النفقات بشكل كبير لأن معظم مشاريع إعادة الإعمار التي أطلقها السلطان أحمد الأول لصالح ولاية الحجاز كان يتم دفعها من الواردات المصرية،[3] وكان مجموع نفقات الدولة العثمانية لصالح الحج والمدن المقدسة في نهاية القرن العاشر هجري ومطلع القرن الحادي عشر هجري والسادس عشر ومطلع السابع عشر ميلاديين مابين 300 ألف و 385 ألف نقد ذهبي، هذا ما عدا كميات الحبوب المرسلة إلى الحجاز إذا علمنا أن النقود كانت أصلا بالبارة ثم يتم تحويلها إلى نقود ذهبية وكان النقد الذهبي يعادل 40 بارة وبما أن مصر مصدر معظم الإعانات المرسلة إلى الأماكن المقدسة فقد أسهمت بما يشكل الثلث من تلك النفقات فمن أصل الـ 300 ألف– 385 ألف دينار ذهبي كان منها 120 ألف دينار ذهبي على الأقل يرد مباشرة من مصر.[4]

ففي عام 1079هـ/1668م قررت الدولة العثمانية إرسال صرة سنوية إلى أهل الحرمين الشريفين في الحجاز والقدس الشريف، عرفت بصرة دار السعادة ومقدارها 60288 قطعة ذهبية أي ما يعادل 5072166 بارة على أن تخصم إرسالية مصر إلى الدولة العثمانية وظلت هذه الصرة ترسل بانتظام إلى مستحقيها حتى عام 1126هـ/1714م حيث قرر السلطان أحمد الثالث إيقاف إرسالها من مصر

---

[1]. ثريا فاروقي، حجاج وسلاطين الحج أيام العثمانيين 1517م-1683م، تر، أبو بكر أحمد باقر، د.ط، منشورات الجمل، بيروت 2010، ص132-134.

[2]. نفسه، ص132.

[3]. نفسه، ص134.

[4]. نفسه، ص149-151.

على أن ترسل من العاصمة العثمانية إستانبول إلى دمشق ومنها إلى الحجاز،[1] أما مؤسسة الدشيشة الكبرى فقد كانت مؤسسة خيرية تؤمن الحبوب للمدن المقدسة وقد قام السلاطين العثمانيون بتوسيع تلك المؤسسة عن طريق الزيادات التي أدخلت عليها والتي تغطى من واردات الضرائب المصرية.[2]

3/ الحروب ورواتب الجند:

كأي دولة من الدولة الإسلامية اعتمدت الدولة العثمانية على الأشهر القمرية في تسديد مرتبات الجند والموظفين بينما كانت تجمع الضرائب على أساس المواسم الفصلية أي حسب الأشهر الشمسية، ونظرا لوجود أحد عشر يوم كفرق بين السنة القمرية والسنة الشمسية فإنه يلاحظ انطباق كل 32 سنة شمسية على 33 سنة قمرية، وعلى هذا الأساس تجد الدولة نفسها مجبرة أمام هذه السنة المزدلفة على تسديد رواتب سنة ليس لها مداخيل من الضرائب.[3]

لقد شهدت العوام الثلاثون من حكم السلطان محمد الفاتح 855هـ-886هـ/1457هـ-1481م العديد من الأعمال التي كان لها الدور البارز في إظهار عظمة وقوة الدولة العثمانية إذ أقام ترسانة بحرية ذات مزالق متعددة في جزيرة القرن الذهبي،[4] وقد تطورت هذه الترسانة فيما بعد لتصبح الترسانة الكبرى الثانية للدولة العثمانية[5]، أما السلطان بايزيد الثاني فقد أنشئت في عهده السفن

---

[1]. محمد علي فهيم بيومي، المرجع السابق، ص84.

[2]. ثريا فاروقي، المرجع السابق، ص135-140.

[3]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص90.

[4]. القرن الذهبي:عبارة عن شبه جزيرة في إستانبول ويقسم هذا الصب على هيئة قرن وهو أحد أفضل الموانئ الطبيعية في العالم وكان مركز للقوات البحرية البيزنطية قبل فتح القسطنطينية، أنظر: محمد بن عبد المنعم الحميري، كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار- معجم جغرافي، تح، إحسان عباس، ط2، مؤسسة ناصر الثقافية، بيروت، 1980، ص236-238.

[5]. أقام العثمانيون في عهد السلطان بايزيد أول ترسانة بحرية في مدينة غاليبول عام 793هـ/1390م وفي عهد السلطان مراد الثاني زادت الحاجة لأسطول قوي لذلك عمل على زيادة عدد السفن وزادت عنايتهم بالقوة البحرية خلال فتح القسطنطينية وتوسعت تلك الترسانة في العاشر هجري والسادس عشر ميلادي ونجح العثمانيون في تحويل البحر الأسود والمتوسط إلى بحريتين داخليتين للدولة العثمانية، أنظر: أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص415-420.

الحربية الضخمة وصار العثمانيون يجوبون البحر الأبيض المتوسط بسفنهم فانتعشت بذلك قوة العثمانيين البحرية.[1]

بدأ عهد القانوني 926هـ–974هـ/1520م–1566م بالدخول في الحروب حيث خاض الحروب الطويلة وأنفق عليها الكثير من ميزانية الدولة من أجل توطيد حدود الدولة العثمانية،[2] وبالأخص الحروب التي شنت في نهاية القرن العاشر هجري والسادس عشر ميلادي ضد الصفويين حيث كانت بمثابة بئر عميقة تبتلع الأموال لكثرة ما أنفق عليها والأراضي الجديدة بدل أن تكون موارد لدخل صارت على العكس تتسبب في نفقات لا تعوض.[3]

لكن الإنفاق الداخلي الذي خصصه القانوني للقوات العسكرية قد انعكس على أعدادها وتهيئتها بشكل جيد حيث بلغت القوة البحرية العثمانية أوج قوتها كما أقام عددا من الترسانات البحرية في مدن السواحل على البحر الأبيض المتوسط وبحر مرمره وبحر إيجة والبحر الأسود وشيدت العديد من السفن،[4] وكانت كافة القطاعات العسكرية جديدة التسليح إذ يذكر أن خزانة مصر من غير أن تفتح صناديقها كان يبعث بها السلطان سليمان الأول لأجل نفقات الجيش المرابط في أواسط أوربا،[5] كما كانت قوات قابي القولو (عبيد السلطان)، المتواجدة في العاصمة قرب السلطان تمثل رواتبها أحد جوانب الإنفاق الرئيسية للدولة، والتي بلغت 31% من نفقات الدولة خلال عام 934هـ/1527م وقد شكلت رواتب هذه القوات عبئا على الدولة لتزايد عددهم بمرور الوقت،[6] وبتوسع الدولة العثمانية وازدادت رواتب الجند بالترفيعات المتعددة فضلا عن قيام سليمان الأول بالصرف على الكثير من الأعمال الخيرية فكان لابد من أن تتعرض الدولة لازمات مالية ما لم يحسب لتلك النفقات الإضافية حساب وهذا ما حصل لخزينة الدولة العثمانية في الأيام الأخيرة لسلطان

---

[1]. أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص416.

[2]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ص354.

[3]. أندري كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، تع، محمد الرزقي، د.ط، تونس، 1991، ص342.

[4]. أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص416.

[5]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص133.

[6]. روبير مانتران، المرجع السابق، ص287.

سليمان القانوني، ويذكر أنه حينما خرج الى حملة سيكتوار،[1] عام 973هـ/1566م كان مقدار واردات الدولة 183.088.000 أقجة في حين كانت النفقات 189.657.000 أقجة وبذلك بلغ مقدار العجز في الميزانية 6.569.000 أقجة.[2]

أما في عهد سليم الثاني فقد ازداد عدد قوات القابي قولو وبالتالي زادت الرواتب التي تدفعها الدولة وقد بلغت عام 975هـ/1568م حوالي 42% من نفقات الدولة،[3] إذ كانت الضرائب التي تجبى عينا أو نقدا تخصص لسد الحاجيات التموينية للحملات علاوة على رواتب الجند، تلك الرواتب التي شكلت عبئا كبيرا أثقل خزينة الدولة وكلما زادت فترة الحملة العسكرية ازدادت معها النفقات، إذ تصل أحيانا إلى ملايين الدوكات،[4] وعلى سبيل المثال كانت إرساليات مصر تغطي نفقات حملات الدولة العثمانية في لبلقان ووسط أوربا وروسيا،[5] ولقد بلغت واردات خزينة الدولة العثمانية في في العام 1001هـ/1593م حوالي 293.400.000 أقجة وبزيادة قدرها 110.000.000 أقجة على ما عليه زمن السلطان سليمان القانوني إلا أن النفقات قد بلغت 363.400.000 أقجة أي بعجز مقدره 70.000.000 أقجة، ويعلل سبب زيادة النفقات بمرور الوقت إلى ازدياد عدد الجنود الذين يتقاضون العلوفة،[6] من الدولة.[7]

---

[1]. حملة سيكتوار: وهي آخر حملة قادها سليمان القانوني 973هـ/1566م وتوفي خلالها وبعد وفاته تمكنت القوات العثمانية من إجتياح المدينة المجرية بعد مقاومة شرسة من أميرها، أنظر: عبد القادر ده ده أوغلو، المرجع السابق، ص52.

[2]. فاضل مهدي بيات، المرجع السابق، ص124.

[3]. روبير مانتران، المرجع السابق، ص287.

[4]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص183.

[5]. عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق، ص145.

[6]. العلوفة: كان يصرف لكل شخص أقجتان يوميا ثم صارت ثلاث أقجات خلال القرن 17م أما الأفراد الاقدم كان يصرف لهم خمس أقجات خلال القرن 16م لتصبح تسع أقجات خلال القرن 17م ثم أصبحت 12 أقجة خلال القرن نفسه و بذلك تراوحت علوفات الإنكشارية بين ثلاث أقجات و 12 أقجة لليوم الواحد خلال مراحل تاريخهم و تدفع على الحساب الهجري كل 3 أشهر على أربعة دفعات تبدأ بشهر محرم، أنظر: أحمد فؤاد متولي، قانون نامة مصر الذي أصدره القانوني لحكم مصر، د.ط دار الباني، القاهرة، 1986، ص 10.

[7]. فاضل مهدي بيات، المرجع السابق، ص125.

كما كانت الحروب التي أعقبت حصار فينا الثاني عام 1095هـ/1683م قد أدت إلى تفريغ الخزينة العثمانية تماما، فأمر السلطان محمد الرابع بإرسال ما كان محفوظ في الخزينة السلطانية الخاصة من أشياء مصنوعة من الذهب والفضة إلى دار الضرب لتحويلها إلى نقود، وبفضل هذه العملية فقد تم ضرب ما قيمته 2693000 أقجة من الموارد الذهبية، أما النقود الفضية فقد قدرت بما قيمته 65853177 أقجة وبارة،[1] ولم يكفي ذلك من القضاء على الضائقة المالية، فاتجهت الدولة إلى إعادة ضبط الأقجة من جديد فكان الـ 100 درهم فضة يقابل 1700 أقجة.[2]

4/ رواتب الموظفين

أ/ السلطان: كان لسلاطين دخول يبلغ مجموعها مبالغ ضخمة تأتيهم من مصادر جد متنوعة ،كانت تصب في خزانة الأندرون،[3] المعروفة في البلاط باسم الخزانة الداخلية وأهم هذه الدخول كان يأتي من الإقطاعات والحدائق السلطانية ومن ريع الغابات، ومن إرساليات مصر أي خراجها السنوي الذي كان يبلغ 600000 آلتون، والدخول القادمة من الأفلاق والبغدان ونصيب من أموال الغنائم والهدايا التي يقدمها رجال الدولة كل عام لسلطان[4].

ب/ الصدر الأعظم: كان للصدر الأعظم موارد تأتيه من أطيان ذات ريع سنوي مرتفع تعرف باسم الخاص، ويقوم على جمعها أمراء البلغار وقد نص قانون نامة الفاتح من بعدها بقرن من الزمن على أن تعين للصدر الأعظم أراضي من نوع خاص تدر ريعا سنويا قدره 1200000 أقجة،كما كان يحصل الصدر الأعظم على مبالغ تعرف بالجائزة مقابل التعيينات المهمة التي تتحقق على يديه وهذه الموارد كلها كانت كبيرة بحيث تبلغ الملايين، أما عند التقاعد فقد نص قانون نامة الفاتح على أن يحصل

---

[1]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص119.

[2]- أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص669.

[3]. أندرون: أي المساكن الداخلية في القصر وأحد أقسامها يعرف بحريم همايون أي جناح سيدات القصر، أنظر: برنارد لويس إستانبول وحضارة الخلافة الإسلامية، تر، تع، سيد رضوان علي، ط2، الدار السعودية لنشر والتوزيع، الرياض، 1982، ص105.

[4]- أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص151.

الصدر الأعظم على 150000 أقجة سنويا، ونلاحظ بعد القرن 17م أنه حصل على التيمار الخاص.[1]

ج/ الدفتردار: يعطى الدفتردار خواصا بستمائة ألف أقجة، أما إذا أعطى راتبا نقديا سنويا (ساليانة)،[2] من الخزانة فإنه يعطى مبلغا يتراوح بين 150000 و240000 أقجة لأن منزلة الساليانة أغلى من الخاص والتيمار.[3]

د/ شيخ الإسلام: وهو رئيس العلماء والمعلم السلطاني قائد العلماء، وإن المفتي(شيخ الإسلام)والخواجة(معلم السلطان)أرفع رتبة من باقي الوزراء بدرجات، ولهما عليهم الصدارة في كل الأوقات ويتصدر دفترداري الأموال، وهم في المقام الأعلى والأرفع من كل أمراء السناجق ولهم عليهم الصدارة إذ تتجاوز ساليانهم عن 600000 أقجة.[4]

هـ/ الوزراء: كان يحصلون عل ساليانة تتراوح بين مائتين وأربعين ألف أو ثلاثمائة وخمسون ألف أقجة في حال تأدية رواتبهم نقدا من الخزانة[5]، ونص قانون نامة الفاتح على أن يخصص للوزير تيمار من نوع الخاص، تتراوح وارداته ما بين مليون ومليون ومئتي ألف أقجة في السنة، وهذا المقدار من المال قد ظل في زيادة حتى القرن الثامن عشر ميلادي ليتناسب مع هبوط سعر الأقجة، أما في القرن الثمن عشر ميلادي فقد خصص للوزراء محصول نوع من الضرائب العرفية كانت تعرف باسم إمداد سفرية أي مساعدة عسكرية وإمداد حضرية، ثم شرعوا بعد ذلك يمنحون بعض الولايات للوزراء للحصول فقط على ضرائبها الميرية، أما عند إحالته إلى التقاعد فكان يحصل في البداية على تيمار خاص تبلغ

---

[1]- أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص182.

[2]. ساليانة : تعني السنوية وهي كلمة فارسية مركبة من (سال) وتعني السنة و (يانة) وهي ترجمة حرف النسبة (وية) في اللغة العربية أنظر: خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص503.

[3]. نفسه، ص545.

[4]. نفسه، ص533.

[5]. نفسه، ص545.

وارداته السنوية 6 أحمال (الحمل 100 ألف أقجة)، ثم رأت الدولة بعد ذلك أن ترصد للوزير المتقاعد مخصصات نقدية أو عينية يطلق عليها اسم (أربه لق)[1].

و/ حكام الولايات: يحصل البكلربك أثناء وظيفته بين 80 و120 مليون أقجة، أما عن موارد البكلربكي بعد تقاعده فيخصص له راتب قدره مليون أقجة سنويا أو راتب يومي مقداره 150 أقجة أو أن يخصص له إقطاعا من نوع زعامة، يكون ريعه السنوي 80 ألف أقجة[2].

ز/ القضاة : فرضت المرتبات للقضاة منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفاءه، واستمرت هذا التقليد في الدولة العثمانية، أما عن المرتباتهم فقد وجدت درجتان لأصحاب مرتبة المولوية أدناها يومية مقدارها 300 أقجة وأعلاها من يتقاضى خمسمائة أقجة[3]. ونلخص ماسبق في الجدول التالي:

جدول يوضح كشف الميزانيات المتوفرة للحكومة المركزية العثمانية 1523_1688م[4]

/	الواردات		النفقات		الرصيد
السنوات	بالأقجة المعاصرة (الملايين)	المؤشر باللأقجة الثابتة	بالأقجة المعاصرة (الملايين)	المؤشر باللأقجة الثابتة	بالأقجة المعاصرة (الملايين)
1524_1523	116.9	/	118.8	/	1.9- (عجز)
1525_1524	141.3	100.0	126.6	100.0	14.7+ (فائض)
1548_1547	198.9	128.4	112.0	111.3	86.9+
1583_1582	313.7	/	277.6	/	36.1+
1593_1592	293.4	70.4	363.4	95.4	70.0-
1644_1643	514.5	/	513.8	/	0.7+
1655_1654	537.4	92.8	658.4	127.4	121.0-
1688_1687	700.0	/	901.0	/	200.6-

[1]. أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص188.

[2]. نفسه، ص259.

[3]. عبد الرزاق إبراهيم عيسى، تاريخ القضاء في مصر العثمانية 1518-1798م، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1998، ص262-263.

[4]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص248.

المبحث الثاني :

❖ السكة والأزمات المالية

1- المطلب الأول : دور الضرب ومصادر المعدن

2- المطلب الثاني : الأزمات المالية وعلاقتها بالنقد

3- المطلب الثالث : النقود في بعض الولايات العربية

المبحث الثاني: السكة والأزمات المالية.

المطلب الأول: دور ضرب النقد ومصادر المعدن.

1/ دور الضرب.

لقد وجدت دور الضرب العثمانية بين قارات ثلاثة هي آسيا وأفريقيا وأوربا، ونشير هنا إلى بعض دور الضرب العثمانية التي أخرجت نقودها للتداول منها، (أمد، آيدين، أدرنة، أرضروم، أسكوب، إسلامبول، أماسية، بروسة، بغداد، الحلة، بلغراد، تبريز، تونس، الجزائر، تلمسان، حلب، دمشق، قرظونة،كاشغ، ماردين...).[1]

وعرفت دار الضرب لدى العثمانيين بالضربخانة عامرة[2]، وأول تلك الدور هي القسطنطينية[3]، إن هذه الدور لم تكن تعمل في وقت واحد بل تتوقف حينا وتعود مرة أخرى[4]، وتذكر المصادر لتاريخية أن عملية ضرب النقود الذهبية العثمانية كان يتم في أنحاء مختلفة من السلطنة العثمانية في وقت واحد، وذلك وفق فرمان خط شريف[5]، من السلطان وصحبته قوالب الضرب من العاصمة إضافة إلى أوامر تحديد عيار ووزن النقود المضروبة[6]، وبذلك ارتبطت أشكال النقود وقيمتها بالأوامر السلطانية إذ إذ كانت تسلم قوالب السك إلى أمير الضربخانة (دار الضرب) لسك النقود عليها، وبذلك كان يتم ضرب نقود عثمانية بكتابات عربية[7]، وكان ذلك سيتم في العادة عند بداية عهد سلطان جديد

---

[1]. أحمد ضياء، مسكوكات إسلامية تقريبي، د.ط، إستانبول، 1328ه، ص164-169.

[2]. عباس العزاوي ،تاريخ النقود العراقية ما بعد العهود العباسية، د.ط ،بغداد ،1958 ، ص20-21.

[3]. عبد القادر ده ده أوغلو، المرجع السابق، ص101.

[4]. أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص668.

[5]. خط شريف: هو الأمر أوالفرمان أو الأرادة التي تصدر من السلطان العثماني ويطلق عليه أيضا الأمر العالي، أنظر: أحمد السيد الصاوي، نقود مصر العثمانية ، ط1، مركز الحضارة العربية ،دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1988، ص 20.

[6]. نفسه، ص30.

[7]. عبد الرحمان فهمي، النقود العربية ماضيها وحاضرها، د.ط، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، 1964، ص115.

ويذكر بأن العام 934هـ/1528م على أقل تقدير هو العام الذي بدأت فيه الدولة العثمانية في إرسال أوامر الضرب (السكة)[1]،إلى مختلف الأقاليم الخاضعة لحكمها[2].

لقد كانت دار ضرب مصر[3]، خلال العهد العثماني خاضعة من الناحية القانونية والشكلية إلى ما كان يرسل إليها من توجيهات من العاصمة العثمانية بكيفية ضرب النقود بأنواعها سواء فيما يتصل بشكلها (طراز)أو وزنها أوعيارها[4]، وكانت تحصل هذه الدار على المعادن الثمينة من الذهب والفضة بما يأتيها من الذهب من بلاد التكرور في حين كانت ترد الفضة من السبائك التي يوزعها التجار اليهود لدار الضرب[5]، كما كانت السلطات المحلية تقوم بإعادة تذويب النقود الأجنبية وضربها وضربها من جديد كنقود محلية[6]، وفي العام 1115هـ/1703م وردت سكة السلطان أحمد الثالث لتحل محل السكة القديمة التي وضعت في كيس السكك القديمة وختم عليه ليحفظ في الديوان وأعطى أمين دار الضرب الإذن بضرب النقود وفق القوالب الجديدة[7]، كما حدد عيار الذهب بـ 22 قيراط في الوقت الذي كانت دار الضرب المصرية تضرب السلطاني الذهبي بعيار 16 قيراط فقط[8].

---

[1]. السكة: هي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع جديد تنقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدنانير والدراهم فتظهر تلك النقوش عليها واضحة مستقيمة ولفظ السكة كان الطابع وهي الحديدة المتخذة لذلك، أنظر: الأب انستانس الكرملي، رسائل في النقود العربية الاسلامية وعلم النميات، د.ط، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت، ص113.

[2]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص30.

[3]. تقع دار ضرب مصر بقلعة الجبل بالقاهرة وهي الدار التي تأسست زمن الفاطميين 516هـ-1122م وبقيت تستخدم في العصرالأيوبي والمملوكي وحتى مقدم العثمانيين،كانت دارالقاهر داخل الحوش السلطاني بقلعة صلاح الدين وهي عبارة عن بناء مستطيل الشكل له فناء مكشوف محاط بحجرات متجاورة يعلوه قباب مبنية بالطوب فتحت بأعلاه مناور ويتوسط الفناء غرفة بيضاوية الشكل مبنية من الحجر، أنظر: تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، المواعظ والأعتبار بذكر الخطط واللآثار د.ط، دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة، د.ت، ج3، ص229.

[4]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص227.

[5]. تأليف علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، تر، زهير الشايب، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1980، مجلد 6، ص191.

[6]. علي مبارك، الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، د.ط، مطبعة بولاق، القاهرة، 1888، ج 20 ص148.

[7]. شاكر محمود، المرجع السابق، ص188.

[8]. عبد الرحمان الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، د.ط، مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة، ب.ت، ص45.

نلاحظ التزام الدولة العثمانية بإرسال السكك أولا بأول عند تغير السلطان معززين تلك السكك (القوالب) بمحددات للعيار والوزن، التي تضرب على أساسه وعليه فمن المرجح أن القوالب المرسلة من العاصمة العثمانية كانت تستخدم كنموذج لإستخراج قوالب جديدة شبيهة بالأصلية، في حين تبقى القوالب السلطانية دون استخدام، حيث تعاد مرة أخرى إلى العاصمة العثمانية أم يكتفى بحفظها في الديوان بعد أن يتم إرسال قوالب جديدة عند تولي سلطان جديد أو عند إحداث تغيير على السكة[1].

أما النقود المضروبة في دور ضرب الجزائر تونس وطرابلس الغرب يظهر خلوها من الطغراء الأمر الذي يوحي أن دور ضرب مناطق شمال إفريقيا استخدمت قوالب ضرب امتازت بشيء من الخصوصية مما جعلها مختلفة عما كان يضرب في بقية دور الضرب التابعة لدولة العثمانية إذ يذكر نصر الدين سعيدوني "إن الدايات كان يحق لهم بحكم صلاحيتهم أن يقرروا قيمة العملة ويحددوا كمية المعادن الداخلة في تكوينها كما كانوا يصدرون الأوامر لإضافة بعض المعادن الثمينة للقطع النقدية التي أضر بها الاستعمال بواسطة الطلاء أو المزج كما كانت بعض تلك الأوامر تتعلق بتخفيض النقود وهذا ما جعل ضرب بعض النقود يخضع لمزاج الحكام[2].

استمرت عملية ضرب النقود في الدولة العثمانية هي ذاتها لم تتغير في كثير أو قليل من حيث الجوهر عما كان سائدا من قبلها في العصر الأيوبي أو المملوكي، واستمرت بهذه الطريقة اليدوية حتى نهاية القرن الحادي عشر هجري والسابع عشر ميلادي إذ دخلت الآلات في صناعة النقود وتم ضرب المانجير النحاسي بتلك الآلات عام 1102هـ/1621م[3]، وقد تطورت صناعة النقود نحو استخدام الآلة، وهي ضرب لأقراص الذهب والفضة والنحاس بواسطة رقاص قوي خاص بسك الذهب والفضة وكان يتم إدارة أو تشغيل الرقاص بواسطة عاملان قويان مهمتها تشغيل ذلك الرقاص لتخرج بعد

---

[1]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص240.

[2]. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص212-213.

[3]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص120.

ذلك النقود مطروحة للتداول[1]، وقد لوحظ أن لهذا الرقاص لولب مخروطي بدلا من أن يكون أسطواني وأن السكة تطور معه بدلا من أن تصعد وتهبط في سرعة منتظمة، وينتج عن ذلك أن السكة العلوية تهتز ولا تتطابق مع السكة السفلية بحيث أن النقشين يصعب أن يتطابقا كما تؤدي إلى محو أو إمالة النقوش ونتيجة لعمق الخط المحفور على القالب السفلي والعلوي، فضلا عن قلت سمك القطعة المعدنية ذهبية كانت أم فضية، كان سببا في طمس بعض نقوش النقود[2]، أما فيما يخص النقود النحاسية (الفلوس)، فإنها كانت تضرب في كل مكان لقلة قيمتها فهي نقود رمزية، ويغلب أن يكون قرار إصدارها بيد الحكام والأمراء المحليين، فهي إذا نقود مساعدة لم يكن لها إلا دور ثانوي[3].

لقد كانت أكثر دور الضرب العثمانية إنتاجا هي تلك القريبة من المناجم لاسيما في مقدونيا وصربيا، أما في بلاد الأناضول الواقعة في شمال شرقي البلاد فإن بعض دور الضرب القريبة منها مثل دار ضرب كنجة كانت تضرب فيها كميات وفيرة من النقود الفضية في حين أن دار الضرب الرئيسية حتى القرن الثاني عشر هجري والثامن عشر ميلادي كانت القسطنطينية إذ يضرب في النقد الفضي الأقجة والسلطاني الذهبي[4].

ويذكر في عهدي السلطانين محمد الفاتح وبايزيد الثاني كان هناك ستة دور ضرب هي (فاليبولي، اسكوب، نوفار، كرابوفا، سيريز)، إلا أن ضرب النقود الذهبية فقد اقتصر في كل من القسطنطينية وسيريز وقد ازداد عدد دور الضرب بشكل ملموس في عهد سليم الأول وسليمان القانوني، وظهرت دور ضرب النقود في دمشق ومصر والحجاز وقفقاسيا وأذربيجان والعراق واليمن وطرابلس غرب وتونس ثم وصلت إلى ثلاثين دار ضرب لإنتاج الأقجة في زمن السلطان مراد الثالث إلى جانب وجود دور ضرب البلقان والأناضول لإنتاج السلطانية الذهبية، إن تعدد دور الضرب العثمانية تدل على اهتمامهم بتوفير النقود محليا إذ كان من الصعب إداريا وتقنيا ضرب النقود في مكان محدد ثم إرسالها

---

[1]. تأليف علماء الحملة الفرنسية، المرجع السابق، ص241-250.

[2]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص247.

[3]. عبد الرزاق دفتر ناهض، كتاب المسكوكات، د.ط، مطبعة دار السياسة، الكويت، 1982، ص 105.

[4]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص176.

إلى بقية المدن والأقاليم[1]، ومن عهد السلطان مصطفى الأول[2] وحتى السلطان مراد الرابع أدت المصاعب الاقتصادية التي واجهت سلاطين آل عثمان إلى إغلاق معظم دور الضرب تدريجيا وأبقت فقط على دار ضرب إستانبول لضرب النقود الذهبية[3].

لقد كانت دار الضرب في الدولة العثمانية أول أمرها تراقب من الدفتر دار ثم صار يقوم بأمرها الوزراء المعروفون بوزراء الغرفة أي الذين يلازمونها، ثم أصبحت تدار من قبل أمين هو أكبر آمر في دار ضرب النقود العثمانية[4]، كما كانت دور الضرب العثمانية تعتمد في إنتاجها على كمية المعادن الثمينة التي تجلب لها عن طريق الأفراد أو الدولة فضلا عما كانت تنتجه مناجمها وكانت هناك فترات إنتاج لدور الضرب تفوق فترات أخرى، وفترات التجديد أو تصحيح النقد هي إحدى فترات زيادة أنتاج دور الضرب، فالسبب الرئيسي وراء سياسة تصحيح النقود التي أتبعها أول مرة، السلطان محمد الفاتح هو تحمل هو تحصيل مداخيل للخزينة المركزية، لتفي بالتزاماتها تجاه الجنود والإداريين، هذه العملية كانت تسمح للدولة بزيادة عدد الأقجة من نفس كمية الفضة مما يمكنها من تسديد التزاماتها المالية[5]، إلا أن الاستخدام الدوري لعملية تصحيح النقود قد استمر للمحافظة على خزينة الدولة فعالة، وفي بادئ الأمر كانت الحكومة تلجأ لهذا التدبير في الحالات الطارئة لكنه تحول فيما بحد إلى منفذ لسد الموازنات المالية المتردية[6]، وكان يتم خلال ذلك عملية حظر استخدام النقود القديمة من بفرمان ويأمر كل من بحوزته كمية من النقود الفضية القديمة أن يتوجه بها إلى دار الضرب ليحصل على نقود جديدة، وقد تضطر الحكومة أحيانا إلى الاستعانة بمخزونها من المصوغات والأواني المصنوعة من المعادن الثمينة لتحويلها نقودا، في حال تعرضها للأزمات المالية، كما حدث زمن

---

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص78،176،177.

[2]. ولد مصطفى الأول بن محمد الثالث في عام 1001هـ/1592م وتوفي عام 1044هـ/1639م ، أنظر: يوسف آصاف، المرجع السابق، ص 91.

[3]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص221.

[4]. عبد القادر ده ده أوغلو، المرجع السابق، ص101.

[5]. جنان خضير منصور الجنابي، أحوال الدولة العثمانية 845هـ . 1164هـ/1451م . 1750م من خلال النقود ،رسالة دكتوراه كلية الآداب، الأردن، 2015، ص183.

[6]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص107.

السلطان سليمان القانوني عندما خرج في سنة 973هـ/1566م إلى حملة سيكتوار، أرسل بعض الأواني الذهبية والفضية الموجودة في السراي السلطاني إلى دار الضرب لتسك نقودا ذهبية وفضية، تلافيا للعجز الحاصل في خزينة الدولة العثمانية[1].

إن دور الضرب كانت تسند إلى أمين تابع إلى دار الصرف السلطانية وقد عرف ذلك بنظام الأمانة، أما دور الضرب الصغيرة فكانت تخضع لنظام الالتزام إذ تعطى الدور عن طريق المزاد العلني لمن يدفع أكثر من أفراد أو مجموعة شركاء ولفترات كانت تتراوح بين 3-6 أعوام، مقابل أقساط منظمة[2]، ويكون تشغيل دار الضرب بسك النقود من الذهب أو الفضة أو النحاس فيها معا أو كل على حدة[3].

وهذا يعني أن في دور الضرب عدة أقسام أخرى كل قسم مكرس لتنقية وتهيئة وضرب نوع واحد من المعادن الثلاثة ويعني أيضا أن تلك الدور كانت تعتمد على توفر المعدن وحاجة السوق إذ أن بعض المعادن توفر بكثرة مرة وتشح مرة أخرى، كما كانت تعتمد بعض دور الضرب تخضع لنظام مزدوج أي أمانة على سبيل الالتزام أي أن الملتزم هو في نفس الوقت موظف لدى الدولة ويتقاضى منها، لكن هذه الطريقة لم تكن دائمة الحدوث بل فقط حينما لا تجد الدولة أحدا يتولى أمر دار الضرب بالالتزام،كانت العمليات الجارية في دور الضرب العثمانية تخضع على الدوام إلى مراقبة الحكومة من حيث العملية التقنية ومطابقتها للمعايير القانونية التي تضعها الحكومة فقد كانت تحدد عدد الأقجة التي يمكن أن تضرب من كل مئة دراهم فضة خالصة، وكان لا يسمح بإضافة أي معدن آخر إلى الأقجة عدا الفضة حتى القرن الحادي عشر هجري والسابع عشر ميلادي[4].

---

[1]. فاضل مهدي بيات، المرجع السابق، ص124.

[2]. أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص670.

[3]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص7.

[4]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص80.

كان قانون نامة الذي أصدره السلطان محمد الفاتح يضم مجموعة من القوانين لدعم مركزية الدولة في تنظيم عمل دور الضرب، فخلال الثلاثين عام من عهده كانت الأقجة تضرب في عدة مواقع[1]، والتي كانت مركزا لمناجم الفضة أو تقع بالقرب منها، الأمر الذي سهل تداول الأقجة وبشكل منتظم في داخل القسطنطينية والأراضي المحيطة بها، كما نظم هذا القانون عمليات إنتاج ونقل المعدن من مناجم الذهب والفضة داخل الأراضي العثمانية، وقد منع السلطان محمد الفاتح استخدام معدني الذهب والفضة في غير ضرب النقود وخاصة في الفترات الأولى لضربها، ويعاقب كل من يقبض عليه شراء الفضة المهربة[2]، عملت الدولة العثمانية على منع عمليات التهريب وذلك بتفتيش الصناديق في الأسواق وكذلك الحوانيت والمسافرين مع القوافل، واضعة يدها على أية فضة غير مختومة أو نقود قديمة، واستمرت الحكومة العثمانية على هذا الحال للفترات اللاحقة إضافة إلى فرضها الحظر على تصدير الفضة حينما يكون هناك نقص واضح في المعادن الثمينة، وذلك لضمان عدم تهريبها أو خزنها ولأجل أن تفسح الدولة المجال لأصحاب الحرف الذين يعملون بالمعادن الثمينة(كالصاغة)، فقد حددت لهم كمية لا تتجاوز 200 درهم[3].

لقد كانت أعمال ضرب النقود حتى أواسط القرن العاشر هجري والسادس عشر ميلادي توفر لخزينة الدولة العثمانية دخلا لا بأس به، لكن تلك الدور بدأت تتضاءل أرباحها مع مرور الوقت بل صارت تتعرض للخسارة، وبناء على ذلك اتجهت الدولة إلى إيقاف نشاط الدور أحيانا وتخفيض الإنتاج أحيانا أخرى، وخلال العقد التاسع من القرن العاشر هجري والسادس عشر ميلادي، دخلت الفضة الأمريكية إلى الأراض العثمانية بكميات كبيرة، ونتيجة ارتفاع تكاليف استخراج الفضة من مناجمها في البلقان، تم إيقاف عمل تلك المناجم واتجهت دور الضرب إلى سك النقود ناقصة الوزن منخفضة العيار، من خلال إعادة ضرب القروش الأوربية المتدنية العيار إلى أقجة، ولم تستطع الدولة

---

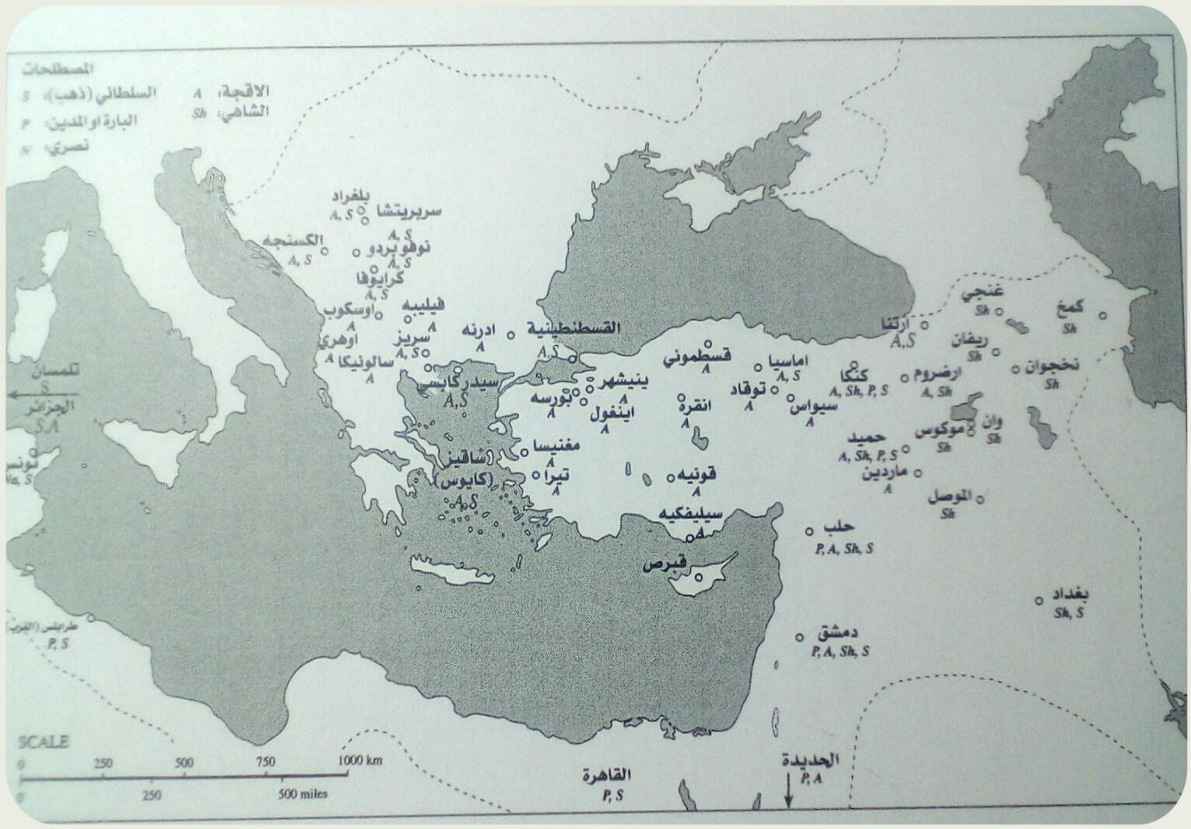
[1]. كانت بورصة وأماسيا وايإسلوك وتيرا وقونية وقسطموني وكنكا، كانت الأناضول حيث كانت مناجم الفضة، أما سيريز ونوفار واسكوب كانت في البلقان وتقع في مراكز المناجم الأساسية أو قريبا منها إضافة إلى دار ضرب القسطنطينية وأدرنة، أنظر: شوكت باموك، المرجع السابق، 78. هامش 40.

[2]. روبير مانتران، المرجع السابق، ص150.

[3]. نفسه، ص150-151.

حينها من التصدي لعمليات ضرب النقود المغشوشة، إذ إن ملتزمي دور الضرب كان لابد لهم من تحقيق نسب من الأرباح لذا اتجهوا لتخفيض العيار، مما دفع بالدولة إلي تخفيض وزن وإنقاص عيار نفودها الفضية، لغرض زيادة كمية النقود لتغطية النفقات الباهظة للحروب الأمر الذي أدى بالنهاية إلى غلبة معدن النحاس في نقودها[1].

كما أن تدفق الفضة الأمريكية قد زاد من عائدات دور الضرب مما شجع على إنشاء دور ضرب جديدة، مثل افتتاح دور ضرب ارضروم وديار بكر والشام والذي شجع مقتني الفضة إلى نقلها من حلب إلى هذه الأماكن، كما تم إحداث دار ضرب طرابلس إذ لم يكن فيها دار ضرب من قبل[2].



خريطة توضح دور الضرب العثمانية المنتجة للنقود العثمانية أواخر القرن 16م.[3]

[1]. أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص662.

[2]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص226.

[3]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص175.

2/ مصادر المعدن

كان العثمانيون يحصلون على معظم ما يحتاجونه من المعدنين الثمينين الذهب والفضة، عن طريق المناجم ولاسيما ما موجود منها في بلاد الأناضول، وكذلك في الأقاليم المفتوحة في بلاد البلقان أواخر القرن التاسع هجري والخامس عشر هجري، إذ ساهمت الفضة الخام المستخرجة من تلك المناجم في تنشيط عمليات الضرب ومن ثم زيادة مقدار النقود الفضية المحلية، وقد حافظت مناجم البلقان على نشاط نسبي حتى النصف الأول من القرن العاشر هجري والسادس عشر ميلادي ثم أغلقت تباعا، أثناء العقدين الأخيرين من تلك الفترة[1].

كان الذهب يجلب من مصر وهو الذهب الإفريقي الذي يأتي من مناطق التكرور والنوبة وقسم منه يأتي من المغرب، يحمله الحجاج ليضرب نقودا في دار ضرب مصر، إضافة إلى ما كان يجلب عبر تجارة مصر مع أوربا وما يصل إلى إستانبول عن طريق الضرائب وما شابه ذلك، كما كانت إرساليات حلب[2]، والشام وديار بكر حتى عام 1040هـ/1630م تتكون من الذهب ومصدره التجارة الداخلية والخارجية إذ كانت ميزانية حلب تقابل ثلثي إرساليات مصر[3]، كما ساهم استيلاء العثمانيين على مقدونيا والصرب والبوسنة الغنية بمناجم الفضة و الرصاص في الحصول على مقادير كبيرة من هذين المعدنين، عملت الحكومة بكل جهدها لزيادة إنتاج هذه المناجم وتحويل ملكيتها للدولة، معتمدة على نظام الالتزام لتشغيلها، كما أنهم أبقوا على نفس تلك التقنيات المتبعة في تلك المناجم ولم يحاولوا تغييرها معتمدين بذلك على الكثير من القواعد والتنظيمات، القائمة في العديد من المجالات الأخرى في المناطق التي استولوا عليها، كما تم الحفاظ على الكثير من الألفاظ والعبارات المستخدمة من قبل[4]،

---

[1]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص134.

[2]. كانت إرساليات حلب للأعوام 986هـ-987هـ هي 422906 سكة حسنة وعام 987هـ-988هـ هي 439828 سكة حسنة وعام 990هـ-991هـ هي 524448 سكة حسنة، أنظر: نفسه، ص133، هامش 10.

[3]. نفسه، ص133.

[4]. روبير مانتران، المرجع السابق، ص325.

وكان يتم تنقية الفضة في معامل تكرير موجودة داخل المناجم فقط ومن ثم يتم نقلها إلى دار الضرب[1].

في النصف الأول من القرن العاشر هجري والسادس عشر ميلادي كان منجم سيدره قابسي في مقدونيا من أكثر المناجم إنتاجا للرصاص والفضة إذ يذكر أنه كان يستخدم فيه أكثر من ستة آلاف عامل وقدر إنتاجها للعام الواحد بستة أطنان من الفضة، في حين إن منجم نوقوبردو في الإقليم ذاته ،كان ينتج نحو نصف كمية ما كان ينتجه المنجم السابق، ويشار إلى أن ما يعود من مناجم الفضة في الصرب شمالي بلغاريا ومقدونيا قد قدر إنتاجها للفضة في عام 1009هـ/1600م بـ 50 طن[2]، كما كانت الأناضول تمتلك منجم بانجا لإنتاج الفضة، وكانت البلقان تنتج القليل من النحاس لكن هذا المعدن كان يتم الحصول عليه بشكل خاص من الأناضول[3]، وفي النصف الثاني من القرن العاشر هجري والسادس عشر ميلادي تدفقت الفضة الأمريكية بكميات كبيرة إلى الأسواق العثمانية بالوقت الذي كانت فيه كلفة استخراج المعادن من لمناجم في منطقة البلقان عالية جدا الأمر الذي دفع بالدولة العثمانية إلى إغلاق تلك المناجم واعتماد تلك الفضة القادمة من أمريكا[4].

المطلب الثاني: الأزمات المالية وعلاقتها بالنقد.

كان هناك عاملا مهما له تأثير في توقيت الأزمات المالية العثمانية، وربما في عمليات تخفيض النقود وهو الفرق بين التقويمين الشمسي والقمري، والسبب في ذلك أن جباية الضرائب كان يتم وفق التقويم الشمسي، أما القمري فيعتمد في توزيع النفقات أهمها رواتب الجند، إذا علمنا أن علوفات[5] هي الرواتب التي تصرف على الإنكشارية، كانت تصرف كل ثلاثة أشهر على أربع دفعات في العام،

---

[1]. أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص661.

[2]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص85.

[3]. روبير مانتران، المرجع السابق، ص326.

[4]. أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص662.

[5]. لعلوفة: كان يصرف لكل فرد أفجتان يوميا، ثم صارت ثلاث أقجات خلال القرن 17م، تراوحت علوفات الإنكشارية بين ثلاث أقجات واثني عشرة أقجة خلال مراحل تاريخهم، وتدفع على الحساب الهجري كل ثلاثة أشهر على أربع دفعات تبدأ بشهر محرم، أنظر: أحمد فؤاد متولي، المرجع السابق، ص10.

معتمدين السنة القمرية في الدفع بدا من شهر محرم[1]، كان ذلك يشكل عبا على ميزانية الدولة العثمانية إذ لم تكن الخزانة على استعداد للطوارئ فتدخر بعض المبالغ المالية، لذا كانت تقوم بالعديد من الإجراءات، منها مضاعفة الضرائب، أو إضافة ضرائب جديدة أو اللجوء إلى الاقتراض، أو الاضطرار إلى الفتوحات من أجل خلق موارد مالية جديدة.[2]

كانت السنة الهجرية أقل بأحد عشر يوما من السنة الشمسية، ونتيجة لذلك فان لكل 32 سنة واردات تقابلها 33 سنة نفقات، وعليه ستكون سنة بدون واردات، عرفت هذه الظاهرة بسنو الإزدلاف.[3]

من المشاكل التي أحدثها ذلك الاختلاف بين طولي السنة الشمسية والقمرية أن وقع الازدلاف في 852هـ والسنة المالية 1448م، كان ذلك في عهد السلطان مراد الثاني، تاخر دفع رواتب الجند لمدة 6 أشهر، ومن نتائج هذا العجز تنازل السلطان مراد الثاني على الحكم لابنه محمد الثاني (الفاتح) كي يتمكن هذا الأخير من سد عجز الميزانية وتسديد رواتب الجند، إذ قام بتخفيض قيمة الأقجة، إضافة إلى تأخر دفع رواتب الجند، إذ تعد هذه الثورة الأولى في تاريخ الدولة العثمانية.[4]

وعندما تولى السلطان بايزيد الثاني مقاليد العرش العثماني (886- 918هـ/ 1481- 1512م) بدعم من الإنكشارية، وكان ذلك أول تدخل للإنكشارية، وقد زاد السلطان بايزيد في معاشاتهم لقاء تأييدها له، فأصبحت هذه المنحة ميزة كل سلطان جديد تسلم مقاليد الحكم.[5]

ولتلاقي أزمة سنة الإزدلاف التي صادفت سنة 919هـ/ 1513م، فرض السلطان سليم الأول على الناس تبديل الأقجة المضروبة زمن أبيه بايزيد الثاني، بالأقجة الجديدة التي ضربت في عهده، وذلك للاستفادة من الفارق في الوزن بين الأقجة القديمة والجديدة، وكان لدخول العثمانيين لبلاد الشام

---

[1]. أحمد فؤاد متولي، المرجع السابق، ص10.

[2]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص104-108.

[3]. نفسه، ص100.

[4]. نفسه، ص108.

[5]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص306.

ومصر، أن فتحت أفاق اقتصادية جديدة أمامهم ومنحت التيمارات الجديدة للجيش الأمر الذي سمح للدولة بالخروج من مصاعبها المالية لفترة من الزمن، كما أن الواردات الإضافية من البلاد المفتوحة قد مكن العثمانيين من تجاوز الأزمات لمدة ليست بالقصيرة.[1]

وفي عهد السلطان سليمان القانوني فقد صارت السياسة المالية العثمانية تعمل على توفير مبالغ مالية إضافية لتجابه سنو الإزدلاف، ولتجاوز أزمة سنة الإزدلاف 953هـ/ 1546م معملة الدولة على جباية مبالغ مالية إضافية أطلق عليها ضريبة العوارض، وقد فرضت تلك الضريبة سنة 1545م وأضافت بها مبلغ 7.620.773 أقجة للخزينة، أي زيادة تجاوزت السبعة ملايين ونصف، وتكرر الأمر نفسه سنة 1546م حيث دخل الخزينة 10.779.100 أقجة، وبذلك تجاوزت الدولة العثمانية سنة الإزدلاف 1546م بزياد مداخيل الخزينة من فرض ضرائب طارئة، أو من واردات الولايات المفتوحة في بلاد الشام ومصر وديار بكر.[2]

إن إعطاء العسكريين امتيازات جعلهم يفكرون باستخدام قوتهم إن لم تحقق رغباتهم، في حين يجب على العسكريين البقاء في معسكراتهم، وتصل إليهم حقوقهم، ويقدمون خداماتهم للدولة ولا يتدخلون في شؤون البلاد إلا عند الضرورة وحين يطلب منهم ذلك.[3]

لقد اظهر الجند الإنكشارية عصيانهم لأكثر من مرة بغرض زيادة أعطياتهم مستغلين جلوس السلطان الجديد على العرش، فعندما تولى السلطان سليم الثاني (974-982هـ/ 1566-1574م) مقاليد السلطنة تمرد عليه جنود الانكشارية وطالبوه بزيادة أعطياتهم التي تمنح لهم بمناسبة اعتلاء السلطان الجديد للحكم، وقد تمنع السلطان فلأول ثم استجاب لهم.[4]

خلال سنوات حكم السلطان مراد الثالث صادفت سنة الازدلاف في 986هـ/ السنة المالية للمداخيل 1578م، وأول عمل قامت به الخزانة العثمانية هو تخفيض النقود المتداولة (الأقجة، البارة

[1]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص109.

[2]. نفسه، ص110.

[3]. محمود شاكر، المرجع السابق، ص151.

[4]. وليد صبحي العريض، المرجع السابق، ص91.

و الشاهي)، حيث تم ضرب من 100 درهم فضة 800 أقجة بدلا من 400 أقجة، وشكل ذلك انهيارا للأقجة، كما ارتفع سعر صرف السلطاني الذهبي أمام الأقجة من 60 إلى 120 أقجة[1]، وقد حاولت الدولة فرض ضرائب إضافية على الفلاحين لتجابه عجز الميزانية، الأمر الذي دفع الفلاحين إلى ترك أراضيهم حيث احدث ذلك خللا في البنية السكانية لمناطق الأناضول و الروملي، وزاد من عدد الناقمين على سياسة الدولة، وحركات العصيان التي ساهمت في إضعاف واردات الدولة وبالتالي ازدياد الأزمات المالية، والتي تتسبب بدورها في تخفيض النقود مرة تلوى الأخرى.

في عام 993-994هـ/ 1585-1586م ثار الإنكشارية مرة أخرى بعد التخفيض الهائل لوزن وعيار الأقجة، وقتلوا أمير أمراء ولاية الروملي والدفتر دار وأمين دار الضرب، بسبب انخفاض الضريبة الشرائية للنقود.[2]، وحصل في عهد السلطان عثمان الثاني عام 1031هـ/ 1621م، وهي سنة إزدلافية أن تأخر في دفع علوفات الجند الانكشارية، مما تسبب في نكسة حملة خوتين في بوليينا سنة 1031هـ/ 1621م، وأعلنوا على إثرها معارضتهم للسلطان عثمان الثاني[3] وخلعوه ثم قتلوه، كما تمكنوا من السيطرة على الحكم لفترة من الزمن، وبقتل السلطان بدأت الانكشارية تتدخل في أمور السلطان وتزداد قوتها على القوانين التي اقرها السلاطين السابقين، حتى صارت الحكومة ألعوبة في أيدي الانكشارية ينصبون الوزراء ويعزلونهم حسب أهوائهم.[4]

أما في عهد السلطان إبراهيم الأول كانت سنة 1054هـ سنة الإزدلاف سنة الدخل 1644م، وقد زاد عجز الميزانية من سنة إلى أخرى، ولم تستطع الدولة من دفع علوفات الجند الإنكشارية في

---

[1]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص111.

[2]. نفسه، ص111-112.

[3]. عثمان الثاني: ولد عثمان الثاني بن أحمد الأول عام 1013هـ/1604م وتولى السلطنة بعد عزل عمه مصطفى الأول ودامت مدت حكمه 4 سنوات وأربعة اشهر ،أنظر : شاكر محمود، المرجع السابق، ص189

[4]. فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص124.

وقتها، وقد نفذ صبر الجند الإنكشارية بعد استلام علوفته نقود مغشوشة، فاخذوا يطالبون بقتل الكثير من أهل الديوان وعزل أخريين، وانتهى الأمر بالإنكشارية إن خلعوا السلطان إبراهيم ثم قتلوه.[1]

في نهاية حكم السلطان محمد الرابع (1058-1099هـ/ 1648-1687م) حصل قحط في داخل الدولة العثمانية اهلك نصف سكانها، ارتفعت الأسعار وهجر العديد من الفلاحين قراهم وشكلوا عصابات نهب وسلب، إضافة إلى تمرد الجنود المحرومين من الرواتب، فثارت عليه الانكشارية ثم عزلوه سنة 1099هـ/ 1687م.[2]

في سنة 1109هـ/ 1697م ضربت نقود جديدة سميت بجديد أشرفي بعيار 0.970، وكان الغرض من وراء ضربها توفير أموال كافية لتمويل الحرب، التي خرج إليها الجيش العثماني لمحاربة روسيا في ذلك العام، وامتازت تلك النقود بانخفاض عيارها في سبيل إصدار أكبر كمية ممكنة من النقود، وأمام تردي الأوضاع الاقتصادية أعلن الإنكشارية عصيانهم على السلطان مصطفى الثاني وتمكنوا من عزله وعينوا أخيه السلطان أحمد الثالث بدلا عنه سنة 1115هـ/ 1703م.[3]

خلال سنوات حكم السلطان احمد الثالث كانت سنة 1121هـ سنة الإزدلاف لسنة الدخل 1710م، وقد طالب الإنكشارية من السلطان أحمد الثالث بتسديد علوفاتهم المتأخرة، وبما أن خزينة الدولة كانت فارغة، فقد لجأت الحكومة إلى الاقتراض بآجال قليلة من داخل البلاد العثمانية، وكانت عملية جمع مبلغ لدفع ثلاث علوفات دفعة واحدة أمرا في غاية الصعوبة، وانطلاقا من هذه السنة الإزدلافية أصبحت المالية العثمانية تهتم بكيفية تحصيل الأموال لتلافي سنة الإزدلاف[4]، وهذه السنة الإزدلافية لم تكن خطيرة كالسنوات التي سبقتها وذلك لأنها لم تتداخل في مصروفات سنة كاملة.

---

[1]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص 114.

[2]. فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص129-130.

[3]. وليد صبحي العريض، المرجع السابق، ص113.

[4]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص121.

واعتمادا على سنوات الإزدلاف يمكن تتبع وتفسير بعض حوادث التاريخ العثماني وبعض البلدان الإسلامية التي اتبعت النظام نفسه، فيما يخص الاقتصاد والمجتمع،[1] كما يمكن ربط تمردات الإنكشارية إلى حد بعيد بالنقود فمرة بسبب تأخر دفعها ومرة أخرى بسبب انخفاض قيمتها، حتى النصف الثاني من القرن العاشر للهجري/ السادس عشر للميلادي، كانت مالية الدولة قوية نسبيا بسبب الدخل الإضافي الناتج عن التوسع السريع في أراضي الدولة، إضافة إلى الاستقرار السياسي والأمني التي تمكنت الدولة العثمانية من فرضه بشكل عام، والذي أدى إلى نمو سكاني والذي قد بلغ 41% من عام 926-988هـ/ 1520-1580م وهذا النمو قد جعل من مناطق الدولة سوقا واسعة ومفتوحة على العالم الخارجي، وبالتالي زادت واردات الدولة العثمانية، وعليه لم تشعر الدولة بالحاجة إلى زيادة الدخل المجبى في مركز الدولة العثمانية.[2]

لكن مع تزايد الأزمات المالية بسبب الحملات الحربية، لجأت الدولة العثمانية إلى الإستدانة القصيرة الأجل من كبار الإداريين بما فيهم الوزراء وحتى السلطان نفسه، ووصلت تلك المبالغ إلى ملايين الأقجات، لغرض دفع رواتب الجند من أجل تجنب تمردهم، ويشار إلى أن الأسباب وراء الزيادات في الواردات تعود بالدرجة الأولى إلى تفشي الرشوة من أجل الحصول على التعيين في الوظائف الحكومية، إذ بيعت المناصب لمن يدفع أكثر، وبيعت مراتب الإنكشارية، كذلك بيعت الشهادات العلمية والمراتب الحكومية كبيع السلع بالمزاد، ولكي يتم الانتفاع أكثر فقد كان القضاة والعلماء والأساتذة والأئمة يعينون في وظائفهم مد معينة، ثم يعزلون منها لفتح صفقات جديدة.[3]

كما أن الزعامات و التيمارات صارت لا تمنح للأصحاب الشرعيين بعد وفاة شاغلها بل تم وضع اليد عليها باسم ميري أي مقاطعة أميرية ومنحت إلى ملتزمين بشكل سنوي، ومبالغ بدل

---

[1]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق ، ص123-126.

[2]. شوكت باموك ، المرجع السابق، ص166.

[3]. رولان موسينيه، تاريخ الحضارات العام، تر، يوسف أسعد داغر، فريد داغر، د.ط، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006، ص559.

الالتزام صارا يسجل واردا لخزينة الدولة الأمر الذي أدى الى نقص كبير في عدد الجنود وبالتالي ضعف القوة العسكرية لتلك الولايات.[1]

كما أدخلت الدولة نظام المصادرات أي مصادرة نقود الوزراء والأمراء وقد سجلت هذه الأموال ضمن بند واردات إذ تأخذ الحكومة من صناديق الأغنياء من رعاياها وتحمل منها ما تشاء معللة هذا الفعل بأسباب هي في الغالب تافهة لا تبرر العمل وكان هذا المنبع يعد موردا محدودا بين موارد الخزينة يلتجأ إليه عند ضيق ذات يد السلطان واضطراره إلى المال وعند سخطه على أحد رجال دولته وأغنيائها فينتقم منه بسلب أمواله.[2]

إن الضعف الذي دب في كيان الدولة العثمانية كان قد بدا منذ أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي، نتيجة عوامل داخلية سببها النظام العثماني نفسه، في حين العوامل الخارجية كانت قد عجلت من إنهيار الاقتصاد العثماني،[3] ولم تستطع موارد الدولة من المعادن أن تكفي لسد الحاجة المتزايدة للسيولة النقدية، ومما زاد الأمر سوءا دخول كميات هائلة من الفضة الأمريكية إلى الأراضي العثمانية، وذلك عقب اكتشاف قارة أمريكيا حيث تزايدت مقادير الذهب والفضة نتيجة لتغيير أساليب الإنتاج هناك وصارت تدخل إلى اسبانيا، وفي النصف الثاني من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وصلت تلك الفضة إلى شرق البحر الأبيض المتوسط عن طريق جنوه، ثم إلى الأراضي العثمانية بشكل ريالات اسبانية وبكميات كبيرة بأيدي التجار الأوروبيين، الذين سرعان ما اكتشفوا إن التجارة مع الدولة العثمانية ستحقق لهم أرباحا طائلة،[4] فارتبكت النقود العثمانية وانهارت

---

[1]. محمد الأرناؤوط وهند أبو الشعر، المرجع السابق، ص142.

[2]. رولان موسينيه، المرجع السابق، ص547.

[3]. محمد، علي غانم النظام المالي العثماني في العراق 1255-1333هـ/ 1839-1914م، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، العراق، 1989، ص9.

[4]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص313.

قيمة الأقجة، وارتفع سعر النقود الذهبية إلى أعلى مستوياتها، ومن ثم سحبت من التداول بسبب ازدياد قيمتها نسبة للنقود الفضية.[1]

وهذه الحالة أدت إلى ارتفاع أسعار السلع بشكل مستمر، مما أربك الاقتصاد العثماني، وجعله عاجز عن مواصلة تطورات السوق العالمية، خاصة وان السوق العثمانية كانت مقتصرة على بعض المهن البسيطة، وعدد من المنتجات الحرفية[2]، فأصيبت الميزانية السنوية بعجز كبير ساهم في تعميقه واستمراره ارتفاع تكاليف حروب الدولة وصراعها الطويل مع الإيرانيين و البنادقة والنمساويين، ثم الروس، كما أسهمت النزاعات داخل القصر العثماني من جهة ونزاعات الانكشارية من جهة ثانية في إضعاف السلطة وجيشها، فالجيش الإيراني استولى على بغداد عام 1032هـ/ 1623م وحدثت تمردات في القرم بين عامي 1034-1038هـ/ 1624-1628م، وفي الروملي والأناضول عام 1039هـ/ 1629م وفي ولايات اليمن ومصر وطرابلس الشام 1040-1041هـ/ 1630-1631م فزادت على الدولة الأعباء العسكرية والمالية والرسوم والضرائب غير المنتظمة، وكذلك ضرب نقود ذات عيار رديء، الأمر الذي سبب عجزا كبيرا في الواردات.[3]

فكانت النتيجة مزيدا من الضغوط المالية على عامة من الناس، وتحمل الجزء الأكبر منها الفلاحون مما هدد مصادر الدخل الأساسية للدولة بالنضوب[4]، والتي أدت إلى نزوحهم من أراضيهم، كما زادت في ضريبة الجزية[5] 50%، إذ كانت في البداية تؤخذ على ثلاث أنواع وهي الدنيا ومقدارها 10 أقجات وتستوفى من الفقرات، والوسطى مقدارها 20 أقجة وتؤخذ من الطبقة الوسطى في حين كانت تجبى من الأغنياء 30 أقجة، ثم أصبح مقدارها 15-30-45 أقجة على التوالي.[6]

---

[1]. أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص 662.

[2]. روبير مانتران، المرجع السابق، ص379.

[3]. هاشم صالح التكريتي، المسالة الشرقية- المرحلة الأولى، 1775-1856م، د.ط، بغداد، 1990، ص10.

[4]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص314.

[5]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص125.

[6]. فاضل مهدي بيات، المرجع السابق، ص126.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن النسبة بين قيمة الذهب والفضة وداخل الدولة العثمانية كانت أقل مما هي عليه في أوروبا، لذلك صارت عملية تصدير النقود الفضية الأجنبية إلى الدولة العثمانية من الأمور المربحة للأوروبيين الذين كانوا يستبدلونها بالذهب العثماني فادى تراكم الفضة[1]، إلى تذبذب الأقجة بين فترة وأخرى وعدم استقرارها على وزن وعيار ثابتين، مما أدى إلى إرتفاع قيمة الذهب من 60 إلى 120 أقجة، وبالتالي ارتفعت أسعار السلع بشكل كبير على الرغم من محاولات الدولة العثمانية تعديل قيمة نقودها الفضية.[2]

وعلى المدى الطويل أدت عملية تحول طرق التجارة الشرقية خارج المنطقة الخاضعة للدولة العثمانية إلى إضعاف اقتصاديات لعدة ولايات مهمة كانت تمر التجارة عبرها، كما إن الوجود الأوروبي في المحيط الهندي أدى إلى تطويق الدول العثمانية، ومع مرور الزمن انهارت المنتجات المحلية، وبالتالي اللجوء إلى شراء هذه المنتجات من الدول الأخرى، لكن الآثار السلبية لهذا التحول لم تظهر للعيان إلا في عصر الانقلاب الصناعي.[3]

المطلب الثالث :النقود العثمانية في بعض الولايات العثمانية.

1/ في بلاد الشام.

كانت عليها عام بلاد الشام تتداول النقود المملوكية من دنانير ودراهم وفلوس حيث فرضت الدولة العثمانية سيطرتها 923هـ/1516م، إلا أن الأمر لم يستمر طويلا على ذلك الحال إذ اتخذت الدولة العثمانية بعض الإجراءات، للحد من استعمال النقود المملوكية فطرحت نقودها في ولاية دمشق التي كانت مركزا لتوزيع النقود العثمانية على ألوية فلسطين الرئيسية، مثل القدس وصفد ونابلس وذلك عام 938هـ/1531م، إلا أن النقود العثمانية وخاصة الفلوس النحاسية كانت ذا أثر

[1]. ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص391-392.

[2]. فاضل مهدي بيات، المرجع السابق، ص126.

[3]. هاملتون جب، هارولد بوون ،المجتمع الاسلامي والغرب، د.ط، تر، أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، مصر، 1971، ج2، ص244-245.

سلبي على الاقتصاد الشامي، لأنها كانت تصرف بأعلى من قيمتها الحقيقية حتى نودي في الأسواق الشامية بعد أشهر قليلة من اصدارها بأن النقود النحاسية التي تحمل اسم السلطان سليم خان قد أصبحت كل 16 فلسا منها يعادل درهما واحدا، بعد أن كانت قيمة كل 8 فلوس تعادل درهما واحدا وبتلك الإجراءات خسر الناس مالا كثيرا[1].

وطوال القرن العاشر هجري والسادس عشر ميلادي، أبقى الناس على استخدامهم للنقود المملوكية وهي الدينار والأشرفي ودينار قيتباري ودينار طومان باي ثم الدراهم والدنانير الغورية[2]، وذلك إلى جانب النقود الذهبية الخاصة بالدولة العثمانية وهي السليمي والسلطاني والسليماني، كما استمرت دور الضرب في كل من دمشق وحلب والموروثة عن المماليك، بضرب النقود العثمانية الذهبية وكانت تطرح للتداول في الأسواق الشامية، وبعد الأزمة النقدية التي تعرضت لها الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن العاشر هجري السادس عشر ميلادي، وبسبب تدفق الفضة على أسوقها من أوربا أدى بالنتيجة إلى إنهيار قيمة الأقجة، إذ أن توفر الفضة الأمريكية قد شجع على إنشاء دور ضرب جديدة للاستفادة من تلك الفضة التي أصبحت تجارة رائجة وتنافست دور الضرب على ضرب نقود مغشوش إستجلابا للفضة وأدى الغش إلى إنهيار الأقجة وحدة النقد الأساسية للعثمانيين[3].

فبعد أن كان السلطاني الذهبي يعادل 60 أقجة في عام 939هـ/1532م أصبح يعادل 65-70 أقجة في عام 992هـ/1584م و 120 أقجة في عام 995هـ/1586م وبالمقابل انعكست هذه الأزمة على الأسواق الشامية، وسببت إرباكا للناس بسبب هبوط قيمة النقود المتداولة حينها[4]، ما

---

[1]. شمس الدين محمد ابن طولون، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، د.ط، تح، محمد مصطفى، القاهرة، 1962، قسم 3 ص65.

[2]. نسبة إلى الأشرف سيف الدين قايتباي من 872هـ/906هـ ،وحكم سيف الدين طومان باي سنة 906هـ ،و الأشرف قانصوة الغوري 906هـ/922هـ ،أنظر :زامباور، معجم الانساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، تر، زكي محمد حسن، حسن أحمد محمود، د.ط، دار الرائد، بيروت، 1980، ص164.

[3]. خليل ساحلي اوغلي، المرجع السابق ، ص226-227.

[4]. شوكت باموك، المرجع السابق ، ص126 ، 254.

دعا بالمسؤولين إلى إصدار أوامر تقتضي التعامل حصرا بالنقد العثماني المختوم، وبأسعار تحددها الدولة، فأصبح سعر الفلوس النحاسية الحمر والسود المختومة بحيث أن كل خمس فلوس جديدة تعادل نصف درهم وكل أوقية نحاس ستة دراهم حلبية.[1]

وكانت النقود الذهبية قليلة في أسواقها، بينما النقود الفضية كانت وفيرة بين نقود عثمانية ومحلية وأجنبية، فقد استخدمت الأقجة العثمانية حتى نهاية القرن الحادي عشر هجري والسابع عشر ميلادي، مع توقيف ضربها في إستانبول وحلت بدلا عنها النصف فضة (البارة المصرية)كوحدة حسابية للمبالغ الصغيرة، في كل سوريا حتى الموانئ الشامية كانت تعج بالنقود الفضية الأجنبية المختلفة[2].

2/ في مصر.

دخل السلطان سليم الأول مصر وكان المصريون يستخدمون الفلوس الجدد المملوكية لكن على نطاق محدود وذلك لقلة أهميتها نتيجة ارتفاع سعر السلع الغذائية وانخفاض قيمة المدين (نصف فضة) ، لذا لم يعد هناك حاجة لنقد أدنى لتسيير الأمور البسيطة ومع ذلك بقي فقراء الناس يستخدمون الفلوس الجدد لشراء بعض حاجياتهم[3]، ولقد عمل السلطان سليم الأول على إلغاء التعامل بالفلوس الجدد المملوكية لضعف قيمتها عام 923هـ/1517م وضرب نقود نحاسية حملت اسمه إلا أنها كانت خفيفة الوزن.[4]

---

[1]. الأوقية :هي إحدى وحدات الوزن التي كانوا يتعاملون بها في البلاد العثمانية إذ سميت (الكيلوغرام)بأوقية أعشارية، أنظر: محمود فاخوري، صلاح الدين خوام، موسوعة وحدات القياس العربية الإسلامية وما يعادلها في بالمقادير الحديثة، ط1، مكتبة لبنان لبنان، 2002، ص227.

[2]. ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص385.

[3]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص123.

[4]. محمد بن أحمد الحنفي ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تح، محمد مصطفى، د.ط، القاهرة، 1984، ج5، ص 174.

وبما أن النقود النحاسية كانت غير ذات قيمة فقد كانت عقود البيع والشراء المصرية تكتفي بالقول، أن المبلغ من الفلوس الجدد يعادل مقدار كذا من أنصاف الفضة[1]، هذا وقد كانت النقود النحاسية العثمانية المضروبة في مصر الأقرب إلى المشوهة، وغير المستوية في شكلها وبعدم دقة صناعتها، ويبدو أن السبب وراء عدم الاهتمام بطرق صناعتها، هو كونها نقود لا تحمل قيمة مادية أو تداولية عالية[2]، وظلت الذهبية المنسوبة إلى أسماء سلاطين المماليك المعروفة بالأشرفية الغورية، والنقود الفضية هي النقود المستخدمة أيام الدولة العثمانية[3].

في عام 926هـ/1519م عم الغلاء أرجاء مصر وازدادت الأسعار وكان سبب ذلك هو استمرار غش النقود الذهبية والفضية، وحتى تلك النقود الذهبية المضروبة باسم السلطان سليم الأول وقد تغيرت الأحوال بالديار المصرية تغيرا فاحشا، زيادة عما يقاسيه الناس من سوء الأوضاع الأمنية، وعليه أصبحت جميع النقود الذهبية والفضية النحاسية التي ضربت في مصر باسم السلطان العثماني غاية في الغش والفساد.[4]

وهذا الغش هو الذي أوصل الشعب المصري إلى فقدان ثقته للتعامل بها لذا كان يطمئن في الصفقات الكبرى، أن يتعامل بالنقود الأجنبية المتداولة في مصر من اطمئنانه إلى النقود المحلية، وهذا ما أثر تأثيرا سيئا على الاقتصاد العثماني المركزي، وأيضا على السياسة النقدية للدولة العثمانية وهنا لابد من القول، أن العثمانيين لم يأتوا بأية إصلاحات للنظام النقدي في مصر بل إن قيمة النقود المصرية قد باتت عرضت لعدم الاستقرار، وللتغيير المستمر كما كثرت أنواع ومسميات النقود العثمانية التي تم تداولها في سوق النقد المصرية[5]، سارت مصر منذ أوائل العصر العثماني على نظام

---

[1]. كانت مصر قد عرفت تداول الفلوس النحاسية بالوزن لأول مرة في سلطنة العادل كتبغا المملوكي عام 695هـ/1295م، أنظر: تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، ت 845، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تق وتع، ياسر سيد، د.ط، مكتبة الأدات القاهرة، د.ت، ص71.

[2]. أحمد السيد الصاوي ،المرجع السابق ،ص125.

[3]. خليل ساحلي أوغلي ،المرجع السابق ،ص217.

[4]. عبد الرحمان فهمي ، المرجع السابق، ص115.

[5]. حسن محمود الشافعي، العملة وتاريخها، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980، ص110.

المعدنين، ففي حوادث عام 926هـ/1519م أصبح البيع بيعين، بيع الذهب وبيع الفضة وقد أجبر الناس على هذا النظام قسرا، فكانت جنود الإنكشارية تدخل الأسواق وترمي بتلك النقود المغشوشة على التجار ومن يردها تنهب دكانه ويضرب ذلك التاجر حتى يأخذها رغما عنه[1].

لكن بعد مجيء سليمان الأول إلى السلطة أمر في عام 928هـ/1521م بأبطال النقود الفضية التي كانت قد ضربت زمن المماليك، وزمن السلطان سليم الأول وأن تسلم إلى دار الضرب كما أمر بإصلاح نقود الذهب والفضة[2]، وبعد انطلاق القوانين العثمانية الخاصة بمصر المؤرخة عام 931هـ /1524م، صارت هناك قوانين لإصلاح مصر وإصلاح النقود فيها فبدأ بضرب المدين مع بعض التعديلات مثل تغيير اسم دار الضرب من القاهرة إلى مصر مما يعني إقليم مصر ومن ثم أطلق اسم بارة على المدين، وعليه فإن تسمية البارة ما هي إلا تسمية مرادفة للنصف فضة أو المدين وبقي المدين النقد الأساس للتعاملات اليومية في مصر حتى نهاية القرن الثاني عشر هجري والثامن عشر ميلادي[3]، حيث نظمت تلك القوانين وزن البارة المصرية وعرفتها بأنها نقد فضي يحوي 16% نحاس وأن كل 100 درهم فضة يعادل 250 بارة، وبذلك يكون وزن البارة 1.224 غرام فضة خالصة في حين كانت الأقجة العثمانية تزن 0.731 غرام من الفضة الخالصة، وعليه تكون البارة تعادل أكثر من أقجة ونصف.[4]

وفي عام 960هـ/1552م جرت محاولة لتخفيض سعر النصف فضة لأنها كانت تهرب خارج مصر إلا أن التجار المصريين اعترضوا على التخفيض خوفا من انخفاض الأسعار[5]، وبالتالي فمن البديهي أن مثل تلك الإجراءات التعسفية وضجر الناس وتخوفهم الشديد من مثل تلك التعسفية، قد أدت بالناس في مصر وربما غيرها من الأقاليم التابعة للدولة إلى أن تفقد ثقتها بالدولة من الناحية

---

[1]. فهمي عبد الرحمان، المرجع السابق، ص118-119.

[2]. محمد بن أحمد الحنفي ابن أياس، المرجع السابق، ص436 و 459.

[3]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص184.

[4]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص220.

[5]. نفسه، ص221.

المالية، ومن ثم تزعزع الثقة بالولاة الذين كان الباب العالي يقوم بإيفادهم إلى القطر المصري لإدارة شؤون الإقليم وكانت مصر أهم الأقطار بالنسبة إلى الدولة العثمانية من الناحية المالية فإن فقدان ثقة الرعايا المصريين بالدولة العثمانية يعني بالتالي زيادة الإضطراب النقدي والمالي للدولة العثمانية ككل، ومهما كان الأمر فقد تدهورت قيمة النصف فضة إلى مقدار النصف كما انخفضت الأقجة بالقدر نفسه، في عهد السلطان مراد الثالث 992هـ/1584م[1]، نتيجة توقف الفتوحات وبالتالي نقص الغنائم، ما أدى إلى أزمة اقتصادية حادة خفضت بسببها النقود الفضية من أجل أن تدفع الدولة رواتب الجند الإنكشارية، مما زاد الأمر سوءا هو تدفق الفضة الأمريكية التي أثرت سلبا على وضع أسعار السوق[2]، ونتيجة لانهيار وزن عيار أنصاف الفضة من جراء الأزمة المالية في عهد السلطان مراد الثالث، عرفت مصر ظاهرة غريبة وهي قص أنصاف الفضة وتداولها في الأسواق[3].

إلا أن النقود الذهبية كانت تأخذ من أطرافها وتباع فتسمى البرادة أو القراضة، أما كسر الدنانير أو الدراهم إلى نصفين أو أكثر فكانت تباع كتبر النقود المقصوصة، بمثابة نقود رديئة مما تسبب بطرد النقود الجيدة[4]، وبما أن حل عام 1109هـ/1660م حتى اختفت النصف فضة الجيدة وصار الناس يتعاملون بالمقصوصة، وفي عام 1114هـ/1605م اختفت الأنصاف المقصوصة وإن وجدت لا يتم التعامل بها، إنما يشتريها اليهود ليقصوها إلى أربعة أنصاف إذ كان هؤلاء يتولون توريد معدني الذهب والفضة لدار الضرب ثم تفاقم الأمر وصارت تتداول بالوزن.[5]

والجدير بالذكر أن وزن النصف فضة كان عام 1110هـ/1698م يقدر بـ 1.28 غرام ونسبة الفضة 70% ولم تعد تزن سوى 0.581 غرام في عام 1115هـ/1703م[6]، وهنا أيضا نجد أن ثقة العامة من الناس بالدولة العثمانية باتت مزعزعة تماما كما لم يعد لهم ثقة بها، مما ترتب على ذلك

---

[1]. الصاوي أحمد السيد، المرجع السابق، ص86.

[2]. أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، تر، زهير الشايب، القاهرة، 1974،ص285.

[3]. هاملتون جب، هارولد بوون، المرجع السابق، ص108.

[4]. علي مبارك ، المرجع السابق، ص145.

[5]. تأليف علماء الحملة الفرنسية، المرجع السابق، ص168.

[6]. أندريه ريمون، المرجع السابق، ص291.

تزعزع الوضع المالي لدولة، وبالتالي فأن الدولة العثمانية قد تضررت من تردي وزن النصف فضة، إذ كانت الأموال المرسلة سنويا من مصر إلى إستانبول مثبتة بخمسمائة ألف سلطانية ذهبية في السنة، غير أن المبالغ التي تصل إلى إستانبول كانت أقل بكثير من هذا المبلغ الأن المدفوعات، كانت تتم بالنصف فضة وخلال النصف الأول من القرن الثاني عشر هجري والثامن عشر ميلادي، تراوحت تلك المبالغ بين 8 ملايين و30 مليون نصف أقجة، أي بمعدل 135 ألف نقد ذهبي في السنة، وأن هكذا نتيجة في انخفاض المحتوى الفضي للنصف فضة، قد يعني استلام أموال أقل فعليا من قبل الخزينة العثمانية في إستانبول، إضافة إلى تدني محتوى الفضة للنصف فضة مقابل بارة وقرش إستانبول، أدى بالنهاية إلى تدفق الفضة من إستانبول إلى مصر ولم يعد ضرر فساد النقود قد وقع على الأهالي وحدهم بل شمل ميزانية الدولة أيضا من أجل فائدة مجموعة من المنتفعين.[1]

لقد كانت الأسواق المصرية تتعرض دائما الإضطرابات وتذبذب الأسعار والسبب يعود إلى عدم وجود نظام نقدي ثابت فلا يكاد يمر عام دون حدوث تغييرات في قيمة النقود أو إلغاء بعضها، ليتم ضرب أخرى والأمر الملفت أن نجد مناطق في صعيد مصر خلال القرن الثاني عشر هجري والثامن عشر ميلادي، استمرت باستخدام نظام المقايضة في معاملاتها التجارية دون أن تلجأ إلى النقود حتى دخول الفرنسيين إلى مصر عام 1213هـ/1798م، أما النقود الذهبية العثمانية فقد تذبذب سعر صرفها بالنسبة إلى النصف فضة صعودا أو نزولا حسب الوضع الاقتصادي الذي كانت تمر به مصر أو الدولة العثمانية.[2]

3/ في العراق.

ضربت في العراق نقود تماثل النقد الإيراني الذي كان يعرف بالشاهي ولاكن لا يقصد بكلمة شاهي المنسوبة إلى شاه إيران بل أنها كانت من النقود العثمانية الفضية، إن سبب إعادة التسمية هو

[1]. شوكت باموك ، المرجع السابق، ص317.

[2]. عبد الرحيم ،عبد الرحيم عبد الرحمان، الريف المصري في القرن 18، مطبعة جامعة عين شمس، 1974 ،ص203.

وجود كلمة مرادفة للأقجة العثمانية،[1] وكان يزن الشاهي مثقال واحد،[2] إذ ضرب في بغداد عام 941هـ/1534م وكان يزن أربعة وعشرين قيراط أي 4.608 غرام ويعادل درهم واحد ونصف، وأطلق عليه سليماني، وكان سعر الصرف للسليماني سبعة أقجات لكن أهالي بغداد طلبوا من السلطان سليمان القانوني تخفيض وزن السليماني، فأصبحت عشرين قيراط أي 3.840 غرام،[3] من الفضة ونتيجة هذا التخفيض صار التجار يشترون الأقجة ويضربونها سليماني ويربحون مقدار فرق سعر الصرف، إذ اعتقد تجار بغداد أن هذه الطريقة ستساعد على تراكم الفضة في بغداد وسيتوقف تهريبها إلى البصرة ومن ثم نحو الشرق إلا أن السلطان سليمان الأول عدل على رأيه وأعاد ضرب السليماني أو الشاهي إلى سابق عهده 24 قيراط وبوزن درهم ونصف من الفضة، وبعودت الوزن إلى السابق فان الفضة لن تهرب إلى الخارج، إنما ستأتي إلى دار الضرب وستكون وسيلة لإحياء البلاد ويكون إنفاق الشاهي داخل البلد وضواحيها.[4]

أما خلال عهد السلطان سليم الثاني فقد أطلق على الشاهي اسم سليمي، وأصدر في سنة 981هـ/1572م أمر بضرب السليمي في آمد حلب على عيار دار ضرب بغداد، على أن يزيد عليه قيراط وأن يرفع اسم الشاهي نهائيا، وكان يساوي من 6-8 أقجة وعليه كانت قيمته الفعلية أكبر قيمة بما يحتوي من فضة، لذلك اكتسح من أمامه كل النقود التي كانت قيد التداول وهكذا بات النقد المفضل في التعامل ليس فقط عند التجار الكبار، بل في المعاملات التجارية للأسواق المحلية وخاصة مع الحكومة، فالشاهي المضروب في بغداد وحلب ودمشق صار متداولا في (الأفلاق والبغدان)،[5] وخلال تخفيض الأقجة في عام 995هـ/1586م أمر السلطان مراد الثالث بضرب شاهي

---

[1]. الأقجة العثمانية كانت تسمى بالشاهي إلى نحو 1000هـ/1591م، أنظر: يعقوب سركيس، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد، تع، معن حمدان علي، د.ط، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981، القسم 3 ،ص55.

[2]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص222.

[3]. نفسه ،ص224.

[4]. نفسه ،ص225.

[5]. كانت مدفوعات الأفلاق للجزية عام 1588م- 1589م زادت عن 926000 شاهي والبغدان لنفس العام 225000 شاهي، أنظر: شوكت باموك، المرجع السابق، ص198.

بما يعادل مئة درهم فضة، حاملا وزن الشاهي درهم واحد فقط أي 3.072 غرام وبقيت قيد التداول حتى منتصف القرن الحادي عشر هجري والسابع عشر ميلادي، وفي عهد سلطان مراد الرابع وعلى إثر فتح بغداد سنة 1048هـ/1638م أراد أن يطلق على الشاهي (باد شاهي)، إلا أن الناس ظلوا على استخدام اسم الشاهي على سابق عهده.[1]

وبذلك كانت كل محاولة السلاطين في تغير اسم الشاهي و إطلاق اسم السلطان العثماني عليه باءت بالفشل، على الرغم من أن كمية الشاهي التي ضربت كانت في الأساس محدودة[2]، لقد تراجع إنتاج الشاهي بشكل ملموس وأقفلت معظم دور الضرب وبقيت بغداد دار الضرب الوحيدة والهامة وكان سبب تراجع ضرب الشاهي هو الصعوبات في إيجاد موارد للفضة إضافة إلى عدم قدرة الحكومة على ضبط نوعية النقد الأمر الذي حال دون استمرار ضرب الشاهي كما حال دون ضرب الاقجة من قبل.[3]

كما ضرب في بغداد نوعين من النقود الفضية لاستخدامها للتجارة في الخليج وبحر الهند، وهما المحمدي واللاري، وهذا الأخير ذو شكل غريب فليس شكله دائريا مثل النقود بل جاء في شكل قضيب ملتوي الوسط طوله نحو خمسة سنتمترات وفي أعلى الراس ختم نقش فيه أسم دار ضرب، وكان وزنه 4.9 غرام وقد عد من أجود أنواع النقود والسبب في ذلك يعود إلى جودة عياره وثبات وزنه وصار النقد الأساسي للدفع مقابل البضائع الآتية من الشرق في عام 967هـ/1559م ورد فرمان سلطاني، إلى أمير أمراء بغداد يأذن له بضرب نوعين من النقود الفضية، وهما المحمدي واللاري لأن التجار القادمين من الشام حلب وديار بكر والمتجهين إلى بغداد قاصدين الجنوب حيث البصرة وبندر وهرمز وكانوا لا يأتوا بالفضة إلى دار ضرب بغداد كونها لا تضرب سوى السليماني الذي له

[1]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص223- 228.

[2]. شوكت باموك، المرجع السابق ،ص197.

[3]. نفسه، ص198- 199.

رواج تجاري في تلك المناطق بل كان اللاري المحمدي هما الرائجان، وبذلك تم ضرب هذان النقدان طمعا في زيادة واردات ضرب بغداد.[1]

4/ في الجزائر.

لقد أعلن والي الجزائر ضرب النقود باسم السلطان العثماني سليم الاول تأكيدا على الولاء والتبعية عام 926هـ/1519م واعتمادا على نماذج النقود الموجودة في المتاحف يمكن اعتبارها السنة التي بدأ فيها ضرب النقود العثمانية في الجزائر ولقد ضربت بأنواعها المختلفة الذهبية والفضية وحتى النحاسية[2] ،ونتيجة لقرب هذه المدينة من ذهب الصحراء فقد اشتهرت الجزائر من العصور القديمة بالمواد الخام الموجودة في باطن أرضها وهذه المعادن قد استخدمت في صناعة النقود منها (الذهب، الفضة، النحاس، الحديد، الرصاص).[3]

ونتيجة لعلاقاتها التجارية الخارجية باتت الجزائر واحدة من المراكز الرئيسية لضرب السلطاني الذهبي العثماني كما كانت دار ضرب مدينة تلمسان الدار الثانية لضرب السلطاني العثماني وذلك بدءا من عام 962هـ/1554م حيث انضمت هذه المدينة إلى إيالة الجزائر بعد أن كانت خاضعة للزيانيين.[4]

لقد كانت للجزائر نقود محلية نالت ثقة التجار والأهالي والسبب الذي كان وراء هذه الثقة هو قوة استعمالها اليومي إضافة محافظتها على نسبة مرتفعة من المعادن الثمينة التي كانت تضرب منها الذهب والفضة وقد كان السلطاني ونصف السلطاني وربع السلطاني هو أساس النقود الذهبية في

---

[1]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص223.

[2]. يمينة درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1988، ص90.

[3]. نفسه ،ص55.

[4]. الزيانيين: كان بنو زيان أمراء أحد بطون قبائل الزناتة التي تجوب صحراء المغرب الأوسط أول ملوكهم أبو يحي يغمراسن بن زيان إستقل عن الموحدين 633هـ/1235م متخذا تلمسان عاصمة له وضعفت دولته مع نهاية القرن 9هـ/15م وخضعوا لسيادة بني حفص مع احتفاظهم بشيء من الاستقلال الذاتي إلى أن حلت نهايتهم على يد العثمانيين 964هـ/1556م، أنظر: عبد المجيد الخريجي بن محمد ونايف بن عبد الله الشرعان، الدينار عبر العصور الإسلامية، د.ط، جدة، 1424هـ، ص187- 188.

حين كانت النقود الفضية هي الوحدة الأساسية في النقود الجزائرية بفئاتها الكبيرة التي لا نجدها أحيانا في النقود الذهبية أو النحاسية ومحتواها من الفضة كان عاليا جدا.[1]

وقد ضربت عدة أنواع منها الأقجة أو الأسبر، وكانت غالبا مربعة الشكل وقد تعرض عيارها للانخفاض عدة مرات بسبب تفاوت سعر صرفها مقابل السلطاني العثماني والنقود الأوربية ففي عام 988هـ/1580م كانت الـ 175 أقجة تعادل سلطاني ذهبي واحد، لتصبح كل 350 أقجة تعادل سلطاني واحد في عام 1027هـ/1617م،إن التذبذب الكبير في قيمة الأقجة لهو دليل على انخفاض عيارها ووزنها، وهما أمران لهما الأثر الكبير في قيمة النقود وقد بقي ضرب الأقجة محدود في الجزائر حتى القرن الثاني عشر هجري والثامن عشر ميلادي،[2] كما ضربت نقود فضية أخرى وهي ضعف الريال بوجو (زوج بوجو) والربع الريال بوجو والصايمة،[3] والموزونة وزوج الموزونة،[4] والريال درهم ونصف الريال درهم،[5] كما وضربت دار ضرب الجزائر عدة أنواع من النحاسية وهي الخروبة،[6] ودراهم صغار،[7] وزوج دراهم صغار وخمس دراهم صغار والأسبر النحاسي والفلس أما بدقة شيك والتي نعني بها بالتركية الدرهم الأبيض فقد شاع استعمالها في الجزائر كوحدة حسابية لكل النقود الجزائرية،[8] لقد كانت بشكل مستدير أو مربع وكل منها يحتوي على كتابات وزخارف نباتية وهندسية حملت في الوجه اسم السلطان وعلى الظهر مدينة الضرب(جزاير)وسنة الضرب.[9]

---

[1]. يمينة درياس، المرجع السابق، ص99.

[2]. شوكت باموك، المرجع السابق ،ص208.

[3]. الصايمة: عبارة عن قطع صغيرة الحجم تستخدم للصرف ودفع الرواتب وتعتبر الأساس في التداول اليومي والتجاري وتعادل خمسون أقجة، أنظر : يمينة درياس، المرجع السابق ،ص132 ،هامش2.

[4]. الموزونة: عبارة عن قطعة فضية صغيرة الحجم تساوي 29 أقجة، أنظر: نفسه، ص 132.

[5]. كان وزن وعيار ضعف بوجو (2.538 . 2.528 غرام ،عيار 0.848) والنصف ريال درهم (1.591 غرام ،عيار 0.830) وثمن بوجو (1.263 غرام ،عيار 0.820)، أنظر: نفسه، ص242- 243.

[6]. الخروبة :هي نقود ذات خليط من النحاس والفضة أو النحاس الأبيض وتساوي نصف موزونة، أنظر: نفسه، ص135.

[7]. دراهم صغار:وهي من اصغر القطع النقدية وشكلها غير منتظم وهي الأقجة عند العثمانيين، أنظر: نفسه، ص135.

[8]. ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص205.

[9]. يمينة درياس ،المرجع السابق ،ص136-137.

لقد واجهت الجزائر صعوبات كبيرة في تحديد قيمة ثابتة للنقود الأجنبية والمحلية المستخدمة في الأسواق تداولها النقدي خلال النصف الثاني من القرن الحادي عشر هجري والسابع عشر ميلادي والقرن الثاني عشر هجري والثامن عشر ميلادي وذلك لعدم استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد مما نتج عنه تذبذب أسعار التبادل التجاري الأمر الذي جعل قيمة النقود في تغيير مستمر، كما كان للسياسة العثمانية دور في ذلك، إذ سمحت للدايات 1082هـ-1246هـ/1671م-1830م بحكم الصلاحيات الممنوحة لهم، أن يتدخل في مقدار المعادن الداخلة في ضرب النقود، إذ متى ما شاء زاد ومتى ما شاء أنقص، وهذا ما جعل وزن بعض النقود يخضع لمزاج الحكام فالنقود الذهبية كانت في أول عهدها تزن 3.400 غرام ثم صارت 3.187 غرام والبوجو الفضي كان يزن 10 غرامات.[1]

لقد كان النظام النقدي في الجزائر وفق المحتوى المعدني للنقد حسب نظام القسطنطينية، إلا أن الحكام لم يحترموا ذلك النظام فالسلطاني الذهبي كان عياره 925 من الألف وذلك خلال القرنين العاشر عشر هجري والسادس عشر ميلادي و القرن الحادي عشر هجري والسابع عشر ميلادي، ثم انخفض إلى 900 من الألف خلال النصف الأول من القرن الثاني عشر هجري والثامن عشر ميلادي،كما حدث تخفيض وزن وعيار النقود الفضية حيث لجأت إدارة الإيالة إلى عملية تخفيض النقد لعدة مرات من أجل سد احتياجات الإيالة فأصبحت النقود الفضية لا تعادل سوى ثلاث أرباع النقود القديمة.[2]

5/ في طرابلس غرب.

في طرابلس بدأ إصدار النقود باسم السلطاني العثماني، مباشرة بعد سيطرة البحارة العثمانيون على المدينة عام 958هـ/1551م، وأصبحت ولاية تابعة للدولة العثمانية في عام 964هـ/1556م ضرب بكربك طرابلس غرب نقودا باسم السلطان العثماني، في مدينة قفصة وهو اعتراف رسمي بالسلطة السياسية العثمانية وكانت بين 7 و 10 أنواع، كما ضربت النقود الذهبية العثمانية خلال

---

[1]. ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق ،ص212- 213.

[2]. يمينة درياس، المرجع السابق، ص167- 168.

عهد السلطان سليم الثاني، وبالمقاييس ذاتها التي كانت بها في الأماكن الأخرى من الدولة العثمانية، أما النقود الفضية المضروبة في طرابلس الغرب فقد تميزت بتنوعها وبعدم استقرارها على نوع معين فعلى سبيل المثال، كان النصري المربع والمدين أو البارة المصرية، من أكثر ما كان يضرب فيها ،وفي النصف الثاني من القرن الحادي عشر هجري والسابع عشر ميلادي، تم ضرب الخروبة الفضية واستمرت حتى نهاية القرن الثاني عشر هجري والثامن عشر ميلادي إضافة إلى النقود النحاسية لكن بعد ازدياد غش النقود في طرابلس الغرب، طلب واليها من إستانبول تزويده بـ 50 زوج من قوالب السك لضرب نقود مختلفة الخط، كي يصعب على المزيفين المعتادين على الخط الإفريقي من تقليد الخط الجديد الذي تحمله النقود.[1]

6/ في تونس.

اعتبرت تونس بكوية تابعة لبك البكوات المقيم بالجزائر، إضافة إلى وجود قوات الإنكشارية التي وضعت لحماية البلاد لكن سرعان ما شعر الإنكشارية بقوتها في تونس، فقاموا بالاستيلاء على السلطة وفرضت أحد الرجال العسكريين كحاكم لقبوه بالداي، وأعلنت الحكومة المركزية العثمانية موافقتها على ذلك 999هـ/1590م[2]، إرتكز النظام النقدي التونسي على النقود العثمانية المضروبة في إستانبول، متمثلة في السلطاني الذهبي والنصف قرش لغاية 1140هـ/1754م، حيث بدأ ضرب النقود العثمانية الذهبية والفضية وكذلك النحاسية، في دار ضرب تونس حاملة اسم السلطان العثماني ،إذ ضرب السلطاني وأخذ يطلق عليه زر المحبوب على اسم ما كان موجود في إستانبول ومصر، خلال هذه الفترة، لكن حجم هذه الإصدارات كان محدودا وقد يكون السبب هو قلة معدن الذهب.[3]

كما أبقى العثمانيون على النقود التونسية المحلية كالنقود الفضية المربعة التي عرفت بالنصري، والتي كانت تضرب منذ العهد الحفصي وبقي النقد الأساسي لدى التونسيون في معاملاتهم اليومية وقد عرف هذا النقد عند التجار الأوربيين باسم آسبر، واستمر يضرب بكميات كبيرة حتى وقت

---

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص211-212.

[2]. خوجة حسين، ت 1145هـ-1723م، ذيل بشائر أهل الأيمان لفتوحات آل عثمان، تح وتق، الطاهر المحمودي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ب.ت، ص21- 22.

[3]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص328- 330.

متأخر من القرن الحادي عشر هجري والسابع عشر ميلادي، وكان وزنه من 0.35 إلى 0.55 غرام، في حين كان وزنه خلال القرن العاشر هجري والسادس عشر ميلادي 0.6 غرام[1]، أما في أواخر القرن الحادي عشر هجري والسابع عشر ميلادي، فقد تم ضرب نقد نحاسي يدعى الفلس أو بورب وحمل الوجه اسم السلطان، في حين حمل الظهر دار ضرب تونس وسنة الضرب ،لكن في خلال القرن الثاني عشر هجري والثامن عشر ميلادي، أصاب الاقتصاد التونسي حالة من الإنتعاش بسبب النمو التجاري مع أوربا في حوض البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى ما يدخل من ذهب الصحراء المجاورة نتيجة التجارة مع هذه المنطقة لهذا فقد ازداد إنتاج دور الضرب التونسية، للنقود وخاصة الفضية والنحاسية وبكمية أقل للنقود الذهبية، بينما تم في العام 1126هـ/1714م إصدار نقد فضي عرف بالريال وفئة الربع ريال، وكان وزن الريال التونسي في عام 1138هـ/1725م 22.2 غرام ونسبة النقاوة 65% لكن هذا الوزن أخذ في الانخفاض حتى وصل إلى 14.8 غرام في عام 1180هـ/1766م[2].

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق ص209.

[2]. نفسه، ص211.

المبحث الثالث :

❖ **النقود العثمانية**

1- المطلب الأول : النقود الذهبية

2- المطلب الثاني : النقود الفضية

3- المطلب الثالث : النقود النحاسية

المبحث الثالث: أنواع النقود العثمانية.

استمر العثمانيون يستخدمون النقود الأجنبية التي ورثوها سواء كانت فارسية أو أوربية أو سلجوقية أو إلخانية مما كانت متداولة في الأناضول،[1] ثم اخذوا يضربون نقودا خاصة بهم لاسيما النقود الفضية والتي عرفت بالأقجة وهي لفظة تركية تعني النقود الضاربة إلى البياض وتعرف باليونانية آسبرون،[2] ويمكن تقسيم النقود العثمانية حسب نوع المعدن.

المطلب الأول: النقود الذهبية.

منذ أن بدأت الدولة العثمانية بضرب الأقجة وجعلها وسيلة الدفع وخاصة في المعاملات المحلية لاسيما بعد التوسع في الأراضي الذي شهدته الدولة خلال حروبها وفتوحاتها حيث وجدت من الضروري العمل على إصدار طريقة دفع معترف بها في شرق البحر المتوسط ما دفع العثمانيون نحو إصدار نقود ذهبية،[3] وقد استخدموا الذهب الذي كان يأتيهم بالدرجة الأولى من مناجم البلقان[4] وقد حافظت النقود الذهبية العثمانية على جودتها بسبب الحفاظ على نقاوتها وعيارها العالي لتتماشى مع مثيلاتها من دوكا البندقية والنقود الذهبية لمعظم الدول الأخرى حول البحر الأبيض المتوسط[5] لعبت النقود دورا هاما في الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية باعتبارها رسمية صادرة عن الدولة فقد جسدت صورة الحاكم سواء كان سلطانا أم خليفة من خلال العبارات والألقاب التي حملتها وهذا الأمر برز واضحا على النقود العثمانية من خلال الألقاب التي استخدمها السلاطين لأنفسهم إذ أنها تكشف مفهوم السيادة العثمانية التي ظهرت في الوثائق الرسمية بدقة وعناية

---

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص71.

[2]. العزاوي عباس، المرجع السابق، ص143.

[3]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص120.

[4]. مناجم البلقان : كنت مناجم منطقة القرم غنية بالذهب التي استفادة منه البندقية في تجارتها، أما مناجم الذهب التي أتت في المرتبة الثانية في العالم القديم وتغذي أوربا فكانت بالسودان وكان ينتقل الذهب عبر البحر الأبيض المتوسط، أنظر : أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص661.

[5]. باموك شوكت، المرجع السابق، ص139.

خان،[1] شاه،[2] خاقان،[3] خليفة،[4] سلطان،[5] وتجدر الإشارة إلى لقب سلطان كان من أكثرها استخداما وشيوعا منذ العهد الإسلامي الأول استنادا إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. [6]

السلطان محمد الفاتح 855هـ-886هـ/1451م-1481م أول دينار عثماني (الشكل1) ضرب في عهده ولم يعين له اسم إنما قيل له آلتون أو سكة حسنة وهذه التسمية لم يشع استعمالها،[7] استعمالها،[7] إلا أننا نجد في سجلات الموازنات السنوية للدولة العثمانية كلمة سكة حسنة إشارة إلى النقود الذهبية،[8] كما عرفت أيضا باسم السلطاني، أما بالنسبة للوزن و العيار فقد تم اعتماد معايير دوكا البندقية وذلك تماشيا مع ما كان متبعا في الدول الأخرى الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط وأن أي نقد ذهبي بتغيير هذه المقاييس لا يكتب له الاستمرار، وأعطيت التعليمات لدور الضرب بضرب 129 قطعة نقدية سلطانية من 100 مثقال،[9] من الذهب وبنسبة(عيار 0.997)أي أن الدولة قد امتنعت عن تغيير مقاييس النقود الذهبية وذلك لسببين رئيسيين أولها التقيد بالمقاييس الدولية القائمة وثانيها أن الفوائد المالية التي يمكن أن تجنيها الدولة من وراء تخفيضها العيار الذهبي

---

[1]. خان : لقب كان يطلق في الأصل على شيوخ الأمراء في قبائل التتار ثم صار عاما على السلطنة، أنظر: الأب أنستانس الكرملي، المرجع السابق، ص 150.

[2]. شاه : لفظ فارسي بمعنى ملك أو سيد وكان يطلق على ملوك الفرس، أنظر: الباشا حسن، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978م، ص 352.

[3]. خاقان : واصلها (قان قان) أو(قان القانات) وهو لقب خاص بكبراء المغول هذا وقد دخل اللقب الإسلام فأطلق على رؤساء الترك من المسلمين ومن أقدم استعمالاته على النقود الإسلامية على سكة بخارى، أنظر : نفسه ص 271.

[4]. خليفة : هو في الأصل لخلفاء الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ثم استخدمه الأمويون والعباسيون ويدل على رئاسة دينية أكثر من الدلالة السياسة، أنظر : الأب أنستانس الكرملي، المرجع السابق، ص149.

[5]. سلطان : هو اسم أعظم الرتب ونقش على النقود (السلطان بن السلطان) أو(سلطان البريين والبحرين) و البران هما بر أسيا وأوربا، والبحرين هما بحر الروم والبحر المتوسط، أنظر : نفسه، ص150.

[6]. {إن عندكم من سلطان بهذا أتقولون على الله ما لا تعلمون}سورة يونس،آية 68، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم {السلطان ظل الله في الأرض من أكرمه أكرمه الله ومن أهانه أهانه الله }رواه الترميذي.

[7]. عباس العزاوي ، المرجع السابق، ص132.

[8]. ثريا فاروقي ، المرجع السابق ، ص96، جدول واحد.

[9]. مثقال : قدره 72 حبة شعير من الشعير المقطوع مادون من طرفيه كما قدروه بـ 600 حبة خردل البري المتوسط وهو يساوي 22 قيراطا، أنظر : الأب أنستانس الكرملي، المرجع السابق، ص58.

للسلطانية قليل جدا لكون التزامات الدولة العثمانية كانت محددة بالأقجة،[1] وليس من المستبعد أن العثمانيين قد تأثروا في ذلك بالبيزنطيين فكما هو معروف عموما لأباطرة البيزنطيين قد حافظوا على نقاوة الدينار البيزنطي في مختلف الظروف مهما كانت صعبة وبذلك قبلت دنانيرهم الذهبية في التجارة في جميع أنحاء العالم ومن ضمنها الهند والصين حتى العرب في العصر الجاهلي كانت لهم ثقة عالية بالدينار البيزنطي وكانوا يستعينون ليس كعملة بل ك (تبر)عالي النقاوة،[2] وكانت دار ضرب القسطنطينية أهم دور ضرب النقود في الدولة العثمانية وقد ورثها العثمانيون عن البيزنطيين بكامل قواعده وأصول ضرب النقود إضافة إلى ذلك قرب القسطنطينية من مناجم الذهب في البلقان ولكونها عاصمة الدولة فقد استقطبت حركة استثمار قوية من قبل الأثرياء الذين كانوا يستهلكون جزا كبيرا من تلك النقود،[3] وصفت النقود الذهبية زمن السلطان محمد الفاتح بأنها سيئة الضرب ويذكر أنه تم الاستعانة بأحد الأوربيين وكان قد منح التابعية العثمانية وأعتنق الإسلام وتسمى بـ (فرج مصطفى) وكان على دراية بالنظام النقدي فتمكن من إصلاح حال النقود العثمانية الذهبية منها والفضية وقوبلت نقوده بالاستحسان.[4]

السلطان بايزيد الثاني 886هـ–918هـ/1481م–1512م، لقد حافظ على وضع الدينار السلطاني الذهبي شكلا وقيمة كما في عهد والده وكان السلطاني الذهبي يضرب في دار ضرب القسطنطينية وسيرز،[5] وحمل السلطاني الذهبي المأثورة، في الوجه اسم، سلطان بايزيد بن محمد خان عز نصره ضرب القسطنطينية سنة 886 وأما الظهر حمل عبارة، ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر، ويلاحظ على النقود العثمانية أنها لم تكن تحمل شهادة التوحيد والأدعية الدينية التي

---

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص 123- 126 - 142

[2]. البلاذري أحمد بن يحي بن جابر (ت 279)، فتوح البلدان ،تح. رضوان محمد رضوان ،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1978، ص452

[3]. نايف القسوس، نميات نحاسية أموية جديدة من مجموعة خاصة مساهمة في إعادة نظر في نميات بلاد الشام ،منشورات البنك الأهلي الأردني ،الأردن ،2004 ،ص 73

[4]. وليم قازان، المسكوكات الإسلامية – مجموعة خاصة، د.ط، لبنان، 1983، ص139.

[5]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص124.

كانت تنقش على النقود العربية الإسلامية منذ الإصلاح النقدي الذي بدأه عبد الملك بن مروان سنة 77هـ/696م واستبدلوها بالألقاب الفخرية للسلطان الحاكم إضافة إلى أنهم ثبتوا في ظهر النقد السنوات التي مرت منذ بداية حكمهم وسنة ضربها كما أنها حملت التاريخ الهجري واستخدموا الأرقام بدل الحروف في كتابة تاريخ الضرب.[1]

السلطان سليم الأول 918هـ–926هـ/1512م–1520م، أمر بضرب نقود ذهبية في سنة جلوسه على العرش 918هـ /1512م عرفت بين الناس باسم(سلطاني)وبدأ ضربه في عدة دور ضرب جديدة في شرق الأناضول وضربت في دور ضرب دمشق وحلب ومصر،[2] وقد حرص السلطان سليم الأول منذ دخوله مصر على ضرب النقود باسمه ليس فقط بسبب نقود المماليك وما مكتوب عليها من آيات قرآنية كريمة واحتجاجه عليها بسبب أن من يتداولها نصارى واليهود وبقية الملاحدة فيدنسونها بل لأن السكة هي إحدى شارات الملك الرئيسية وعلامة على خضوع مصر لحكمه وقد استمرت السكة والخطبة باسمه بعد خروجه من مصر عائدا إلى القسطنطينية.[3]

هكذا أصبحت مصر ولاية عثمانية وواحدة من المراكز الرئيسية لضرب النقود الذهبية في الدولة العثمانية منذ عام 923هـ/1517م فقد ألغى العثمانيون شهادة التوحيد والرسالة المحمدية والآيات القرآنية المكتوبة على النقود في مصر واستبدلوها بالألقاب الفخرية لسلطان العثماني فقط،[4] وأن هذا التغيير كان يراد به تحقيق أكبر فائدة لبيت المال العثماني من خلال الفرق بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية إذ كثيرا ما كانت تلجأ الدولة العثمانية وقت إرسال الجزية السنوية من مصر إلى إستانبول إلى تخفيض قيمة النقود المتداولة الأمر الذي يزيد عبء الضرائب على دافعيها.[5]

---

[1]. وليم قازان، المرجع السابق، ص139.

[2]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص124.

[3]. محمد بن أحمد الحنفي ابن إياس، المرجع السابق، ص215.

[4]. حسن محمود الشافعي، المرجع السابق، ص111.

[5]. عبد الرحمان فهمي، المرجع السابق، ص113– 114.

وقد أطلق على النقود الذهبية المضروبة بمصر (أشرفي) وتمييزا لها عن الأشرفي المملوكي فيقال (أشرفي ذهب عثماني) ،[1] كان الأشرفي المضروب في مصر يساوي سعر صرف السلطاني الذهبي المضروب في الأماكن الأخرى في الدولة العثمانية.[2]

السلطان سليمان القانوني 926هـ–974هـ/1520م–1566م، لقد زاد حجم إنتاج السلطاني الذهبي بشكل ملفت في عهده ومع ظهور مناجم الذهب ومما لاشك فيه أن الاستيلاء على مصر ووصول الدفعات السنوية منها إلى خزينة إستانبول بالذهب قد أدى إلى ازدياد كبير في إنتاج النقود السلطانية الذهبية[3]، ضربت النقود الذهبية في عهد السلطان سليمان الأول على طراز والده حال جلوسه على العرش سنة 926هـ /1520م (الشكل2) إلا أنها اختلفت في تنوع عباراتها،[4] إذ ضربت في دار ضرب القسطنطينية،[5] وأماسيا وأمد وأدرنه وبورصة ومازدين وبغداد وبلغراد وحلب ودمشق ومصر وطرابلس غرب والجزائر وتبريز،[6]

وتعد النقود الذهبية المضروبة في القسطنطينية نقودا من الصعب الحصول عليها وقد يعود السبب في ذلك إلى أنها قد حافظة على جودتها من حيث الوزن والعيار مقارنة بما كان يضرب في دور ضرب الولايات الأخرى خاصة مصر التي شاع الغش في نقودها مما دفع بدار ضرب القسطنطينية إلى إعادة صهر نقودها لارتفاع نسبة نقائها.[7]

---

[1]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص21.

[2]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص187 – 188.

[3]. نفسه، ص124 – 125.

[4]. عامر محمود، المرجع السابق، ص169.

[5]. حسن محمود الشافعي، المرجع السابق، ص112.

[6]. سيد محمود السيد محمود، المرجع السابق، ص117.

[7]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص 30.

أما النقود الذهبية المضروبة في الحلة بولاية بغداد سنة 960هـ/1552م فقد حملت العبارات العادل الكامل، سلطان أبو اللطف سليمان شاه ابن السلطان سليم عز نصره ،أو سلطان البريين والبحرين ضرب حلة خادم الحرمين الشريفين[1]، أما ما ضرب في الموصل فقد حمل العبارة سلطان لبريين والبحرين وعبارة الدعاء خلد الله ملكه وسلطنته.[2]

والمقصود بلقب البريين والبحرين هو أرض أوربا وآسيا والبحرين الأسود والمتوسط والتي كانت جميعها خاضعة لنفوذ العثمانيين منذ فتحهم القسطنطينية وبلاد الشام ومصر وشمال إفريقيا،[3] تظهر النقود الذهبية المضروبة في عهد سليمان القانوني قدرا كبيرا من التشابه في طرازها بصرف النظر عن دور الضرب التي أنتجتها وقد عرفت تلك النقود الذهبية في بداية حكمه (الأشرفي الذهبي السليماني)أو(الدينار السليماني) ،[4] وفي سنة 960هـ/1552م خفضت النقود الذهبية حيث انخفض السلطاني من (3.559 غرام)إلى (3.545 غرام)وبذلك صار يضرب من 100 مثقال من الذهب الخالص 130 سلطاني بعد أن كان 129 سلطاني منذ عهد محمد الفاتح.[5]

السلطان سليم الثاني 974هـ-982هـ/1566م-1574م، النقود الذهبية التي ضربت في عهده تحمل جميعها تاريخ جلوسه على العرش 974هـ/1566م وقد اقتفى في نقوده الذهبية أثر والده فجاءت الدنانير حاملة على الوجه عبارة سلطان سليم خان بن سليمان خان عز نصره ضرب في القسطنطينية 974 وحمل الظهر عبارة ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر، وذلك على جميع النقود المضروبة في دور الضرب العثمانية والولايات التابعة لها.[6]

---

[1]. عباس العزاوي، المرجع السابق، ص114.

[2]. سيد محمود السيد محمود، المرجع السابق، ص117.

[3]. أحمد السيد الصاوي ، المرجع السابق، ص 33.

[4]. محمد بن أحمد الحنفي ابن إياس، المرجع السابق، ص 88.

[5]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص110.

[6]. سيد محمود السيد محمود، المرجع السابق، ص117.

أما النقود الذهبية التي ضربت في دار ضرب تلمسان،[1] في الجزائر عام 974هـ/1566م فقد كانت على طراز الموحدين،[2] وتعد نقودا نادرة فشكلها كان دائريا يحصر داخله مربعات مزدوجة تلامس الدائرة من الداخل وتشكل بذلك أربعة قطع دائرية تضم هي الأخرى كتابات نسخية مغربية وقد تراوح وزنها بين(1.4 و2.4 غرام)وقطرها بين 32 و35 ملم،[3] وحملت المأثورة على الوجه عبارة صاحب النصر والعدل والتسامي وعلى الظهر مالك البريين والبحرين والشامين والعراقيين،[4] وعبارة الدعاء خلد الله ملكه إضافة إلى لقب السلطان له ولوالده وقد نجد نقود تخلو من تاريخ ومكان الضرب،[5] وكان وزن السلطاني الذهبي في عهد سليم الثاني يعادل 60 أقجة وعيار 999 في الألف ويلاحظ نقاوة الذهب الشبه كاملة.[6]

السلطان مراد الثالث 982هـ–1004هـ/1574م–1595م،[7] إن أقدم العملات الذهبية الموجودة في المتاحف تتماشى مع تاريخ جلوس ،على العرش عام 982هـ/1574م وجاء على الوجه عبارة سلطان مراد شاه بن سليم خان عز نصره ضرب في مصر سنة 982 وحمل الظهر عبارة ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر،[8] وأدت الحروب التي جرت في عهد السلطان مراد الثالث

---

[1]. تلمسان : قاعدة المغرب الأوسط وهي مدينة عظيمة قديمة فيها أثار كثيرة للأوائل تدل على أنها كانت دار مملكة لأمم سالفة فقد كانت دار مملكة الزناتة و حواليها قبائل كثيرة من الزناتة والبربر وهي كثيرة الخصب والرخاء وكثيرة الخيرات والنعم ،أنظر: محمد عبد المنعم الحميري، المرجع السابق، ص135.

[2]. الموحدين: قامت دولة الموحدين في شمال إفريقيا والأندلس أسسها محمد بن تومرت سنة 524هـ/1129م وانتهت دولتهم 668هـ/1269م بعدما قضى عليها بنو مرين هذا وقد ضرب الموحدون نقود خاصة بهم في عدة مدن ضرب في المغرب العربي، أنظر: النبراوي رأفت محمد، النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس حتى التاسع ميلادي، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص 269.

[3]. يمينة درياس، المرجع السابق، ص91- 102.

[4]. العراقيين: هي منطقة موجودة بين النهرين أي إيران الحالية ويسميها البعض بالعراق العربي والعراق الفارسي، أنظر : حسن الباشا، المرجع السابق، ص337.

[5]. سيد محمود السيد محمود، المرجع السابق، ص117- 118.

[6]. الحسيني محمد باقر، نظرة على مسكوكات العراق، مجلة المسكوكات، مج1، ع2، بغداد، 1969، ص75- 80.

[7]. ولد مراد الثالث بن سليم الثاني عام 953هـ/1546م وتوفي 1003هـ/1596م وله من العمر 50 سنة وكانت مدة حكمه 21 سنة تقريبا، أنظر: فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص113- 117.

[8]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص36- 37.

الثالث إلى استنزاف قوى الدولة الاقتصادية والعسكرية إلى تخفيض نقودها بشكل جعل سعر الذهب يرتفع حسب تلك الظروف من 60 أقجة للسلطاني الذهبي الواحد إلى 120 أقجة،[1] وذلك عام 995هـ/1586م، [2] إن الفرق الكبير بين سعر صرف الأقجة والسلطاني الذهبي له نتائجه السلبية على أسعار البضائع ومن ثم ازدياد الغلاء وازدياد عمليات السوق السوداء وانتاب النقود الذهبية فترة ضعف أدت إلى جمع النقود الذهبية من السوق العثمانية إذ سحبت من التبادلات التجاري لفتح المجال أمام النقود الفضية لتلعب دورا رئيسيا في السوق الداخلية والخارجية نتيجة دخول كميات هائل من الفضة الأمريكية إلى الأراضي العثمانية في العقد التاسع من القرن العاشر هجري والسادس عشر ميلادي.[3]

السلطان محمد الثالث 1004هـ-1012هـ/1595م-1603م،[4] حملت النقود الذهبية ،تاريخ توليه العرش عام 1003هـ/1595م وكانت على نمط النقود التي ضربها أبوه من حيث الوزن والزخرفة وضربت في دور ضرب (أماسيا ،أمد،بغداد ،بورسة ،بوسنة ،بوسنه تراي ،الجزائر ،دمشق ،حلب ،مصر ،تونس ،سيدره قابسي) ونتيجة للوضع غير المستقر للدولة فقد ارتفع سعر صرف السلطاني الذهبي نسبة إلى الأقجة ارتفاعا غير مسبوق إذ وصل في عام 1005هـ/1597م من 220 إلى 300 أقجة[5]، وسميت هذه النقود بزر المحبوب أي الذهب المحبوب، وضرب زر المحبوب في مصر بذات الوزن المقرر له هو 3.448 غرام وكان العيار 980 من الألف وهو مقدار أقل مما كان مقدرا له من قبل الدولة ألا وهو 996 من الألف و تعددت الأسماء التي أطلقت على نقود السلطان محمد

---

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص255.

[2]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص134.

[3]. موفق المرجة، المرجع السابق، ص44.

[4]. محمد بن مراد وهو السلطان الثالث عشر من آل عثمان جلس على العرش 1003هـ/1595م وتوفي 1012هـ/1603م فكانت فكانت مدة حكمه 8 سنوات وشهر، أنظر : محمد بن أبي السرور البكري ألصديقي ، المرجع السابق، ص254.

[5]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص254.

الثالث ففي بداية تداولها عرفت بالذهب السلطاني الجديد أو ألشريفي الجديد وقيل سلطاني أو شريفي أو زر المحبوب الذهب السلطاني الجديد.[1]

السلطان أحمد الأول 1012هـ–1026هـ/1603م–1617م، تنوعت عبارات النقود الذهبية التي ضربت في سنة جلوسه على العرش 1012هـ/1603م وحملت النقود المضروبة في دور الضرب (أرضووم، وساقيز، وتوقات) على الوجه عبارة سلطان أحمد بن محمد خان عز نصره ضرب في مكان الضرب سنة 1012 وحمل الظهر عبارة ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر،[2] استمر عهد السلطان أحمد الأول بعدم الاستقرار المالي إذا كان السلطاني الذهبي الواحد يعادل 120 أقجة وفي سنة 1026هـ/1617م أصبح يعادل 130 أقجة مما يدل على حصول زيادات بنسبة عشر أقجات.[3]

السلطان مصطفى الأول 1026هـ–1027هـ/1617م–1618م،[4] تولى عرش السلطة لمرتين دامت الولاية الأولى 3 أشهر والولاية الثانية عام (1031هـ–1032هـ/1622م–1623م) ،[5] لتظهر نقود ذهبية خلال ولايته الأولى في دور الضرب المحلية أما ما ضرب في مصر و حلب سنة 1026هـ–1617م وحملت المأثورة عبارة سلطان البريين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان وعبارة الدعاء عز نصره واقترن اسمه بلقب السلطان و اقترن اسم أبيه بلقب خان،[6] خلال فترة ولايته الثانية ضربت نقود نقود تحمل تاريخ جلوسه على العرش عام 1031هـ/1622م في دور ضرب القسطنطينية ودمشق ومصر وحملت عبارة الدعاء عز نصره.[7]

---

[1]. أحمد السيد الصاوي ، المرجع السابق، ص38.

[2]. نفسه، ص39.

[3]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص42.

[4]. ولد مصطفى الأول بن محمد الثالث في عام 1001هـ/1592م وتوفي عام 1044هـ/1639م، أنظر : يوسف أصاف، المرجع السابق، ص91.

[5]. عبد القادر ده ده أوغلو، المرجع السابق، ص62.

[6]. السيد محمود سيد محمود ، المرجع السابق، ص120.

[7]. أحمد السيد الصاوي ، المرجع السابق، ص40.

السلطان عثمان الثاني 1027هـ–1032هـ/1618م–1622م، ضربت النقود الذهبية عند اعتلائه العرش عام 1027هـ /1618م في دور ضرب (القسطنطينية وحلب و أمد و دمشق و مصر)وحملت المأثورة التقليدية على الوجه عبارة عثمان بن أحمد خان عز نصره ضرب في أمد سنة 1027 وحمل الظهر عبارة سلطان البريين خاقان البحرين السلطان بن السلطان، وكانت نقود السلطان عثمان الثاني نادرة للغاية.[1]

السلطان مراد الرابع 1033هـ–1050هـ/1623م–1640م، على العرش لم يقتصر في ضرب نقوده الذهبية على تاريخ جلوسه 1032هـ/1623م بل ضربها في تواريخ مختلفة من تاريخ سلطنته ففي عام اعتلائه العرش أمر بضرب نقود ذهبية في القسطنطينية وحلب أطلق عليها اسم السلطاني،[2] وأخرى في مصر عرفت باسم أشرفي وقد حملت هذه النقود كالمعتاد ،على الوجه عبارة سلطان مراد بن أحمد خان عز نصره ضرب في مصر سنة 1032 وجاء على الظهر عبارة سلطان البريين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان.

السلطان إبراهيم الأول 1050هـ–1058هـ/1640م–1648م، ضربت النقود الذهبية لعهده، والتي عرفت بزر المحبوب في مصر 1049هـ /1640م وحملت المأثورة في الوجه عبارة سلطان إبراهيم بن أحمد خان عز نصره ضرب مصر سنة 1053 وأما الظهر حمل عبارة سلطان البريين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان،[3] وما ضرب في دور ضرب تونس والجزائر حمل المأثورات التالية التالية على الوجه عبارة سلطان إبراهيم ابن أحمد خان عز نصره ضرب الجزاير 1050هـ وحمل الظهر عبارة سلطان البريين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان 1049هـ،[4] ويلاحظ على النقد في الجزائر نقش لتاريخين مختلفين على الوجهين إذ حمل الوجه سنة 1050هـ والظهر 1049هـ وهو تاريخ تولي السلطان إبراهيم الأول عرش السلطنة وهذه الحالة تميزت بها النقود الذهبية المضروبة في دور

---

[1]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص43.

[2]. السيد محمود سيد محمود، المرجع السابق، ص120.

[3]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص41.

[4]. وليم قازان، المرجع السابق، ص369.

ضرب الجزائر وتونس فقد كانت تضع التاريخ على النقود حسب التاريخ الهجري الصحيح الذي ضربت فيه في حين النقود المضروبة في بقية دور الضرب مؤرخة حسب سنوات حكم السلطان.[1]

السلطان محمد الرابع 1058–1099هـ/1648م–1687م، إن جميع النقود الذهبية كانت من زر المحبوب وضربت في دور ضرب القسطنطينية وبغداد ومصر عند اعتلائه العرش عام 1058هـ/1648م وحملت المأثورة على الوجه عبارة سلطان محمد بن إبراهيم خان عز نصره في القسطنطينية سنة 1085هـ/1648م فيما حمل الظهر عبارة سلطان البريين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان وكان الوزن 3.3 غرام والقطر 21 مليمتر،[2] وعرفت النقود الذهبية للسلطان محمد الرابع باسم (ألشريفي المحمدي) وترددت هذه التسمية في سجلات المحاكم الشرعية والمصادر التاريخية فهي في بعض الوثائق (الذهب ألشريفي السلطاني المحمدي) أو(الذهب ألشريفي المحمدي)،[3] ضرب (الشريفي أو زر المحبوب) في القسطنطينية ومصر سنة 1099 وهي سنة جلوس سليمان الثاني، على العرش وحملت النقود الذهبية التي في مصر على الوجه عبارة السلطان سليمان بن إبراهيم خان عز نصره ضرب في مصر سنة 1099 وجاء على الظهر عبارة سلطان البريين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان،[4] في حين ما ضرب في طرابلس غرب وتونس سنة 1099هـ–1102هـ/1687م–1691م حملت المأثورة في الوجه عبارة سليمان بن إبراهيم خان عز نصره ضرب في طرابلس غرب 1099 في حين حمل الظهر عبارة صاحب العز والنصر في البر والبحر.[5]

السلطان أحمد الثاني 1103هـ–1107هـ/1691م–1695م، عند توليه عرش السلطنة سنة 1103هـ/1691م ضربت النقود الذهبية (الشريفي) أو(زر المحبوب) في دور ضرب القسطنطينية

---

[1]. نايف القسوس وخلف الطروانة، مسكوكات العالمين القديم والإسلامي، د.ط، منشورات البنك العربي، 1991م، ص90.

[2]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص43.

[3]. نفسه، ص4.

[4]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص48.

[5]. وليم قازان، المرجع السابق، ص371 .

ومصر وتونس وحملت المأثورة ذاتها على الوجه عبارة السلطان أحمد بن إبراهيم خان عز نصره ضرب في مصر سنة 1103 والظهر حمل عبارة سلطان البريين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان.[1]

السلطان مصطفى الثاني 1107هـ–1115هـ/1695م–1703م، وفي أواخر القرن الحادي عشر هجري والسابع عشر ميلادي توقف ضرب ألشريفي مع عودة الذهب من مصر وأماكن أخرى، عاودت دور الضرب العثمانية ضرب نقود ذهبية أطلق عليها اسم (ذات الطغراء) أو(طغرالي) وذلك بعد اعتلاءه العرش سنة 1106هـ/ 1695م،[2] علما أن الطغراء استخدمت على النقود الفضية والفلوس النحاسية ليتم استخدامها أخيرا على النقود الذهبية في عهد مصطفى الثاني وقد ضربت النقود الذهبية في دور ضرب (القسطنطينية وأدرنة وأزمير ومصر وتونس)، ففي عام 1109هـ/1697م ضربت نقود جديدة عرفت (جديد أشرفي) ،[3] بعيار 0.970 حملت المأثورات ذاتها وكان الغرض وراء ضربها هو توفير مبالغ كافية لتمويل الحرب التي خرج إليها الجيش العثماني لمحاربة روسيا في ذلك العام،[4] وامتازت تلك النقود بقلة عيارها وذلك لإصدار أكبر كمية ممكنة منها، وضربت دار ضرب مصر النقود الذهبية(الشريفي) بشكله الجديد ذي طرة،[5] وحدد عيار ذي الطرة بـ 22 قيراط وكان وزن وزن كل 100 دينار تعادل 115 درهم مصري،[6] وقد شاع استخدام النقود الذهبية ذات الطغراء في في كل بلاد العالم العربي التي استولى عليها العثمانيون وذلك لارتفاع عيارها وجمال نقشها حتى تزينت بها النساء كقلائد أو أقراط وكانت قيمتها تساوي 37.5 قرش.[7]

السلطان أحمد الثالث 1115هـ–1143هـ/1703م–1730م، في بداية اعتلاءه عرش السلطنة عام 1115هـ/1703م ضربت النقود الذهبية وهي تحمل في الوجه طغراء أو السلطان أحمد

---

[1]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص49.

[2]. خليل إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص 665.

[3]. وليم قازان، المرجع السابق، ص140.

[4]. وديع أبو زيدون ، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، ط2، لبنان، 2011م، ص182.

[5]. أحمد شلبي، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني، د.ط، القاهرة، 1978، ص 201.

[6]. علي مبارك، المرجع السابق، ص149.

[7]. عبد الرحمان فهمي، المرجع السابق، ص117.

وعلى الظهر ختم دار الضرب وتاريخ الضرب في سنة 1115، إذ حملت اسم إسلامبول،[1] (الشكل3) بدلا من القسطنطينية ولذا تعتبر أول نقد ذهبي يضرب بدار ضرب القسطنطينية ويحمل اسم إسلامبول وعرفت بـ (الفندقلي أو البندقلي) وبلغ وزنها 3.45 غرام وسماها العامة الفندق أو البندق،وهي لفظة تدل على جمال تصميمها، ويذكر أن اختيار وضع اسم إسلامبول كأسلوب من أساليب حماية النقود الذهبية من الشبه مع الفلوس النحاسية التي قد تغري بعض الناس بتدليسها عن طريق طلائها بالذهب كنوع من الغش،[2] وضربت دنانير الفندقلي بمصر بوزن رسمي قدره(3.51 غرام) إلا أن هذا الوزن لم تلتزم به دار الضرب المصرية بل ضربته ناقصا فجاء الوزن (3.21 غرام)كما ضربت أنصاف الفندقلي في مصر مماثلا للأنصاف المضروبة في إسلامبول من حيث الوزن إلا أنها اختلفت في العيار إذ كان عيار ضرب العاصمة 965 من الألف مقابل 954 من الألف لتلك المضروبة في مصر، وفي آخر عهد السلطان أحمد انخفض وزن وعيار أنصاف الفندقلي المضروبة بمصر ليصبح وزنها (1.64 غرام)وعيارها 938 من الألف.[3]

وضربت أيضا نقود ذهبية ذات السلسلة (زنجيرلي) في عام 1127هـ/1713م،[4] ومعناه ذات السلسلة لإحاطته بالأشكال من الحبيبات المتماسة الشبيهة بالسلسلة،[5] وقد استمر ضرب الزنجيرلي بمصر وفق قوالب ضرب أحضرت من إستانبول حتى عام 1137هـ/1724م وحدد عياره بـ 23 قيراط،[6] في نجد سلطاني ذهبي من ضرب تونس وقد حمل تاريخين مختلفين لسلطانين مختلفين فعل الوجه سنة 1115هـ وتقع ضمن سلطنة مصطفي الثاني فيحين حمل الظهر سنة 1137هـ وتقع ضمن سلطنة أحمد الثالث[7]، ومن المعلوم أن دور الضرب تحتفظ دائما بقوالب الضرب عند انتهاء كل سنة

---

[1]. إسلامبول: هي كلمة مأخوذة من اليونانية (eistenpolin) أي نحو المدينة وكان جواب الفاتحين الذين كانوا يسألون الروم الذين يلاقونهم في طريقهم عن وجهة ذهابهم، أنظر : الأب أنستانس الكرملي، المرجع السابق، ص182.

[2]. وليم قازان، المرجع السابق، ص140.

[3]. علي مبارك، المرجع السابق، ص122.

[4]. خليل إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص665.

[5]. محمود عامر، المرجع السابق، ص173.

[6]. عبد الرحمان الجبرتي، المرجع السابق، ص51.

[7]. وليم قازان، المرجع السابق، ص 373.

وعليه يبدو أن تلك القوالب قد بقيت تحت يد الضارب بحيث وقع في خطاء دون أن ينتبه وربما يكون الضارب غير متقن تماما للقراءة والكتابة، وفي عام 1124هـ/1729م ضرب في العاصمة العثمانية زر المحبوب وذي الطغراء وحمل على الوجه اسم السلطان وتاريخ ومكان الضرب في حين حمل الظهر(سلطان البريين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان)وضرب الفندقي وزر المحبوب في فئات مختلفة وكانت فئات الأنصاف،[1] وكانت النقود الذهبية العثمانية قريبة من عيار دوكا البندقية لذلك لم تحدد الحكومة لها قيمة اسمية ثابتة فسعر صرفها تحدده الأسواق وكانت تقبل في المدفوعات إلى الدولة بحسب سعر صرفها الرسمي،[2] ومن الجدير بالملاحظة أن السلطان أحمد الثالث قد اتبع تدوين تاريخ ضرب النقد وليس سنة توليه السلطنة فقط وعليه فإن إطلاق القول بأن سلاطين بني عثمان كانوا يؤرخون لنقودهم بسنة توليهم السلطنة فقط ليس أمرا مطلقا.[3]

السلطان محمود الأول 1143هـ–1168هـ/1730م–1754م، إن جميع النقود الذهبية ،التي ضربت في دار ضرب إسلامبول ومصر قد حملت على الوجه طغراء السلطان محمود الأول وعلى الظهر عبارة ضرب في إسلامبول 1143، في حين ما ضرب في دور ضرب طرابلس غرب وتونس والجزائر لم تكن تحمل الطغراء وامتازت نقود السلطان محمود الأول بغنى وتنوع الزخارف التي تحيط بها.[4]

لقد حملت قوالب الضرب والخطبة اسم السلطان محمود الأول إلى مصر وعلى أن يضرب الزر المحبوب بوزن يتراوح (2.596 – 2.598 غرام) وعيار بين 875 – 958 إلا أنه ضرب بوزن (2.31 غرام وعيار 871 من الألف) غير أن وزن زر المحبوب تدهور أكثر، مما دعا السلطان إلى إصدار أمر 1147هـ/1734م بضرب زرا لمحبوب كاملا وكذلك أنصافه،[5] وقد عرفت الأنصاف باسم النصفية وقد حمل زر المحبوب على الوجه عبارة طغراء عز نصره ضرب إسلامبول 1143 وجاء على الظهر

[1]. محمود الجليلي، المكاييل والأوزان والنقود العربية، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م، ص253.

[2]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص306.

[3]. حسن محمود الشافعي، المرجع السابق، ص111.

[4]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص58.

[5]. علي مبارك، المرجع السابق، ص152.

عبارة سلطان البريين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان والطراز الثاني حمل في الوجه سلطان محمود بن مصطفى خان عز نصره ضرب مصر سنة 1143 وعلى الظهر عبارة سلطان البريين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان، أما أنصاف زرا لمحبوب فقد كانت نقوشها مختصرة لتلاءم حجم القطعة إذ اقتصر الوجه على الطغراء باسم السلطان بينما حمل الظهر تاريخ ومكان الضرب.[1]

ضرب السلطان محمود الأول أيضا نقودا ذهبية أكبر من الفندقلي عرفت بـ(المحمدية) لكنها لم تستخدم على نطاق واسع،[2] فانحصر ضرب النقود الذهبية بالفندقلي الذي يحمل طغراءه وحملت جميعها تاريخ توليه العرش عام 1143هـ/1730م، أما ما ضرب في مصر من دنانير الفندقلي فقد كانت على نوعين عرفت الأولى باسم (زنجيرلي مصر) ذات الطغراء والثانية (طغرالي مصر) ذات الطغراء أيضا واقتصرت نقوشه الوجه على طغراء السلطان في حين حمل الظهر مكان وتاريخ الضرب 1143هـ وضربت النقود الذهبية (السلطاني) بفئاتها الكاملة والنصف سلطاني والربع سلطاني في الجزائر وطرابلس غرب وتونس ويصادف على هذه النقود ألقاب (ضارب النضر صاحب العز والظفر في البر والبحر) وعبارات الدعاء (عز نصره) أو(عز الله نصره وأيده) أو(عز نصره ودام ملكه)، وحملت النقود الذهبية لمحمود الأول بعض الإشارات الخاصة والحروف العربية،[3]كما ضربت مضاعفات الفندقلي الأولى من فئة 2.5 والثانية من فئة الخمس فندقليات، وامتازت بحسن الصناعة وفخامة الزخرفة وكانت تحمل تاريخ جلوس السلطان 1143 واسم دار الضرب إسلامبول.[4]

المطلب الثاني: النقود الفضية .

كانت الأقجة أول نقد فضي عثماني، وقد تواترت المصادر في ذكر اسم أول سلطان قام بضربها، إذ يذكر إحسان أوغلي أن هناك أقجة محفوظة في المتحف الأثري العثماني تعود للقمان

---

[1]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص60.

[2]. جب هاملتون وبوون هارولد، المرجع السابق، ص116-117، هامش298.

[3]. يمينة درياس، المرجع السابق، ص171.

[4]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص63.

الأول (699-726 هـ/ 1299 – 1326 م) تزن 0.68غرام،[1] ويذكر محمد فريد بك "ولم يلبث عثمان أن حصل على امتيازات جديدة عقب فتحه قلعة قرة حصار سنة 688هـ /1289م نسخه الملك السلجوقي علاء الدين في السنة المذكورة لقب "بك" واقطعه كلفة الأراضي والقلاع التي فتحها وأجاز له ضرب العملة.[2]

تشير بعض المصادر إلى أن أول أقجة هي تلك التي ضربت في بورصة بحيث اتخذ السلطان أورخان أخاه علاء الدين وزيرا له وفوض له الأمور الإدارية نوفي سنة 729هـ /1328م فتح (ضربخانة)[3] وضرب نقودا كثيرة باسم أورخان.[4](الشكل4) حملت ألأقجة اسم السلطان أورخان لكنها خلت من مكان وسنة السك، إذ كانت تزن ستة قراريط (154غرام) وكانت بعيار (90,0) معتمدين ربع الدرهم الشرعي (الدرهم الشرعي يزن 183,3غرام) واستمرت على وزنها الأصلي إلى أيام السلطان محمد الثاني الفاتح وحافظت على عيارها إلى أيام السلطان بايزيد الثاني ثم حدثت تحولات في وزنها وعيارها لمرات عديدة .[5]

حملت الأقجة (الشكل4) على وجها "لا اله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحولها أسماء الخلفاء الراشدين " أما على ظهرها فحملت "اسم أورخان بن عثمان خلد الله ملكه ".[6]

تعتبر الأقجة الفضية الصغيرة هي الوحدة الأساسية عند العثمانيين التي تقابل الدرهم عند العرب، وقد حافظت على ميزتها كوحدة نقدية في بلاد الأناضول حتى القرن الحادي عشر الهجرية /السابع عشر ميلادي لذا تعرف الفترة الممتدة حتى بداية ضرب النقود الذهبية 882هـ /1477م في تاريخ النقود

---

[1]. خليل إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص667 .

[2]. فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص40 .

[3]. ضربخانة : مكان ضرب النقود وسكها، أنظر: يوسف آصاف، المرجع السابق، ص25 .

[4]. إبراهيم حليم بك ، تاريخ الدولة العثمانية العلية المعروف بكتاب التحفة الحلمية في تاريخ الدولة العلية، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 1988م، ص36.

[5]. عباس العزاوي، المرجع السابق ،ص 142– 143.

[6]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص65.

بأنها فترة أحادية المعدن،[1] أي وجود سلعة معيارية يمكن من خلالها قياس قيم السلع الأخرى، فالأقجة الفضية كانت الوحدة النقدية الأساسية لحساب قيمة النقود الأخرى مثل المناجير النحاسي وفيما بعد السلطاني الذهبي[2]، على ذلك يمكن القول بأن ألأقجة قد لعبت دورا مهما ورئيسيا في تحديد قيم السلع والنقود الأخرى ومنها النقود الأجنبية التي كانت ترد إلى الدولة العثمانية عن طريق التجارة، واستمر تداولها إلى ما يقرب من 360 سنة.[3]

لقد كانت الدولة تعني بكل التزاماتها من الضرائب الصغيرة والكبيرة، وعلى أساس ذلك أيضا كانت تجبى الضرائب من الولايات التابعة للدولة العثمانية مثل هنغاريا وبغداد والبصرة بنقود أخرى مساوية للأقجة ثم تحولت ألأقجة إلا أن هذا الإجراء بتفضيل ألأقجة على غيرها قد أدى إلى نتائج خطيرة على خزينة الدولة ،بسبب تعرض قيمة ألأقجة للانخفاض لأكثر من 80 % خلال القرن العاشر الهجري /السادس عشر ميلادي ،وبداية القرن الحادي عشر الهجري /السابع عشر ميلادي.[4] ميلادي.[4]

عهد السلطان مراد الأول (763–791هـ / 1362م – 1389م)، حملت الأقجة على وجهها اسم " مراد بن أما في عهد السلطان با يزيد الأول (791 – 806هـ/1389م-1402م) فقد ضربت الأقجة بطراز رئيسي واحد، وقد امتازت بحملها لتاريخ الضرب دون أن تحمل اسم دار الضرب. حملت على وجهها " بايزيد بن مراد " أما على ظهرها " خلد ملكه، 792. "[5]

تعد الأقجة التي ضربت في عهد الأمير سليمان جلبي على قدر كبير من الأهمية لأنها أول عملة عثمانية تحمل (الطغراء) وتعد اليوم من النقود النادرة. ومما تجدر الإشارة إليه إن الطغراء قد ظهرت هنا بشكل بسيط بعيد عن التعقيد، إذ يسجل اسم السلطان واسم والده ثم تطور رسم الطغراء ليتسم

---

[1]. خليل إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص663 .

[2]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص141.

[3]. علي عامر محمود، المرجع السابق، ص28.

[4]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص134– 135.

[5]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص68.

بالإتقان والتداخل الفني الجميل، في حين مأثورة الظهر كانت قد حصرت داخل شكل مربع وأحيط بأضلاع المربع من الخارج أسماء الخلفاء الراشدين الأربعة حملت على وجهها " طغراء (سليمان بن بايزيد)، أما على ظهرها " خلد ملكه ،806، أبو بكر، عمر، عثمان، علي.[1]

عهد السلطان بايزيد الثاني (886 –918هـ /1481 – 1512م)، حملت على وجهها " بايزيد ،بن ،محمد خان " أما على ظهرها فحملت " عز نصره، ضرب القسطنطينية، سنة 886 ".

عهد السلطان سليم الأول (918–926هـ/1512–1520م)، فقد ضربت عند توليه سدة الحكم سنة 918هـ/1512م، إذ كانت تعد من النقود القليلة والنادرة أحيانا ،لان ما وجد منها ليس من النوع اللافت للنظر من ناحية درجة النظافة والوضوح، والتي كانت قد ضربت في دور سك عديدة، مثل (أماسيا وامدوديا وديار بكر والقسطنطينية وغيرها).[2]

حملت هذه الأقجة على وجهها "سلطان سليم شاه بن بايزيد خان" أما على ظهرها فحملت " عز نصره ضرب قسطنطينية 918."[3]

عهد السلطان سليمان الأول القانوني (926 – 974هـ / 1520 – 1566م) عند اعتلاء السلطان سليمان القانوني العرش سنة 926هـ / 1520م، ضربت الأقجة في دور ضرب كل من المدن التالية (أماسيا وأمد وأنقرة وبلغراد وبورصة و أدرنة وخربط وقيصرية وقونية وسيرز وطرابزون ودمشق وحلب وبلغراد وغيرها)، حملت هذه الأقجة ألقاب لسليمان الأول مثل (سلطان وشاه)، أما اسم أبيه اقترن بلقب (شاه وخان)، إضافة إلى عبارة الدعاء (عز نصره).[4] (الشكل5) حملت على وجهها " سلطان ،سليمان شاه ،بن سليم خان " أما على ظهرها فحملت " عز نصره، ضرب، نوار

---

[1]. رأفت محمد النبراوي، الخط العربي على النقود الإسلامية، مج، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ع8، 1987م، ص 24.

[2]. علي عامر محمود، المرجع السابق، ص97.

[3]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص73.

[4]. علي عامر محمود ،المرجع السابق، ص98 .

،سنة 926"، كما ضربت أقجة بقيمة عشرة أقجات في دار ضرب القسطنطينية عام 930هـ/ 1524م.[1]

عهد السلطان سليم الثاني (974 – 982هـ / 1566 – 1574م)، ضربت الأقجة عن اعتلاء هذا الأخير العرش سنة 974هـ / 1566م في دور ضرب مختلفة منها (أماسيا وبلغراد وكنجة و أدرنة وفوج وسدرة وقبسي وسيرز وأسكوب)، وقد اقترن اسم سليم بلقب (سلطان) وأحيانا بلقب (شاه)،كما اقترن اسم أبيه بلقب (خان وشاه) إضافة إلى العبارة الدعائية المألوفة (عز نصره).[2] (الشكل6) وضربت الدراهم الفضية في دور ضرب (بلغراد ودمشق) وكانت مأثوراتها شبيهة بالدراهم المضروبة في عهد أبيه .[3] حملت على وجهها " سلطان، سليم، بن، سليمان، خان " وحملت على ظهرها " عز نصره، ضرب، سدرة قابسي، 974 ". ضربت الأقجة في عهد السلطان سليم الثالث (928 – 1003هـ / 1574 – 1595م) عند اعتلائه العرش سنة 982هـ / 1574م، حيث ضربت في دور سك مختلفة مثل (أماسيا وبورصة وأمد وأنقرة وغيرها من دور الضرب الأخرى).[4]

بقيت الأقجة حتى عام 993هـ / 1585م تسك من الفضة النقية دون إضافة أي معادن رخيصة، لكن بعد تخفيضات عام 993هـ – 995هـ / 1585م بدأت تضاف كميات غير محدودة من النحاس إلى الفضة،[5] وقد ثار الجند الانكشاري وقتلوا أمير أمراء ولاية الروميللي والدفتر دار وأمين دار الضرب، بسبب نقص رواتبهم نتيجة انخفاض القيمة الشرائية للنقود.[6]

عهد السلطان مراد الثالث، أصبحت الدراهم الفضية أكثر شيوعا، وضربت في دور ضرب معينة (أمد وبغداد وحلب ودمشق وطرابلس وارضروم وكنجة، وتبريز)، أما ما كان يضرب في دار ضرب مصر فقد كان نادرا وغالبا ما تظهر تلك الدراهم مثقوبة، ومن المرجح أنها كانت تستعمل

---

[1]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص74.

[2]. علي عامر محمود، المرجع السابق، ص99.

[3]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص75.

[4]. علي عامر محمود، المرجع السابق، ص 99.

[5]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص254.

[6]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص111 .

للزينة،كما تنوعت الزخارف التي نفذت على وجهي تلك الدراهم، وحمل بعضها الأخر الطغراء (سلطان مراد بن سليم خان)، أما المأثورات فقد تنوعت لكنها في الغالب لم تخرج عن تلك التي ألفناها، حملت على وجهها " سلطان مراد بن سلطان سليم، خان " أما على ظهرها فحملت " خلد الله ملكه وسلطانه سنة 9825، وفي دائرة وسطية (ضرب حلب) "، وضربت أنصاف الدراهم إلى جانب الدراهم وتراوحت أوزانها بين (2.00 غ – 2.70 غ).

عهد السلطان محمد الثالث (1003 –1012هـ /1595 – 1603م)، ضربت الأقجة عند توليه العرش سنة 1003هـ / 1595م، في عدة دور ضرب عديدة منها (أمد وأنقرة وبلغراد وبورصة والقسطنطينية و أدرنة وحلب وغيرها). أما الدراهم الفضية فقد كانت مثيرة للاهتمام كون الوجه منها حمل الطغراء، في حين حمل الظهر زخارف متنوعة تخللت مساحة النقد وهو دليل عناية السلاطين العثمانيين بنقودهم وبما تحمله من مأثورات حملت على وجهها " نقش الطغراء (سلطان بن محمد بن مراد خان) " وحملت على ظهرها في الأعلى " عز نصره " وفي الأسفل " سنة 1003" وفي الوسط " في أمد ".[1]

عهد السلطان احمد الأول (1012 – 1026هـ / 1603 – 1617م)،كانت النقود الفضية المضروبة في عهد السلطان احمد الأول متوفرة ومن السهل الحصول عليها إلا ما كان يضرب في دور ضرب (الجزائر ومصر وبلغراد وقبرص)، حيث كانت نادرة ،وقد حملت الدراهم الفضية على الوجه الأول الطغراء نفي حين حمل الوجه الثاني عبارة الدعاء (خلد ملكه) ومكان وسنة الضرب[2].(الشكل) في خلال هذه الفترة بقي مئة درهم فضة يعادل 950 أقجة، أي أن وزن ألأقجة (0.337 غ) وعاد السلطاني الذهبي الواحد يساوي 120 أقجة بعد أن سجل بعض الارتفاع في فترات سابقة لعهد السلطان احمد الأول،[3] الأمر الذي عاد بالسلاطين إلى ضرب أقجة بفئة عشرة

[1]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص77.

[2]. نفسه، ص79.

[3]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص254 .

أقجات وعلى نحو متكرر خلال القرن الحادي عشر الهجري /السابع عشر الميلادي، وذلك لحاجتهم إلى وجود نقود ذي قيمة معدنية بعد خسران ألأقجة مكانها.[1]

عهد السلطان مصطفى الأول (1026 – هـ1027 / 1617 – 1618 م)، لقد كانت نقود السلطان مصطفى الأول خلال ولايته الأولى لعرش السلطة نادرة جدا، لقصر فترة ولايته إذ لم تستغرق سوى ثلاثة أشهر وأربعة أيام، ومما لاشك فيه أن خليفته السلطان عثمان الثاني كان قد أذابها وأعاد سكها مرة أخرى.[2] حملت المأثورة على وجهها " طغراء (السلطان مصطفى بن محمد أخ احمد خان) " أما بالنسبة لظهرها فحملت " خلد ملكه أو اسم مكان وسنة الضرب ".

تجدر الإشارة إلى أن تعبير (أخ) هي إضافة جديدة لم نعهدها في نقوش الطغراء للسلاطين السابقين أو اللاحقين للسلطان مصطفى الأول، ولتلاقي ثورات الجند الانكشاري التي حصلت في عهده بسبب تخفيض الأقجة المستمرة، قرر السلطان مصطفى الأول ضرب أقجة من فئة عشرة أقجات.[3]

عهد السلطان عثمان الثاني (1027 –1031هـ / 1618 – 1622م)، لقد ضربت الأقجة عند اعتلائه للعرش سنة 1027هـ – 1618م في عدة دور سك منها (القسطنطينية ودمشق ومصر). إلى جانب الأقجة تم ضرب الربع قرش فضة الذي عرف ب (أونلك) وتراوح وزنه مابين (2.27 – 3.00 غ) وهو وزن ملفت إذا ما قورن بوزن الأقجة وما آل إليه من تدهور، وحمل هذا الأخير على وجهه في دائرة وسطية " عثمان "وداخل الدائرة الخارجية نقش " سلطان احمد خان عز نصره " "ضرب كنجة 1027". أما على ظهره فحمل " سلطان البريين، وخاقان البحرين، السلطان بن، السلطان ".

---

[1]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص83 .

[2]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص80.

[3]. أحمد السيد الصاوي ، المرجع السابق، ص83 .

أما الأقجة و الأقجة ذات الطغراء في عهد السلطان مصطفى الأول (الولاية الثانية) 1031–1032هـ / 1623م، فقد ضربت عند اعتلائه سدة العرش سن 1031هـ /1622م[1]، إضافة إلى ضرب ربع القرش (أونلك)، ومن الملاحظ أن نقود هذه الفترة من الصعب تحديد نسبها إلى دار ضرب معينة، وذلك نتيجة تعرض اسم دار الضرب إلى المسح والطمس بسبب كثرة التداول، إذ كثيرا ما ينقش اسم الدار على حافة النقد فتفقد الدلالة عليها.

عهد مراد الرابع (1033 – 1049هـ /1624–1640م)، ضربت الأقجة وكذا ربع قرش فضة أونلك وضربت البارة فضية بفئة الخمسة والتي عرفت ب (البشلك)، وتراوح وزنها بين (1.17–1.73 غ) لسد الثغرة التي أحدثتها الأقجة المتذبذبة.[2]

حملت مأثورة البيشلك[3] على وجهها " في داخل دائرة وسطية، مراد خان 1032، ودائرة خارجية نقش فيها ،اسم دار الضرب " أما على ظهره فحملت " سلطان البريين، خاقان البحرين، السلطان بن، السلطان. إضافة إلى ضرب بارة فضة تراوح وزنها بين (0.48 – 0.23 غ)، وصدرت بأكثر من طراز مع الإبقاء على المأثورات ذاتها وان اختلفت في توزيعها،وقد وصفت نقود السلطان مراد الرابع بأنها رديئة الضرب.[4] حملت مأثورة البارة الفضية على وجهها " في داخل دائرة بالمركز، مراد، وفي دائرة خارجية نقش، سلطان بن سلطان احمد خان " وحملت على ظهرها " في دائرة بالمركز، اسم دار الضرب، وفي دائرة خارجية نقش، خلد ملكه، عزه نصره، ضرب، سنة الضرب ".(الشكل7)

عهد السلطان إبراهيم الأول (1049 – 1058هـ / 1639–1648م)، تعد نقوده من النقود النادرة جدا وخاصة النقود الفضية ذات الفئة الكبيرة (بسبب تراجع في فئة العشر أقجة إذ

---

[1]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص81.

[2]. نفسه، ص82.

[3]. البيشلك : وحدة نقدية لدى العثمانيين، استخدمت لأول مرة في عهد أحمد الثالث (1703–1730م)، وأطلق على خمسة أثمان القرش الذي أبدل بالأقجة، أنظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي، المرجع السابق، ص62.

[4]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص83.

سحبت من الأسواق واختفت من التداول)، أما الأقجة المضروبة في القسطنطينية فقد كانت الأكثر تداولا.

عهد السلطان محمد الرابع (1058 – 1099هـ / 1648 – 1687م)، تعد جميع نقود هذا الأخير شحيحة ونادرة، كما يصعب الحصول على نقود بحالة جيدة لان اغلبها ضرب بطريقة رديئة، إذ أن زحف الكلمات عن مكانها قد أضاع الكثير من حروفها،[1] وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم كفاءة الناقشين و الضرابين العاملين في دور الضرب.

وفي السنة 1097هـ / 1685م بدأت البارة تحل محل الأقجة كوحدة للنقد العثماني ،فضربت في دار ضرب القسطنطينية، فكانت المئة بارة تساوي 240 درهم، وبذلك يكون وزن البارة الواحدة (0.769غ)، ونسبة فضة (0.538)، وبعد ثلاث أعوام ضربت في دار ضرب القسطنطينية بارات،كل 1000 يساوي 230 درهم، فانخفض وزن البارة الواحدة قليلا وصاحبه تغيير بسيط في العيار، فأصبحت تزن (0.737غ) وبنسبة فضة (0.416غ) من الألف.[2]

وعرف للبارة فئات (خمسة بارة) و (عشرة بارة وعرفت تلك) وعشرين بارة، وأربعين بارة وقد أطلق عليها قرش، كان وزن البارة حين ضربت لأول مرة (5.5 قيراط)ونسبة فضة (0.46).[3]

عهد السلطان سليمان الثاني (1099 – 1103هـ / 1687 – 1691م)، مثلت النقود التي ضربت في عهده مرحلة انتقال مفاجئ من النقود الرديئة إلى قمة الجودة في نقود الدولة العثمانية.[4] كما تعرضت الأقجة للتخفيض المستمر مقابل النقود الذهبية السلطانية التي حافظت على وزنها وعيارها إلى حد كبير ،فأصبح التناسب بينهما متباعدا جدا، فبعد أن كان سعر صرف الأقجة بين 65 – 70 مقابل السلطاني الذهبي الواحد سنة 992هـ / 1584م .

---

[1]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص84-85.

[2]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص222.

[3]. عباس العزاوي، المرجع السابق، ص146.

[4]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص86.

صارت 270 أقجة مقابل السلطاني الذهبي الواحد سنة 1101هـ / 1689م وبذلك كانت النهاية لحتمية لدور ضرب الأقجة.[1]

كما بدا في عهد السلطان سليمان الثاني أيضا ضرب (القرش) بوزن (20غ) ونسبة فضة (60%) وبما يعادل 40 بارة أو 120اقجة.[2](الشكل8) والقرش قرشان: قرش صاغ وقرش رائج، فالصاغ يساوي 40 بارة، والرائج يساوي 10 بارات،[3] والى جانب القرش الواحد تم ضرب فئة النصف قرش وكان يعرف ب (يارم)، لكن بمرور الوقت حدث انخفاض تدريجي في قيمة القرش، بالأخص في المناطق القريبة من العاصمة العثمانية.[4] حيث كان سعر صرف نقود دوكا البندقية بين 2-3 قرش وذلك في السنوات 1102 – 1168هـ / 1690 – 1754م مما يعني قوة القرش العثماني.[5] حملت مأثورات القرش ونصف القرش على وجهها " السلطان سليمان، بن إبراهيم خان أدام ملكه ضرب في، قسطنطينية " وحملت على ظهرها " سلطان البريين، وخاقان البحرين، السلطان بن،السلطان ".

كما ضربت فئات كبيرة من (الزولوتا)، والتي تعرف أيضا باسم أوزلوط (الشكل9)، وقد ضربت على نمط النقود الأجنبية ،وكانت تعادل في أول ظهورها 80 بارة ،ثم نزلت إلى 30 بارة، وكان وزنها يتراوح بين (19.08 – 20.60 غ)، وشاع استخدامها في سورية ولبنان وقليلا في العراق ،ولم تستعمل في مصر ،على الرغم من أن قيمة الزولوتا تبدلت بمرور الزمن إلا أن استخدامها استمر لغاية عهد السلطان عبد الحميد الأول (1774م).[6]

---

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، جدول ص254.

[2]. نفسه، ص295.

[3]. الأب أنستانس الكرملي، رسائل في النقود، ص245.

[4]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص309.

[5]. نفسه، ص300.

[6]. يعقوب سركيس، مباحث عراقية، ص52.

عهد السلطان احمد الثاني (1102 – 1106هـ / 1691 – 1695م)، استمر ضرب القرش ونصف القرش، وحافظ على نسبة نقاوة 60 %منذ البداية وحتى عام 1194هـ / 1780م ثم أخذت تلك النسبة بالتدني إلى 54%.[1]

حملت مأثوراتهما على وجهها " السلطان احمد ،بن إبراهيم خان ،أدام ملكه ضرب في ،قسطنطينية، 1102" أما على ظهرها فحملت سلطان البريين، وخاقان البحرين، السلطان بن، السلطان ".

قد عدت نقود السلطان احمد الثاني بالنادرة ،لصعوبة الحصول عليها مقارنة ببقية السلاطين .[2]

عهد السلطان مصطفى الثاني (1106 – 1115هـ / 1695 – 1703م)، تم ضرب القرش ونصف القرش في عهد السلطان مصطفى الثاني في ثلاث دور ضرب وهي (أزمير و ارضروم أما الدار الثالثة فكانت أدرنة التي جعل منها السلطان مصطفى الثاني دار ضرب رئيسية بدلا من دار ضرب القسطنطينية.

لقد تميزت القروش الفضية لتي ضربت في عهد السلطان مصطفى الثاني بحملها طغراء السلطان فكانت بالشكل التالي حملت على وجهها " الطغراء (مصطفى بن محمد خان دام مظفرا)ونقش أسفل (دام ملكه ضرب في القسطنطينية 1106)" وحملت على ظهرها " سلطان البريين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان).[3]

لقد شاع استخدام النقود الفضية في عهد السلطان احمد الثالث ،باستثناء خمسة بارة والتي ضربت من الفضة وفي أحيان أخرى من النحاس ،وكانت النقود الفضية الذهبية تضرب في دار ضرب القسطنطينية ،أما إصدارات دار ضرب مصر وتبريز وتونس فقد كانت من النوادر.[4]

---

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص300.

[2]. جنان خضير منصور الجنابي، ، المرجع السابق، ص89.

[3]. نفسه، ص89.

[4]. نفسه، ص91.

كما تم تعديل وزن القرش العثماني إلى وزن (26.52غرام) في سنة 1115هـ / 1703م وعرف بالقرش الجديد لتميزه عن القرش الفضي الأوربي (القرش الأسدي الهولندي)(الشكل10) لتتحول بعد ذلك النقود رسمية للدولة العثمانية ووسيط تبادلي في التعاملات التجارية المتوسطة والكبيرة.[1]

تعرض القرش لهبوط كبير حتى وصل وزنه إلى 5.05غرام، ولم يعد سوى جزء مقتطع من القرش ولعل التبرير الوحيد لذلك الانخفاض هو الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية ،إضافة إلى خسرانها ، عدد مدن نتيجة لذلك مما أدى إلى انتكاسات كبيرة في الوضع الاقتصادي العثماني خلال تلك الفترة وبالتالي قلة معدن الفضة. وخلال هذه الفترة تم ضرب كل من القرش الواحد ،والنصف القرش والربع القرش، الزولوتا والنصف زولوتا، والبارة، والخمسة بارة، كما لم تكن كل الفئات تستخدم في وقت واحد.[2]

فلفئات القليلة كانت من أكثر سمات السلاطين المبكرين ،أما الفئات الكبير فقد أدخلت في أوقات تخفيض أوزان القرش الزولوتا.[3]

وفي مطلع العقد الثاني من القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي ،كان القرش والزولوتا والعشرين بارة تستخدم في المعاملات الكبيرة والمتوسطة، في حين كانت (البارة والخمس بارات والعشر بارات) تستخدم كنقود صغيرة.[4]

بينما صارت الأقجة تقدر بثلث بارة ،أي أنها أصبحت ذات قوة شرائية ضعيفة حتى عند شراء ابسط المشتريات اليومية ،وبهذا ظلت البارة النقد المستخدم في التعاملات اليومية الصغيرة.[5]

---

[1]. عباس العزاوي، المرجع السابق، ص147.

[2]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص91.

[3]. زولوتا: أصلها بولونية، وهي سكة فضية بولونية تساوي 90 أقجة، كانت متداولة حتى عهد السلطان عبد الحميد الأول (1774-1789م)، أنظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي، المرجع السابق، ص130.

[4]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص94.

[5] شوكت باموك، المرجع السابق، ص296.

عهد السلطان محمود الأول (1143 – 1168هـ /1730 – 1750م)، لقد كانت جميع نقود السلطان محمود الأول التي تم ضربها في دار ضرب القسطنطينية ومصر تحمل (الطغراء)، أما النقود الوحيدة التي لم تحمل الطغراء هي تلك التي ضربت في طرابلس وتونس والنقود الفضية التي ضربت في كل من (كنجة).[1]

وتونس فإنها تعد من النقود النادرة وقد امتازت نقود السلطان محمود الأول في أول أمرها بتنوع زخارفها إلى جانب الطغراء ثم تقلصت مساحة الزخرفة كما انخفض وزن النقود.[2]

لقد ضرب القرش والنصف القرش (يارم) والربع القرش (أونلك) في عهد السلطان محمود الأول،ومن يطلع على هذه القروش يظنها عملة واحدة لصعوبة التميز فيما بينها فهي لا تحمل ما يشير إلى اسم النقد أو مقداره ،والفارق فيما بنها هو الوزن وحجم القطر.

كما ضربت البارة ذات الطغراء وقد توزعت بعض الزخارف والعلامات على كامل الوجه والظهر، وحملت المأثورة على وجهها " الطغراء (خان محمود بن مصطفى دام مظفرا)" أما على ظهرها فحملت "ضرب وحملت المأثورة على وجهها "الطغراء (محمود خان بن مصطفى دام مظفرا)، ضرب في، القسطنطينية 1143"،أما على ظهرها فحملت " سلطان البريين، وخاقان البحرين ،السلطان ابن، السلطان "[3]. القسطنطينية 1143".وضربت أيضا الخمسة بارة سنة 1143هـ / 1730م.[4]

---

[1] كنجة :هو المنجم المهم والوحيد في شمال شرقي الأناضول وكان يعمل هذا المنجم منذ أيام البيزنطيين ،وتم الاستيلاء عليه من قبل العثمانيين في عهد السلطان محمد الثاني ، و الأقجة التي صدرت هناك حملت اسم دار ضرب كنجة، أنظر : باموك شوكت المرجع السابق، ص85-177.

[2]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص95.

[3]. نفسه، ص97.

[4]. عباس العزاوي، المرجع السابق، ص117.

المطلب الثالث: النقود النحاسية.

تعتبر الفلوس مساعدة من أجل تسير الأمور المعيشية البسيطة من الماء والخبز والبقول ونحوها[1]، ضربت الدولة العثمانية نقودها النحاسية وعرفت في الأسواق المحلية بالمانجير أو الفلس أو بول أو منقور لتكون أصغر قيمة من الأقجة حيث أن هذه النقود طرحت للتداول في أنحاء الدولة العثمانية تتفق المصادر على أن ضرب المانجير بدأ في عهد مراد الأول 763هـ/1362م رغم أن بعض النماذج نسبت إلى أورخان 724هـ/1324م، ومعظم هذه النقود كانت تضرب في القسطنطينية و أدرنة حيث مناجم النحاس وكانت ذات حجم صغير وكتابات قليلة وعليها زخارف متنوعة، في بادئ أمرها حملت كتابة على الوجه والظهر دورن أن تحمل مكان وتاريخ الضرب وكانت تحمل على الوجه ضمن شكل سداسي السلطان العادل رسول الله وحمل الظهر، ضمن شكل كمثري على شكل معينات السلطان العادل خلد ملكه.[2]

عهد مراد الأول 761هـ–792هـ/م1359–1389م، ضربت النقود النحاسية بعدة طرز كما أنها حملت لأول مرة اسم السلطان وسنة الضرب فكان الطراز الأول يحمل على الوجه، خط وسطي كتب أعلاه مراد بن أورخان وأسفله خلد الله ملكه فيما حمل الظهر، خط وسطي كتب أعلاه السلطان وأسفله خلد الله ملكه، أما الطراز الثاني فجاء في الوجه، شكل مربع متوسطه خط وتحيطه دائرة خارجية كتب عليها مراد بن أورخان أما على الظهر خط وسطي كتب أعلاه السلطان وأسفله خلد الله ملكه أما الطراز الذي حمل سنة الضرب فكان الوجه يحمل عبارة مراد خان عز نصره فيما جاء في الظهر عبارة رمضان 790.[3]

السلطان مراد الثاني ومحمد الفاتح، إن المرة الأولى التي حملت فيها الفلوس النحاسية (المانجير) اسم لدار الضرب كانت خلال الفترة الأولى من حكمه وضربت بعدة طرز فحمل الأول على

---

[1]. المقريزي تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، المرجع السابق، ص85.

[2]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص101.

[3]. نفسه، ص102.

الوجه، مراد بن محمد وعلى الظهر زخرفة أما الطراز الثاني فحمل في الوجه، مراد بن محمد خان خلد ملكه وعلى الظهر اسم دار الضرب وسنة الضرب (الشكل11)، وضربت في عهد سلطان محمد الفاتح فئتان في النقود النحاسية مختلفتان في الوزن ،الفئة الأولى كانت تزن 3.20 غرام كل ثمانية يعادل أقجة واحدة أما الفئة الثانية الأصغر فكانت تزن ثلاث غرامات كل أربعة وعشرون منها تعادل أقجة واحدة،[1] وحملت المأثورة على الوجه عبارة خلد ملكه محمد بن مراد أما الظهر فقد اختلفت الزخارف والمأثورات التي نقشت على الظهر إذ نجد أحيانا أشكالا حيوانية (أفعى ملتوية) وأحيانا عبارات دعائية كتلك التي حملتها الأقجة (خلد ملكه) إضافة إلى مكان الضرب وسنة الضرب وأحيانا أخرى غفل عن السنة.[2] (الشكل12)

إن دور ضرب المانجير في عهد السلطان محمد الفاتح كانت في (أدرنة، القسطنطينية بورصة،أماسيا، أيا سلوك،أنقره، بولو، وتيرة، قسطموني، قرة حصار، سيرز) وفي بعض الحالات كانت عملية ضرب النقود تجري بالقرب من مصادر المعدن ومن ثم يتم توزيع النقود على بقية المناطق وفي الربع الأخير من القرن العاشر هجري والسادس عشر ميلادي، أصبحت النقود النحاسية من أصغر كل 32 منها تعادل أقجة واحدة وكان حينها المائة درهم فضة تعادل بين (426 – 95)أقجة،[3]وهذا يعني تتدني كبير في قيمة الأقجة إضافة إلى التدني مقدار صف النقود النحاسية نسبة إلى الأقجة لقد كانت تتداول النقود النحاسية على أساس قيمتها الاسمية وليس المعدنية وقد أشرفت الدولة على عمليات إنتاجها وتوزيعها إذ أعطت الدولة العثمانية حقوق وتداول النقود النحاسية إلى تجار ورجال أعمال غير رسميين من خلال مزاد علني مقابل أجر يدفع للدولة، كان المانجير يضرب ويباع في الأسواق لقاء بدل يدفع بالأقجة هذا وقد حرصت الدولة على وضع سقف إنتاجها حتى لا تملأ الأسواق كما كانت تسحب النقود القديمة حين تضرب نقود نحاسية جديدة وبهذا لعبت دورا لا

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص 86.

[2]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص105.

[3]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص86.

يمكن تجاهله بتوفير نقود يحتاجها الاقتصاد اليومي وبالمقابل حققت مصدر ماليا للدولة عن طريق الإشراف على هذا الإصدار.[1]

السلطان بايزيد الثاني حمل المانجير مأثورات متنوعة سواء كان ذلك على الوجه أو الظهر وإن كانت تتفق كلها على تضمين اسم السلطان والدعاء له ومكان الضرب وسنة الضرب كما ونجد السلطان واسم أبيه في أحيان أخرى ونجد مدينة الضرب دون سنة الضرب إضافة إلى احتواء الفلس على زخارف تمثلت بالنجوم وأقواس متشابكة.[2]

السلطان سليم الأول، تعددت طرز الوجه لفلس مانجير لكن مأثوراتها لم تخرج عن المعتاد وحملت في الوجه سلطان سليم شاه بن بايزيد خان خلد ملكه، إضافة إلى سنة ومكان الضرب وأحيانا غفل عن سنة الضرب في حين يحمل الظهر زخرفة،[3](الشكل13) عندما فرض العثمانيون سيطرتهم على مصر في عهد سليم الأول 923هـ/1517م تم إلغاء التعامل بالفلوس المملوكية وضربت مكانها الفلوس العثمانية وعليها اسم سليم شاه في دار ضرب مصر وكانت خفيفة الوزن فتضرر الناس منها،[4] إذ كانت تبدو عليها مظاهر التشوه وعدم الاستواء في أشكالها وعدم الدقة في صناعتها وربما يعود السبب في ذلك إلى قلة قيمتها لذلك تهاونت العاملون بدون الضرب بصناعتها،[5]كما أنها لم تتقيد بطراز معين إذ نجد بعضها غفل من اسم السلطان العثماني ولاسيما في بداية السيطرة العثمانية.[6]

السلطان سليمان القانوني، كان الفلس (المانجير) بالشكل التالي الوجه حمل كتابات تضمنت خلد الله ملكه للسلطان سليمان شاه بن سليم وفي أحيان يحمل زخرفة وأما الظهر فحمل عبارة

---

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص86- 87.

[2]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص106.

[3]. نفسه، ص107.

[4]. محمد ابن أحمد الحنفي ابن إياس، المرجع السابق، ص179.

[5]. تأليف علماء الحملة الفرنسية، الرجع السابق، ص95.

[6]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص126.

الدعاء عز نصره ومكان وسنة الضرب وأحيانا نجد تلك الفلوس قفل من سنة الضرب وهناك بعض الزخارف والخطوط قد تتخلل تلك الكتابات،[1] وفي نماذج أخرى لتلك الفلوس حمل الظهر زخارف التوريق العربية (الأرابيسك)،[2] وسنة الضرب انحصرت داخل دائرة،[3] أما في دار ضرب حلب فحملت في الوجه زخرفة أما الظهر جاء فيه ضرب حلب سنة 978،[4] والفلوس النحاسية المضروبة في دار ضرب مصر فقد حملت في الوجه اسم دار الضرب مصر وسنة الضرب وصورة في منطقة بيضاوية تنتهي في أحد طرفيها برسم يشبه ورقتين نباتيتين مع إغفال اسم السلطان ،وأما الظهر مكان مشغول بالكامل بزخرفة من الخطوط المتقاطعة.[5]

السلطان مراد الثالث، كما ضربت الفلوس النحاسية في دور ضرب القسطنطينية ودمشق وقد حملت المأثورة على الوجه زخرفة، وعلى الظهر عبارة الدعاء عز نصره واسم السلطان ودار الضرب وسنة الضرب،[6] أما الفلوس المضروبة في مصر فحملت في الوجه زخرفة وعلى الظهر اسم دار الضرب مصر وسنة الضرب ،وبذلك تكررت سنة الضرب على وجه وظهر الفلس وفي نماذج أخرى حملت تلك الفلوس اسم السلطان كاملا على الوجه ،السلطان مراد بن السلطان سليم الأول إضافة إلى عبارة الدعاء خلد الله ملكه.[7]

---

[1]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص108.

[2]. الأرابيسك : لقد عرف هذا الفن بعدة أسماء أهمها الرقش والتوشيح و التوريق وربما مصطلح التوريق هو اقرب الألفاظ العربية دقة نظرا لما كان للأوراق النباتية من دور بالغ في تشكيله شاعت هذه الزخارف أصلا في الفنون العربية الإسلامية ثم انتقلت منها إلى كثير من الفنون الغربية وتنقسم زخارف الارابيسك إلى قسمين رئيسيين أولهما نباتي يعتمد على الأغصان الدائرية الملتوية وثانيها هندسي يعتمد على الخطوط المستقيمة والزوايا القائمة المنحنية ويسمى أحيانا بالتسطير وغالبا ما تشترك معظم العناصر النباتية والهندسية ومعها الكتابة فتؤلف عملا فنيا متكاملا في تناسق بالغ لا يمكن للناظر أن يحدد بدايته أو نهايته تلك الزخارف، أنظر : محمد رزق عاصم ، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، د.ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000م، ص 12 – 13.

[3]. الصاوي أحمد السيد، المرجع السابق، ص126.

[4]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص110.

[5]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص127.

[6]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص111.

[7]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص 128.

السلطان سليمان الثاني، حين اعتلاءه عرش السلطنة وجد الخزينة شبه خاوية ولا يوجد ما يكفي من النقود لدفع الضائقة المالية التي تمر بها الدولة فالرواتب النظامية للجنود لم تدفع منذ سنة وعليه أن يقدم للجنود الهدية المعتادة عند ارتقاء العرش فكان لابد من إيجاد منفذ للخروج من تلك الأزمة لذلك قررت الحكومة سنة 1101هـ/1689م ضرب الفلس النحاسي المانجير،[1] ذو الطغراء بوزن 1.603 غرام وتداولها الناس بسعر نصف أقجة أولا ثم رفع سعرها إلى أقجة إذ أعطت الدولة قيمة اعتبارية لتلك الفلوس ليتم استعمالها في سداد الديون جميعا،[2] فكان ذلك تدبيرا مؤقتا إلى حين زوال الأزمة المالية،[3]

وحملت المأثورة على الوجه طغراء سليمان بن إبراهيم خان مظفرا دائما ،وجاء في الظهر مكان الضرب وسنة الضرب،(الشكل14) وبذلك خرجت الدولة بعائدات مالية كبيرة ملئت شيئا من خزينتها الفارغة وغطت بها كثير من التزاماتها، وكانت الماكينة الآلية الحديثة التي دخلت إلى الدولة العثمانية لأول مرة فاستخدمت في ضرب تلك الفلوس، الأمر الذي سمح بإنتاج أكبر كمية منها وبوقت قياسي لسد ديونها المتراكمة خلال بضعة أشهر،[4] فقد كان يضرب من 300 إلى 600 ألف قطعة يوميا،[5] إلا أن الإفراط في ضرب تلك الفلوس وبكميات كبيرة قد أدى بالتالي إلى عجز مناجم النحاس في قسطموني وغوموشان الواقعتان شمالي الأناضول، من تعدين الكميات المطلوبة وبالسرعة نفسها فكان لابد من شراء الخردة النحاسية من الأسواق وكانت دار ضرب إستانبول قد تولت ضرب تلك الفلوس في البداية الأمر وتم تداولها في مناطق واسعة من البلقان والأناضول والمناطق الساحلية من البحر الأسود وبقي ضرب فلس المانجير محليا فقط أي أنه لم ينتشر في الولايات التابعة للدولة العثمانية[6]، أن فلس المانجير الذي كان يزن نصف درهم وكان يعادل الأقجة التي تزن 0.188 غرام

---

[1]. روبير مانتران، المرجع السابق، ص376.

[2]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص120.

[3]. عباس العزاوي ، المرجع السابق، ص154.

[4]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص120.

[5]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص287.

[6]. محمود سيد محمود السيد، المرجع السابق، ص36.

(إذ كان الدرهم الفضي الواحد يعادل 17 أقجة) الأمر الذي أدى بالتالي إلى سحب المانجير من التداول ويعزى السبب في ذلك إلى الفرق بين سعره والقيمة المعدنية التي يشملها مما شجع مزوري النقود الأتراك أو الأجانب إلى تقليدها طمعا في الأرباح الناتجة عن ذلك وكنتيجة لتلك الأعمال غير القانونية ارتفعت أسعار النحاس وقل الربح فاضطر السلطان أحمد الثاني إلى إبطال تداول فلس المانجير سنة 1103هـ/1691م،[1] بعد تجربة استمرت 3 سنوات،[2] يلاحظ أن الدولة العثمانية تمكنت من تحقيق عائدات مالية كبيرة من جراء ضرب تلك الفلوس خلال الثلاث سنوات وذلك باعتماد السعر المتغير للنحاس وحجم إنتاج دار الضرب إذ أن شراء النحاس وتكاليف الإنتاج تطرح من المجموع الإجمالي لما تم ضربه وعليه يكون المتبقي داخل صافي للدولة فمجموع ما دخل إلى الخزينة العثمانية كان حوالي 380 مليون أقجة أي حوالي 1.4 مليون دوكا ذهبية حسب قيمة التبادل السائد آنذاك وعليه كان الدخل الصافي من تجربة ضرب فلس المانجير يصل إلى حوالي 12% من مجموع عائدات الخزينة العثمانية كما استطاعة الحكومة من تمويل مشاريع عديدة بفضل تلك النقود.[3]

وعليه فقد قدمت هذه النقود دعما فعليا للخزينة كانت خاوية وصار للدولة موارد كافية للقيام بالإصلاح مالي في خلال العقود الأولى من القرن الثاني عشر هجري والثامن عشر ميلادي،انحسر ضرب النقود النحاسية في إستانبول وفي شرق الأناضول على نحو كبير،[4] نتيجة لارتفاع السلع الغذائية وانخفاض قيمة تلك النقود لكن ذلك لم يمنع فقراء الناس من استخدام تلك النقود لشراء بعض احتياجاتهم،[5] أو لدفع التزاماتهم المالية المستحقة للدولة كالعشور وغيرها.[6]

---

[1]. العريض وليد صبحي، الرجع السابق، ص113.

[2]. ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص395.

[3]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص288.

[4]. جنان خضير منصور الجنابي، المرجع السابق، ص114.

[5]. أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص123.

[6]. خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، ص120.

الخاتمة

الخاتمة:

ومن خلال دراستنا المتواضعة لهذا الموضوع استنتجنا النقاط التالية:

يمتاز كتاب التاريخ المالي للدولة العثمانية للمؤلف شوكت باموك بعرضه المبسط للتاريخ المالي العثماني، ويعرض في ربطه لهذا التاريخ بالتطورات المالية العالمية، ويقدم صورة واضحة للمسار المالي العالمي منذ أوائل العصور الوسطى وحتى بدايات القرن العشرين، فيقدم لنا صورة واضحة عن دور النقد وتطور العلاقات المالية منذ انطلاقتها الأولى

كان للعثمانيين نظام مالي موضوع على أسس متينة أتت تباعا وحسب ما تمليه الظروف عليها وتعددت مصادر الحصول على الأموال، ويمكننا القول إن تلك الموارد كانت شبه ثابتة وقابلة للتطور إذ تقوم وضيفتها من أجل بناء دولة ثابتة الاقتصاد لا تتأثر بالأزمات.

كانت في الدولة العثمانية مؤسسة رسمية في الديوان السلطاني خاصة بالشؤون المالية أكبر موظفيها الدفتر دار، واعتماد على أنظمة خاصة في المعاملات المالية، أهمها نظامي التيمار والالتزام والذين مثلا أساس قوة المالية العثمانية والتي حققت بهما مكاسب عظيمة

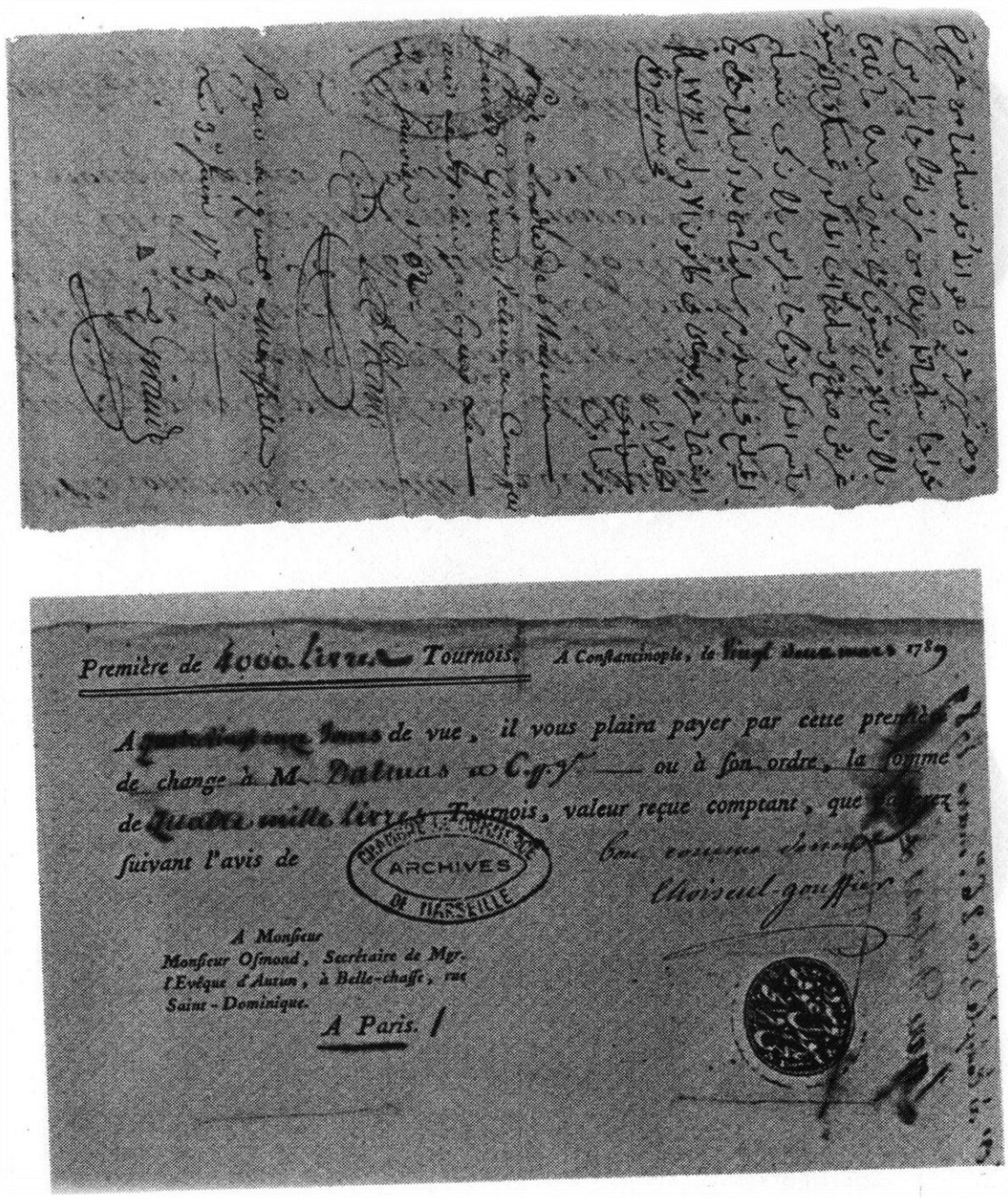
لقد توزعت مدن الضرب العثمانية في مختلف الأقاليم والولايات التابعة لها وكانت مصر من أهم الأقطار بالنسبة إلى الدولة العثمانية من الناحية المالية.

كان يتم إسكات جند الانكشارية بعطايا مالية مختلفة بما فيها رفع رواتبهم وهذا ماشكل أعباء مالية كبيرة مع تراجع القدرات المالية العثمانية في أخر عهدها، إضافة إلى عوامل أخرى قد ساعدت على تسريع الانحطاط في الدولة العثمانية وكذا عمليات خفض وزن وعيار النقود اتبعت من أيدي سلاطين أقوياء خلال القرن 9هـ/15م من أجل تحقيق مكاسب مالية على المدى البعيدة إلا أن التخفيضات أواخر القرن 10هـ/16م وأوائل القرن 11هـ/17م قد جاءت من قبل سلاطين ضعفاء واجهوا أعباء مالية كبيرة ناتجة عن حملات عسكرية طويلة فاشلة في معظمها.

تعرضت النقود العثمانية الفضية خاصة والذهبية بدرجة أقل للتغيير في أوزانها وعيارها وأثرت وتأثرت بأوضاع الدولة على فترات من تاريخها، وكذا زيادة الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية أو الجوهرية للنقود، جعل الحكومة عرضة للغش عن طريق تزييف النقود وإن قبول الشعب العثماني للنقود المزيفة والمغشوشة قد يوضح ويعكس لنا سوء الوضع المالي والاقتصادي للدولة العثمانية ويلاحظ كذلك أن النقود العثمانية القديمة هي على الدوام أفضل من الجديدة، ويعود ذلك لإستمرار الإنقاص من وزنها وعيارها مع مرور الزمن.

نلاحظ أن للسلاطين العثمانيين محاولات جادة من اجل تصحيح نقودهم والمحافظة على سعر صرفها بين النقود الأخرى، وكان للظروف التي أحاطت بكل سلطان دور في مدى نجاح أو فشل تلك المحاولات، ومن الملاحظ أيضا على النقود العثمانية خلوها من اسم أي حاكم غير السلطان العثماني، وقد كانت تحمل في بادئ أمرها ألقاب كثيرة أطلقت على السلطان العثماني ثم انحصرت تلك الألقاب على الطغراء (توقيع السلطان) ومكان وتاريخ الضرب، وكذا تخلو هذه النقود من رسوم تذكر فيها أسمائها أو فتراتها، فقط كان يطلق عليها أسماء عند دخولها سوق التداول النقدي.

الملاحق



(الشكل1).الكمبيالات ، القرن الثاني عشر هجري/ الثامن عشر ميلادي.[1]

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص 455.



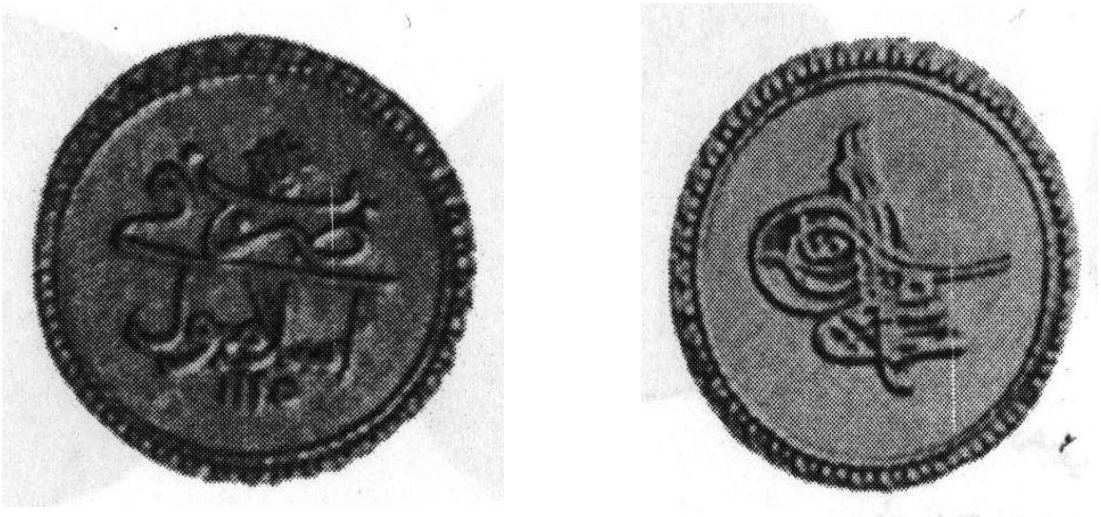
(الشكل2). السلطاني الذهبي، محمد الثاني 883هـ، ضرب القسطنطينية.[1]



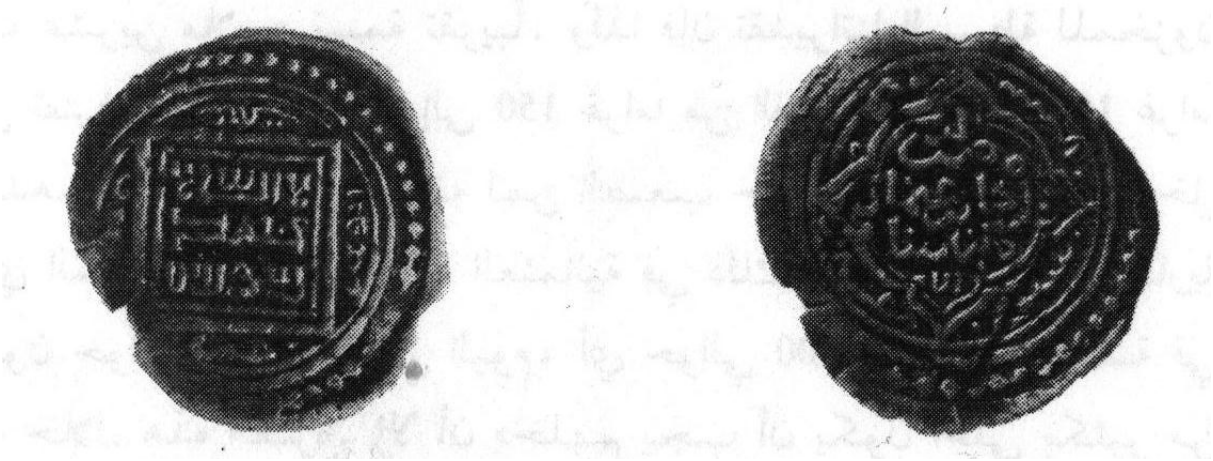
(الشكل3). السلطاني الذهبي، سليمان الأول 1520هـ/، ضرب القاهرة.[2]

[1]. شوكت باموك ، المرجع السابق، ص 438.

[2]- نفسه، ص 446.



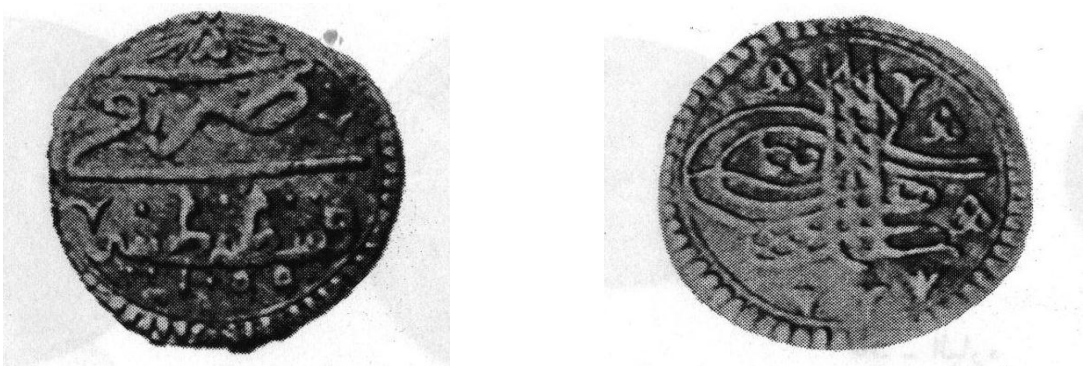
(الشكل4). نقد ذهبي (زر استانبول)، احمد الثالث 1703هـ/، استانبول.[1]



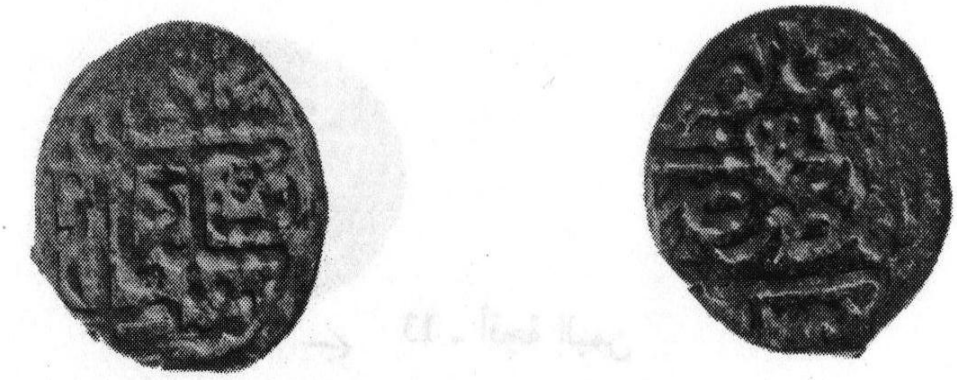
(الشكل5). الأقجة، أورخان الأول 727هـ/، ضرب بورسة.[2]

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص 453.

[2]. نفسه، ص 435.



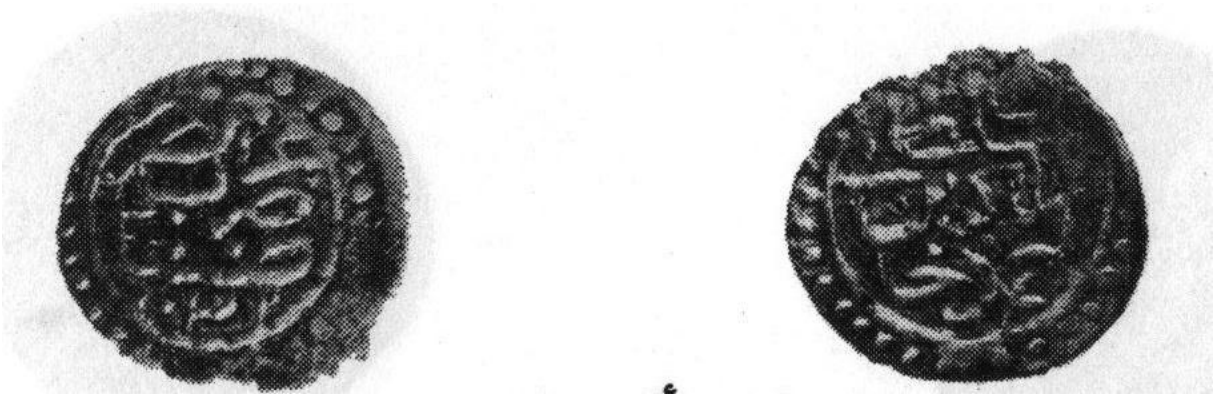
(الشكل6). البارة/ المدين، عهد سليمان الأول 927هـ/م، ضرب دمشق.[1]



(الشكل7). البارة/ المدين، عهد سليم الثاني 1566هـ/م، ضرب القاهرة.[2]

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص 440.

[2]. نفسه، ص 441.



(الشكل8). أقجة اليمن، عهد مراد الرابع 1623هـ/م، ضرب صنعاء.[1]



(الشكل9). الزولوتة الأولى (4/3 القرش الواحد)، عهد سليمان الثاني 1687هـ/م، ضرب القسطنطينية.[2]

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص 442.

[2]. نفسه، ص 449.



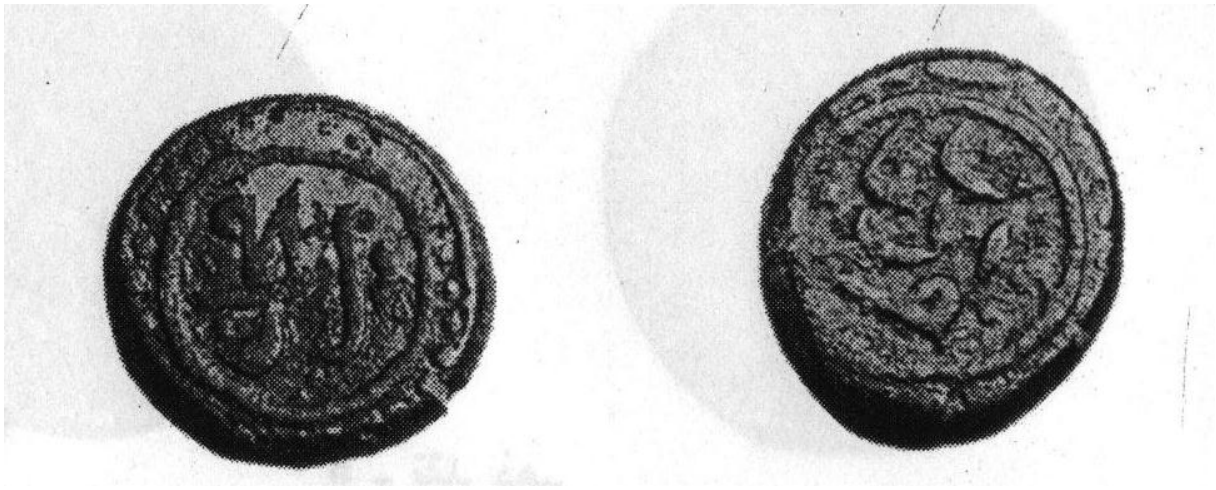
(الشكل10). الدينار الأسدي الهولندي.[1]



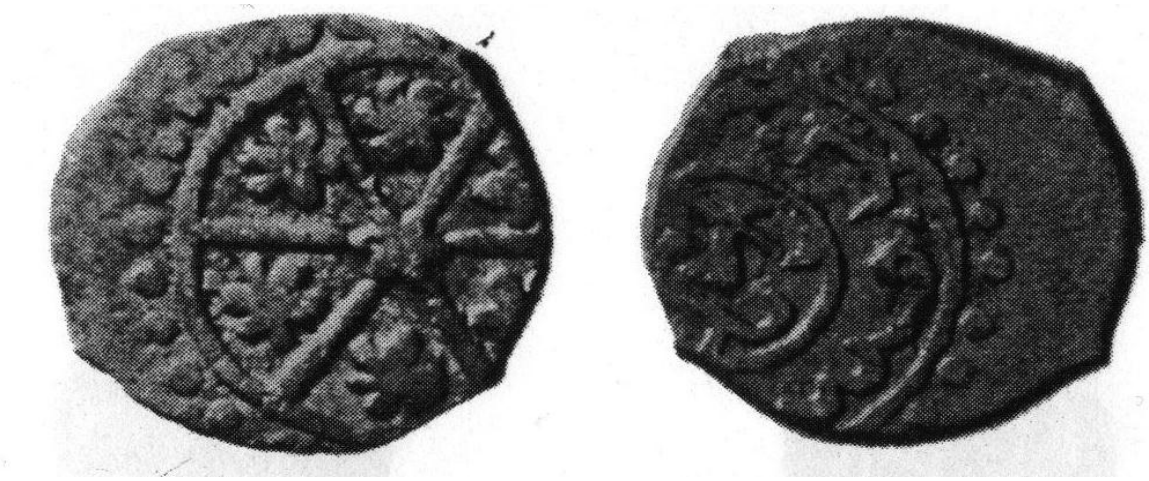
(الشكل11). المانجير النحاسي، عهد مراد الثاني 1421هـ/م، ضرب أدرنة.[2]

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص 447.

[2]. نفسه، ص 437.



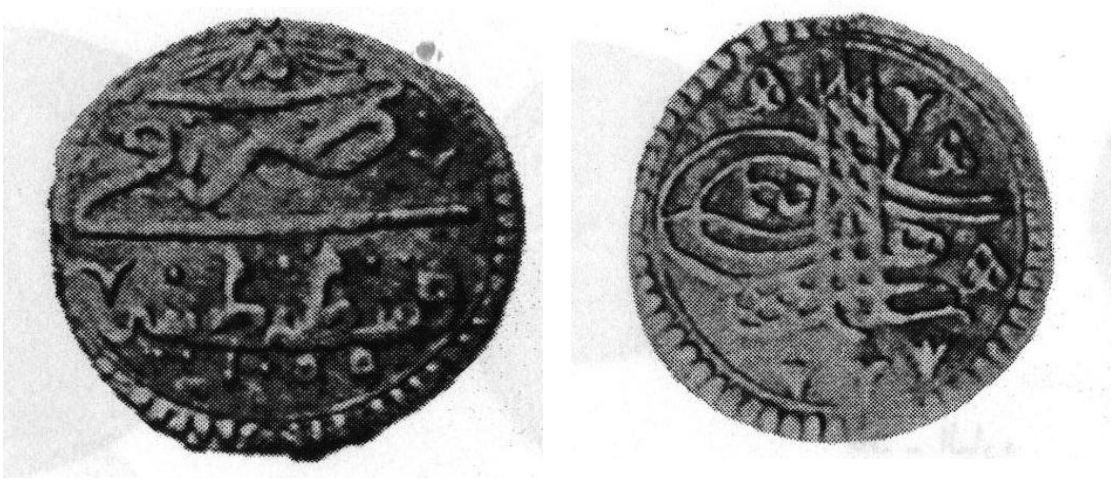
(الشكل12). المانجير النحاسي، عهد محمد الثاني 1444هـ/م، مكان الإصدار غير محدد.[1]



(الشكل13). المانجير النحاسي، عهد سليم الأول 924هـ/1518م، ضرب دمشق.[2]

[1]. شوكت باموك ، المرجع السابق، ص 437.

[2]. نفسه، ص 442.



(الشكل14). المانجير النحاسي، عهد سليمان الثاني 1687م/هـ، ضرب القسطنطينية.[1]

[1]. شوكت باموك، المرجع السابق، ص448.

قائمة المصادر

و

المراجـــع

_القران الكريم.

_ الحديث النبوي.

أ.المصادر باللغة العربية :

_ البلاذري أحمد بن يحي بن جابر (ت 279هـ)، فتوح البلدان، تح، رضوان محمد رضوان، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1978م.

_ الجبرتي عبد الرحمان، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، د.ط، مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة ب.ت.

_ الحميري محمد بن عبد المنعم، كتاب الروض المعطار في خير الأقطار- معجم جغرافي، تح إحسان عباس، ط2، مؤسسة ناصر الثقافية، بيروت، 1980م.

_ خوجة حسين، ت 1145هـ-1723م، ذيل بشائر اهل الايمان لفتوحات آل عثمان، تح وتق الطاهر المحمودي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ب.ت.

_ شلبي أحمد، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني د.ط، القاهرة، 1978م.

_ العيدروسي بن شيخ بن عبد الله عبد القادر، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، تح، أحمد حالو، محمود الأرناؤوط، أكرم اليوشي، ط1، دار صادر، لبنان، 2001م.

_ الغزي نجم الدين، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تح، جبرائيل سليمان جبور، ط2 منشورات دار الأوقاف الجديدة، بيروت، 1979م، ج1.

_ فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية، تحقيق إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان 1981م

_ القلقشندي أحمد بن علي، ت 821هـ، صبح الأعشى في طاعة الإنشا، ط1، دار الكتاب العلمية بيروت، 1987م، ج3.

_ الصديقي محمد بن أبي السرور، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، تح.تق، ليلى الصباغ، ط1، دار البشائر، دمشق، 1995م.

_ ابن طولون شمس الدين محمد، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تح، د.ط، محمد مصطفى القاهرة ،1962م، قسم 3.

_ مبارك علي، الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، د.ط، مطبعة بولاق القاهرة، 1888م، ج 20.

_ المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، د.ط، دار صادر، بيروت، دت، ج1.

_ المقريزي تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي، المواعظ والأعتبار بذكر الخطط واللآثار، د.ط، دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة، د.ت، ج3.

_ المقريزي تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي، ت 845هـ، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تق وتع، ياسر سيد، د.ط، مكتبة الأدات، القاهرة، د.ت.

ب. المراجع باللغة العربية:

_ إبراهيم عيسى عبد الرزاق، تاريخ القضاء في مصر العثمانية 1518-1798م، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1998م.

_ إحسان أوغلي أكمل الدين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تع، صالح سعداوي، إستانبول، 1999م، ج1.

_ آصاف يوسف، تاريخ سلاطين آل عثمان، تح عبد الوهاب بسام، ط3، دار البصائر، سوريا، 1985م، ج2.

_ أوقطاري أصلان آبا، فنون الترك وعمائرهم، تر، أحمد محمد عش، ط1، إستانبول، 1987م.

_ أوزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر محمود عدنان سلمان، ،ط1، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول تركيا ،1988م،ج1.

_ إينالجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى اللإنحدار، تر، محمد الارناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2002م.

_ الأرناؤوط محمد وهند أبو الشعر، الدولة العثمانية بدايات ونهايات، أوراق الندوة العلمية في جامعة آل البيت، منشورات جامعة آل البيت، 1999م.

_ الباشا حسن، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978م.

_ باموك شوكت، التاريخ المالي للدولة العثمانية، تر، عبد اللطيف الحارس، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005م .

_ البخيت محمد عدنان ومرزوق محمد يونس، بحوث في تاريخ بلاد الشام في العصر العثماني، الجامعة الأردنية، الأردن، 1992م.

_ برنارد لويس، إستانبول وحضارة الخلافة الإسلامية، تر، تع، سيد رضوان علي، ط2، الدار السعودية لنشر والتوزيع، الرياض، 1982م.

_ بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر، نبيه أمين ومنير البعلبكي، ط11، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1988م.

_ بيات فاضل مهدي، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ط1، درا المدار الإسلامي بيروت، لبنان، 2003م.

_ بيومي محمد علي فهيم، دور مصر في الحياة العلمية في الحجاز إبان العصر العثماني 923هـ-1220هـ/1517م-1805م، د.ط، دار القاهرة، القاهرة، 2006م.

_ تأليف علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، تر، زهير الشايب، ط1، مكتبة الخانجي، مصر 1980م، مجلد 6.

_ التكريتي هاشم صالح، المسالة الشرقية- المرحلة الأولى، 1775-1856م، د.ط، بغداد، 1990م.

_ جارشلي إسماعيل حقي، أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، تر، خليل علي مراد، منشورات مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة، العراق، 1985م.

_ الجليلي محمود، المكاييل والأوزان والنقود العربية، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م.

_ حليم بك إبراهيم، تاريخ الدولة العثمانية العلية المعروف بكتاب التحفة الحلمية في تاريخ الدولة العلية، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 1988م.

_ الحمود نوفان رجاء، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس والسابع عشر الملاديين، د.ط، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1981م.

_ الخريجي عبد المجيد بن محمد ونايف بن عبد الله الشرعان، الدينار عبر العصور الإسلامية، د.ط، جدة، 1424هـ.

_ خليفة عصام كمال، شمال لبنان في القرن السادس عشر جوانب من الحضارة المادية، بيروت 1999م.

_ خليل أحمد إبراهيم، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916م، د.ط، جامعة الموصل، الموصل، 1983م.

_ الخوري فارس، موجز في علم المالية، د.ط، مطبعة الحكومة، دمشق، 1924م.

_ دحلان أحمد بن زيني، الدولة العثمانية من كتاب الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية، إستانبول، 1986م.

_ دفتر ناهض عبد الرزاق، كتاب المسكوكات، د.ط، مطبعة دار السياسة، الكويت، 1982م.

_ ده ده أوغلو عبد القادر، السلاطين العثمانيين، تعر، محمد جان، د.ط، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1999م.

_ الدوري عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع هجري، مركز الدراسات الوحدة العربية، د.ط، بيروت، 1995م.

_ رزق عاصم محمد، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، د.ط، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000م.

_ رولان موسينيه، تاريخ الحضارات العام، تر، يوسف أسعد داغر، فريد داغر، د.ط، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006م.

_ ريمون أندريه، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، تر، زهير الشايب، القاهرة 1974م.

_ أبو زيدون وديع، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، ط2، لبنان، 2011م.

_ زامباور، معجم الانساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، تر، زكي محمد حسن، حسن أحمد محمود، د.ط، دار الرائد، بيروت، 1980م.

_ ساحلي أوغلي خليل، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، بحوث ووثائق وقوانين، منظمة المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ارسيكا)، إستانبول، 2000م.

_ سركيس يعقوب، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد، تع، معن حمدان علي د.ط، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981، القسم 3.

_ سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

_ سلطان علي، تاريخ الدولة العثمانية، د. ط، منشورات طرابلس العلمية، د.ت.

_ سيد محمد السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية (النشأة، الإزدهار)، وفق المصادر العثمانية الحديثة المعاصرة والدراسات التركية الحديثة، ط1، مكتبة الآداب جامعة الإسكندرية، القاهرة، 2007م.

_ الشافعي حسن محمود، العملة وتاريخها، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980م.

_ شاكر محمو، الخلفاء العثمانيون، ط1، المكتب الإسلامي، الأردن، 2003م.

_ شاهين عزة بنت عبد الرحيم، خدمات الحج في الحجاز خلال العهد العثماني، ط1، دار القاهرة، القاهرة، 2006م.

_ صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 2000م.

_ صابان سهيل، مكة المكرمة والمدينة المنورة- بحوث ودراسات من واقع الأرشيف العثماني والمصادر التركية، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 2005م.

_ صافي خالد محمد، حاكم الجليل، في القرن الثامن عشر ظاهر العمر الزيداني (1689م-1775م) ط1، المركز القومي للإرشاد والتوثيق، غزة، فلسطين، 2005م.

_ الصاوي أحمد السيد، نقود مصر العثمانية، ط1، مركز الحضارة العربية، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1988م.

_ الصباغ ليلى، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في لبقرنين السادس والسابع عشر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989، ج1.

_ ضياء أحمد، مسكوكات إسلامية تقريبي، د.ط، إستانبول، 1328هـ.

_ طقوش محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة، ط2، دار النفائس، لبنان، 2008م.

_ عامر محمود علي، تاريخ الامبراطورية العثمانية-دراسات تاريخية وإجتماعية، ط1، دار الصفدي دمشق، 2004م.

_ عبد الرحيم عبد الرحيم عبد الرحمان، الريف المصري في القرن 18، مطبعة جامعة عين شمس 1974م.

_ عبد الرحيم عبد الرحيم عبد الرحمان، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، د.ط، دار الكتاب الجامعي القاهرة، 1980م.

_ العريض وليد صبحي، تاريخ الدولة العثمانية، التاريخ السياسية والإداري ودراسات تاريخية، ط1 دار الفكر، عمان، د.ت.

_ العزاوي عباس، تاريخ النقود العراقية ما بعد العهود العباسية، د.ط، بغداد، 1958م.

_ العلمي أحمد، خاصكي سلطان، ط1، مؤسسة الأسوار، عكا، 2001م.

_ فاروقي ثريا، حجاج وسلاطين الحج أيام العثمانيين 1517م-1683م، تر، أبو بكر أحمد باقر د.ط، منشورات الجمل، بيروت، 2010م.

_ فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري،تر، كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، 1970م.

_ فهمي عبد الرحمان، النقود العربية ماضيها وحاضرها، د.ط، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة 1964م.

_ قازان وليم، المسكوكات الإسلامية – مجموعة خاصة، د.ط، لبنان، 1983م.

_ القسوس نايف والطروانة خلف، مسكوكات العالمين القديم والإسلامي، د.ط، منشورات البنك العربي، 1991م.

_ القسوس نايف، نميات نحاسية أموية جديدة من مجموعة خاصة مساهمة في إعادة نظر في نميات بلاد الشام، منشورات البنك الأهلي الأردني، الأردن، 2004م.

_ كات فليت، التجارة بين أوربا والبلدان الإسلامية في ضل الدولة العثمانية، تر، أيمن الأزمنازي ط1، الرياض، 2004م.

_ الكرملي الأب انستانس، رسائل في النقود العربية الاسلامية وعلم النميات، د.ط، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت.

_ كلو أندري، غازي الغزاة سليمان القانوني، تع، محمد الرزقي، د.ط، تونس، 1991م.

_ كوندوز أحمد أق، التشريع الضريبي عن العثمانيين، تر، فاضل بيات، عمان، 2004م.

_ مانتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية، تر، بشير السباعي، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م، ج1.

_ متولي أحمد فؤاد، قانون نامة مصر الذي أصدره القانوني لحكم مصر، د.ط، دار الباني، القاهرة، 1986م.

_ محمود فاخوري، صلاح الدين خوام، موسوعة وحدات القياس العربية الإسلامية وما يعادلها في بالمقادير الحديثة، ط1، مكتبة لبنان، لبنان، 2002م.

_ المرجة موفق ، صحوة الرجل المريض، ط8، بيروت، 1996م.

_ مرزوق عبد العزيز، الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1987م.

_ المنصور ميمونة حمزة، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، عمان، 2008م.

_ النبراوي رأفت محمد، الخط العربي على النقود الإسلامية، مج ، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ع8 1987م.

_ النبراوي رأفت محمد، النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس حتى التاسع ميلادي، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000م.

_ نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام، تح ميشال أبو فاضل وجان نخول، لبنان، 1990م.

_ هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الاسلامي والغرب، د.ط، تر، أحمد عبد الرحيم مصطفى دار المعارف، مصر، 1971م، ج2.

_ اليعقوب محمد أحمد، ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي منشورات البنك الأهلي الأردني، ط1، عمان، الأردن، 1999م، ج1.

ج. المراجع باللغة الاجنبية.

_ Omer Lutfi Barkan, contributions a l histoire économique et sociale de l empire ottoman, edit ,percters,1983.

- Murat Çizakça, Cash Waqfs of Bursa, 1555-1823, Journal of the Economic and Social History of the Orient 1995.

- Dennis Flynn, A New Perspective in the Spanish Price Révolution: the Monetary Approach to the Balance of Payments, Explorations in Economic History, 1978.

د/ المجلات :

_ الحسيني محمد باقر، نظرة على مسكوكات العراق، مجلة المسكوكات، مج1، ع2، بغداد 1969م

هـ/ الأطروحات :

_ درياس يمينة، السكة الجزائرية في العهد العثماني، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1988م.

_ حمود سمية بنت محمد ، حركة الفتح العثماني في القرن 11هـ/17م، دراسة تاريخية وحضارية، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، 2006م.

_ علي غانم محمد، النظام المالي العثماني في العراق 1255-1333هـ/ 1839-1914م، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، العراق، 1989م.

_ منصور الجنابي جنان خضير ، أحوال الدولة العثمانية 845هـ - 1164هـ/1451م - 1750م من خلال النقود ،رسالة دكتوراه ،كلية الآداب، الأردن، 2015م.

و/الأنترنت :

_http://www.oeabooks.com/home/darinfo.php

فهرس

فهرس المحتويات

البسملة.

كلمة شكر.

الإهداء.

قائمة المختصرات.

مقدمة ..... أ_هـ

المدخل التمهيدي : بطاقة قراءة لكتاب التاريخ المالي للدولة العثمانية للمؤلف شوكت باموك.....7_34.

المبحث الأول : السياسة المالية العثمانية :

1/ المطلب الأول : العوامل المؤثرة في النظام المالي.....36_41.

2/ المطلب الثاني : مصادر الدخل.....41_56.

3/ المطلب الثالث : وجوه الإنفاق .....56_73.

المبحث الثاني : السكة والأزمات المالية :

1/ المطلب الأول : دور الضرب ومصادر المعدن.....75_84.

2/ المطلب الثاني : الأزمات المالية وعلاقتها بالنقد .....84_92.

3/ المطلب الثالث : النقود في بعض الولايات العربية.....92_105.

المبحث الثالث : النقود العثمانية :

1/ المطلب الأول : النقود الذهبية.....107_121.

2/ المطلب الثاني : النقود الفضية.....121_133.

3/ المطلب الثالث : النقود النحاسية.....134_139.

خاتمة.....141_143.

ملاحق.....145_152.

قائمة البيبليوغرافيا .....154_163.

فهرس الموضوعات .....165.